



# منطق المشرقيين

القصيدة المزدوجة في المنطق

تأليف : الرئيس أبي علي بن سينا

.....

نيت ترجمته ونشره

المكتبة التراثية

البيروت

مطبعة دار الكتب الوطنية - بيروت - لبنان

الطبعة : الأولى الجديدة

.....

١٩٣٨ - ١٩٩٠

الطبعة الأولى

عبدالله بن عبدالمطلب

## مقدمته النشر

ان ( منطق المشرقين ) الذي تقدمه اليوم اقراء العربية — هو خير ما يقدم الناشرون على نشره من كتب هذا الفن ، لما فيه من المزايا الواضحة : فهو من تصنيف ( الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا ) باري هذه القوس وابن بريدة هذه الصفاة ، وحسبك ما اشتهر به هذا الفيلسوف العظيم من مائة الانشاء وسلسلة البيان وتخيرا للغة السريفة لعناها المراد واسكانها من التركيب .

ثم ان لهذا الكتاب مزية على غيره مما صنفه الشيخ الرئيس نفسه في المنطق ، وذلك انه وضعه في أخريات أيامه بعد أن قتل مباحث ذلك العلم الآلي خيرا ، واكتشف مواضع السر منها ، فجاء الكتاب — كما ترى — بين هاتين الدفتين — غير مهال مصنفه الا بحق العلم وواجب الحق الذي توصل اليه . ولهذا جعله من الكتب التي يضمن بها على المتخصصين منطق اليونانيين وعلى المنفعة المشغوفين بالمشائين ، وهو في نظر ابن سينا أجدر بالاهتمام وأولى بالعناية من ( منطق الشفاء ) ومن سائر مصنفاته الأخرى في المنطق .

أما القصيدة المزدوجة ( الأرجوزة ) التي اسنحسنا ضمها الى منطق المشرقين فهي من نظم الشيخ الرئيس ، وضعها اجابة لسؤال أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في كركنج ، وقد نصح الناظم لأخيه ( علي ) أن ينظرها ، وجدير بالطلاب المنطق أن لا يفوتهم من نصيحة الرئيس لأخيه حفظ .

القاهرة . أول يونيو سنة ١٩١٠

# الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا

عن ابن أبي أصيبعة وابن حبان والتميمي وشيخ دائرة المعارف الدارونية

## الدور الاول

نقل ( أبو عبيد عبد الواحد الجوزجاني ) - نزيل الشيخ الرئيس أبي علي الحسين  
ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا - جملة عنه يذكر فيها تاريخ حياته ، وهذا  
نص كلام الشيخ الرئيس :  
ان أبي كان رجلا من أهل بلخ ، وانتقل منها إلى بخارى في أيام ( نوح بن منصور )  
واشتغل بالتصريف ، وتولى العمل في أثناء أيامه بقرية يقال لها خرْمِش من ضياع  
بخارى ، وهي من أمهات القرى وقربها قرية يقال لها أفشنة . وتزوج أبي منها  
بوالدتي ( ١ ) وقطن بها وسكن ، وولدت منها بها ، ثم ولدت أخيه .  
ثم انتقلنا إلى بخارى ، وأحصرت معلم القرآن ومعلم الأدب ، وأكملت العشر من  
العمر وقد أتيت على القرآن وعلى كثير من الأدب ، حتى كان يقضى مني المصعب .  
وكان أبي ممن أحاب داعي المصربين ويهد من ( الاسماعيلية ) ، وقد سمع منهم  
ذكر ( النفس ) و ( العقل ) على الوجه الذي يقولونه ويمرفونه ، وكذلك أخيه ، وكان  
ربما تذاكرا بينهما وأنا أسبهما وأدرك ما يؤولانه ولا تقبله نفسي ، وابتدأ يدعواني  
أيضا إليه ، ويمجيان على لسانهما ذكر الفلسفة والمناجاة و حساب الهند ، وأخذ والدي  
يوجهني إلى رجل كان يبيع البقل ويقوم بحساب الهند حتى أعلم منه .  
ثم جاء إلى بخارى ( أبو عبد الله النازلي ) ، وكان يدعى المتفلسف ، وأمره أبي  
دارنا رجاء تعليمي منه ، وقبل قدومه كنت أشغل بالفتنة والتردد فيه إلى ( اسماعيل

( ١ ) قال ابن حبان : له امرأة .

الزاهد) وكنت من أجود السالكين ، وقد ألقت طرق المطالبة ووجوه الاعتراض على الحبيب على الوجه الذي جرت عادة القوم به .

ثم ابتدأت بكتاب (أيسانوجي) على التوالي ولما ذكر لي عدد الجنس انه «هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو» فأخذت في تحقيق هذا الحد بما لم يسمع بمثله ، وتعجب من كل المعجب ، وحذر والاهي من شغلي بغير العلم . وكان أي مسألة قالها لي أنصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المتعلق عليه ، وأما قائمه فلم يكن عنده منها خبرة .

ثم أخذت أقرأ الكتاب على نفسي ، وأطالع الشرع حتى أحكمت علم المنطق وكذلك (كتاب اقايدس) فقرأت من أوله خمسة أشكال أوسمة عليه ثم توليت بنفسي حل بقية الكتاب بأمره .

ثم انتقلت إلى (المجسطي) ، ولما فرغت من مبداهه ، وانتهيت إلى الاشكال الهندسية قال لي التالي . «تول قراءتها وحلها بنفسك ، ثم عرضها علي لأبين لك صوابه من خطئه» وما كان الرجل يقوم بالكتاب ، وأخذت أجل ذلك الكتاب ، فكم من شكل مشكل ما عرفنا إلى وقت ما عرضته عليه وفهمته أباه .

ثم فارقتي التالي متوجهاً إلى (كركانج) واشتغلت أنا بتحديد الكتاب ومنه الفصوص والنسرين : من الطبقي والالهي ، وصارت أبواب العلم تفتح علي . ثم رغبت في (علم العال) ، وصرت أقرأ الكتاب المدققة فيه . وعلم الطب ليس من العلوم الرعية : فلا يجرم أي برزت فيه في أقل مدة . ثم بدأ فضلاء الطب يقرؤن على علم العال ، وتهدت المرضي ، فانفتح علي من أبواب الامالجات المتنبسة من التجربة ما لا يوصف ، وأنا مع ذلك أخالف إلى الله وأناظر فيه ، وأنا في هذا الوقت من أبناء بيت معترة ممتة .

ثم توفرت على العلم والقراءة سنة واربعة فاعلمت قراءة المنطق وجميع أجزاء الفلسفة ، وفي هذه المدة كانت البقرة والاربعاء ولا اشتغلت في النهار بغيره ، وهدت ابن يدي في الامور ، فكانت لي كسرة من العلم في هذه المدة .

ورتابتها في تلك الظهور .

ثم نظرت فيما عساهما تنتج ، وراعت شروط مقدماته ، حتى تحققت لي حقيقة تلك المسئلة ، وكلما كنت أتحير في مسئلة أولم أكن أظهر بالحد الاوسط في قياس ترددت الى الجامع وصلت وابتأت الى مبدع الكل حتى فتحت لي المنطق وتيسر المتعسر ، وكنت أرجع بالليل الى داري واضع السراج بين يدي ، واستغل بالقراءة والكتابة ، فها غلبني النوم أو شعرت بضعف عدلت الى شرب قدح من الشراب ، ريثما تعود الي قوتي ، ثم ارجع الى القراءة ، ومتى أخذني أدنى نوم أحلم بتلك المسائل بأعيانها ، حتى أن كثيرا من المسائل انضج لي وجوها في المنام ، ولم أزل كذلك حتى استحكم معي جميع العلوم ، ووقفت عليها بحسب الامكان الانساني ، وكل ما علمته في ذلك الوقت فهو كما علمته الآن لم ازدد فيه الى اليوم ، حتى احكمت ( علم المنطق ) و ( الطبيعى ) و ( الرياضى ) .

ثم عدلت الى ( الالهى ) ، وقرأت ( كتاب مابعد الطبيعة ) فسا كنت أفهم ما فيه ، والتبس علي غرض واضعه حتى اعدت قراءته أربعين مرة وصار لي محفوظا وانا مع ذلك لا أفهمه ولا المقصود به ، وأيست من نفسي ، وقلت هذا كتاب لا سبيل الى فهمه . واذا انا في يوم من الايام ، حضرت وقت العصر في الوراقين ، ويبد دلال مجلدينادي عليه ، فعرضه علي فرددته رد متبرم معتبدان لافائدة في هذا العلم ، فقال لي اشتر مني هذا فانه رخيص ايمكة بثلاثة دراهم وصاحبه محتاج الى ثمنه . فاشتريته فاذا هو كتاب ( أبى نصر الفارابى ) في ( اغراض كتاب مابعد الطبيعة ) . ورجعت الى بيتي ، وأسرعت قراءته فأنفست علي في الوقت أغراض ذلك الكتاب ، بسبب أنه كان لي محفوظا على ظهر القلب ، وفرحت بذلك ، ونصددت في ثاني يوم بشيء كبير على الفقراء ، شكرا لله تعالى .

وكان ساطان بخارى في ذلك الوقت ( نوح بن منصور ) ، واتفق له مرض حار الاطباء فيه ، وكان اسمعي اشتهر بينهم بالتوفر على القراءة ، فأجروا ذكرى بهن يديه وسألوه احضاري ، فحضرت وشاركهم في مداواته ، وتوسمت بخدمة ، فدأبته

يوماً الاذن لي في دخول دار كتبهم ومطالعتها وقراءة ما فيها من كتب الطب ، فأذن لي . فدخلت داراً ذات بيوت كثيرة ، في كل بيت صناديق كتب مضمدة بعضها على بعض ، في بيت منها كتب العربية والشعر ، وفي آخر الفقه ، وكذلك في كل بيت كتب علم مفرد ، فطالمت فهرست كتب الاوائل ، وطلبت ما احتجت اليه منها ، ورأيت من الكتب ما لم يقع اسمه الى كثير من الناس قط ، وما كنت رأيته من قبل ولا رأيته أيضاً من بعد . فقرأت تلك الكتب ، وطفرت بفوائدها (١) ، وعرفت مرتبة كل رجل في علمه ، فلما بانث ثمان عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت اذ ذاك لالم احفظ ، ولكنه اليوم معي انضج ، والا فالعلم واحد لم يتجدد لي بعده شيء .

وكان في جوارى رجل يقال له أبو الحسين العروضي ، فسألني أن أصنف له كتاباً جامعاً في هذا العلم ، فصنفت له (المجموع) وسميته به ، وأثبت فيه على سائر العلوم ، سوى الرياضي ، ولي اذ ذاك احدى وعشرون سنة من عمري .

وكان في جوارى أيضاً رجل يقال له أبو بكر البرقي ، خوارزمي المولد فقيه النفس متوحد في الفقه والتفسير والزهد مائل الى هذه العلوم ، فسألني شرح الكتب له ، فصنفت له كتاب (الحاصل والمحصل) في قريب من عشرين مجلدة ، وصنفت له في الاخلاق كتاباً سميته كتاب (البر والاشم) ، وهذان الكتابان لا يوجدان الا عنده فلم يعد يعرفهما أحد ينسخ منهما .

ثم مات والدي ، ونصرفت بي الاحوال ، وتقلدت شيئاً من أعمال السلطان ، ودعيتي الضرورة (٢) الى الارتحال عن (بخارى) والانتقال الى (كراتنج) ، وكان (أبو الحسين السلمي) المذهب لهذه العلوم بها وزيراً . وقد مت الى الامير بها وهو

(١) اتفق بعد ذلك اتفاق تلك الخزانة ففرد أبو علي عما حصل من علومها ، وكان يقال ان ابا علي توصل الى احرامها ليمرر بمعرفة ما حصل منها ويصه الى ربه .

(٢) كان قبل ذلك ، ينصرف هو ووالده في الاحوال ويقعدان لا اعلان الاعمال ، قال ابن خلدون : ولما اضطربت أمور الدولة المملوكية خرج أبو علي من بخارى الى (كراتنج) وهو (مدرسة) وانتقل الى غوازم ثم الى (مأمر) في سنة ٥٥٥ .



( علي بن مأمون ) ، وكنت على زي الفقهاء ، إذ ذاك بطيلسان وتحت الخنك ، وأثبتوا لي مشاهرة دارة تقوم بكفاية مثلي .  
ثم دعت الضرورة إلى الانتقال إلى ( نسا ) ومنها إلى ( باورد ) ومنها إلى ( طوس ) ومنها إلى ( شقان ) ومنها إلى ( سمنقان ) ومنها إلى ( جاجرم ) رأس حد خراسان ومنها إلى ( جرجان ) . وكل قصدي الأمير ( قاروس ) ( ١ ) ، فاتفق في أثناء هذا أخذ قاروس وحبيه في بعض القلاع وموته هناك ثم مضت إلى ( دهستان ) ومضت بها مرضاً صعباً . وعدت إلى ( جرجان ) ، فاجعل ( أبو عبيد الخوزجاني ) بي ، وأنشأت في حالي قصيدة فيها بيت القائل :

لما غلظت فليس مصر واسمي ،  
لما غلظني عذمت المستري .

## الدور الأخير

روايات مختلفة :

أكثر ما بقي من ترجمة الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا منقول عن صاحبه ( أبي عبيد عبد الواسع الخوزجاني ) ، الذي لازمه مدة غير قابلة منذ هبط الشيخ الرئيس مدينة جرجان ، ونحن نوردون هنا شيئاً من روايات أبي عبيد ، مما جاء في المصنف المرفقة :

كان بجرجان رجل يقال له ( أبو محمد الشيرازي ) ، وهذه العاوم ، وقد اشترى للشيخ داراً في جواره وأتزل بها ، وأنا أخلف إليه في كل يوم أفراً ( المجسطي ) واستعمل المطلق ، فأمل على ( الخمس الأوسط ) في المطلق ، ودفعة لابن محمد الشيرازي كتاب ( المبدأ والامداد ) وكتاب ( الارداد السكينة ) ، ودفعة هناك كتباً كثيرة كأول

( ١ ) هو الأمير شمس المعالي قاروس بن أبي طاهر دشتكي بن زيار بن وردان شاه الخليل .  
أمير جرجان وبلاد الجبل ( طبرستان ) .

(القانون) و (مختصر المجسطي) وكثيرا من الرسائل ، ثم صنف في أرض الجبل بقية كتيبه .

ثم انتقل الى الري ، واتصل بخدمة (السيدة) وابنها (مجد الدولة) ، وعرفوه بسبب كتب وصلت معه تتضمن تعريف قدره ، وكان بمجد الدولة اذ ذاك غلبة السوداء ، فاشتغل بمداواته ، وصنف هناك كتاب (المعاد) ، وأقام بها — الى أن قصده (شمس الدولة) بعد قتل (هلال بن بدر بن حسنويه) وهزيمة عسكر بغداد .

ثم اتفقت أسباب أوجبت الضرورة لما نر وجهه الى (قزوين) ومنها الى (همدان) واتصاله بخدمة (كذبانويه) والظاهر في أسبابها .

ثم اتفق معرفة (شمس الدولة) ، واحضاره مجاهه بسبب قولنج كان قد أصابه . وعالجه حتى شفاؤه الله ، وفاز من ذلك المجلس بخام كثيرة ، ورجع الى داره بعد ما أقام هناك أربعين يوما بآلها ، وصار من ندما الأمير .

ثم اتفق نهوض الأمير الى (قرمسين) لحرب (هراز) ، وخرج الشيخ في خدمته ، ثم توجه نحو (همدان) منهزما واجما .

ثم سألوه تقلد الوزارة فتقلدها .

ثم اتفق تشو يش المسكر عليه ، واشتد فهم منه على أنفسهم ، فكبسوا داره وأخذوه الى الحبس ، وأغاروا على أسبابه وأخذوا ما كان يملكه ، وسألوا الأمير قتله فامتنع منه ، وعدل الى نفيه عن الدولة طلبا لرضائهم . فتواوى في دار الشيخ (أبي سعد بن دندوك) أربعين يوما ، فماد الأمير شمس الدولة التولنج ، وطلب الشيخ خضر مجلسه ، فاعتذر اليه الأمير بكل الاعتذار ، فاشتغل بمجالته ، وأقام عنده مكرما مبهجلا . وأعيدت الوزارة اليه ثانيا .

ثم سأله أنا شرح كتب (أرسطوطاليس) ، فذكر أنه لا فراغ له الى ذلك في ذلك الوقت ، ولكن ان رضيت مني تصنيف كتاب أورد فيه ما صح عندي من هذه العلوم بلا مناظرة مع المخالفين ، ولا اشتغال بالرد عليهم . فقلت : مثلك . فخرجت . فبدأ بالعلوميات من كتاب ، وياه (كتاب النساء) . وكان في ذلك كتاب .

الاول من (القانون). وكان يجتمع كل ليلة في داره طلبة العلم ، وكنت أقرأ من الشفاء ، وكان يقرئ غيري من القانون نوبة ، فاذا فرغنا حضر المغنون على اختلاف طبقاتهم ، وهي : مجلس الشراب بالآلاته ، وكنا نشتمل به .

وكان التدريس بالليل لعدم الفراغ بالنهار ، خدمة الامير ، فقضينا على ذلك زمنا . ثم توجه ( شمس الدولة ) الى ( طارم ) لحرب الامير بها ، وعادده القوننج قرب ذلك الموضع واشتد عليه ، وانضاف الى ذلك أمراض أخرى جلبها سوء تديره وقلة القبول من الشيخ ، فحلف المسكر وفاته ، فرجموا به طابن ( همدان ) في المهد ، فتوفي في الطريق في المهد .

ثم بويع بن شمس الدولة ، وطلبوا استيثار الشيخ ، فأبى عليهم ، وكان ( علاء الدولة ) سرا يطلب خدمته والمصير اليه والانضمام الى جوانبه .

وأقام في دار ( أبي غالب الطار ) متوارياً . وطلبت منه آلام كتاب ( الشهادة ) ، فاستحضر أبا غالب ، وطلب الكاغد والمهبرة فأحضرهما ، وكسب الشيخ في قريب من عشرين جزواً على الثمن بخطه رؤس المسائل ، وبقي فيه يومين . حتى كتب رؤس المسائل كلها بلا كتاب يحضره ولا أصل يرجع اليه ، بل من حفظه وعن ظهر قلبه ، ثم ترك الشيخ تلك الاجزاء بين يديه ، وأخذ الكاغد ، فكان ينظر في كل مسألة ويكتب شرحها ، فكان يكتب كل يوم خمسين ورقة - حتى أتى على جميع الطبعيات والالهيات ، ما خلا كتابي ( الحيوان ) و ( النبات ) .

وابتداً بالمنطق ، وكتب منه جزواً ، ثم أتته ( تاج الملك ) بمكاتبتها ( علاء الدولة ) فأشكر عليه ذلك ، وحث في طلبه ، فدل عليه بعض أعدائه ، فأخذوه وأدوه الى قلعة يقال لها ( فردجان ) ، وأنشأ هناك قصيدة منها :

دخولي باليقين كما نراه ،

وكل الشك في أمر الخروج .

وبقي فيها أربعة أشهر .

ثم قصد ( علاء الدولة ) همدان وأخذها ، وأنهزم ( تاج الملك ) وهر الى تلك

القلعة بعينها ، ثم رجع (علاء الدولة) عن همدان ، وعاد (تاج الملك) و (ابن شمس الدولة) الى همدان ، وحملوا معهم الشيخ اليها ، ونزل في دار (العلوي) ، واشتغل هناك بتصنيف المنطق من كتاب (الشفاء) ، وكان قد صنف بالقامة كتاب (الهدايات) و (رسالة حي بن يقظان) وكتاب (القوانين) . وأما (الأدوية القلبية) فاعمسا صنفها أول وزوده الى (همدان) .

وكان قد تقضى على هذا زمان ، و (تاج الملك) في أثناء هذا يمنيه بمواعيد جميلة . ثم عن لاشيخ النوحه الى (أصفهان) ، خرج متسكرا وأنا وأخوه وغلامان معه في زى الصوفية ، الى أن وصانا الى (طبرن) على باب (أصفهان) ، بعد أن قام-ينا شذائد في الطريق ، فاستقبلنا أصدقاؤنا الشيخ وندماء (الامير علاء الدولة) وخواصه وحمل اليه الثياب والمراكب الخاصة ، وأرسل في محلة يقال لها (كونكبد) في دار (عبد الله بن بابي) وفيها من الآلات والفرش ما يحتاج اليه

وحضر مجلس علاء الدولة فصادف في مجامسه لا كرام والاعزاز الذي يستحقه مثله ، ثم رسم الامير علاء الدولة ليالي الجمعات مجلس النظر بين يديه محضرة سائر العلماء على اختلاف طبقاتهم والشيخ في جملتهم فما كان يطلق في شيء من العلوم . واشتغل في أصفهان بتمميم كتاب (الشفاء) ففرع من المنطق والمجسطي ، وكان قد اختصر (أوفليدس) و (الارنمطيني) و (الموسيقى) ، وأورد في كل كتاب من الرياضيات زيادات رأى أن الحاجة اليها داعية . أما في المجسطي فأورد عشرة أشكال في اختلاف المنظر ، وأورد في آخر المجسطي في علم الهيئة أتياء لم يسبق اليها وأورد في أوفليدس شبيها ، وفي الارنمطيني خواص حسنة ، وفي الموسيقى مسائل غفل عنها الاولون ، وتم الكتاب المعروف بالشفاء . ما خلا كتابي النبات والحيوان فانه صنفهما في السنة التي توجه فيها علاء الدولة الى (سابورخواست) في الطريق . وصنف أيضا في الطريق كتاب (النبات) . واختص بهلاء الدولة ومار من ندمائه الى أن عزم علاء الدولة على قصد همدان ، وخرج الشيخ في الصعبة ، فبرهن اليه بين يدي علاء الدولة ذكر الملل والمسل في التواريخ المهمة . وفي الان

القديمة . فأمر الأمير الشيخ الاشتغال برصد هذه الكواكب ، وأطلق له من الاموال ما يحتاج اليه ، وابتدأ الشيخ به ، وولاني اتخاذ آلاتها واستخدام صناعها ، حتى ظهر كثير من المسائل ، فكان يقع الحفل في أمر الرصد لكثرة الأسفار وعوائقها . وصنف الشيخ بأصبيان (الكتاب العلائي) .

وكان من عجائب أمر الشيخ أني صحبته وخدمته خمساً وعشرين سنة فأورانيه - اذا وقع له كتاب مجدّد - ينظر فيه على الولاء ، بل كان يقصد المواضيع الصعبة منه والمسائل المشككة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، فيبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم . وكان الشيخ جالساً يوماً من الايام بين يدي الأمير - وأبو منصور الجبائي حاضر - فخرى في اللغة مسألة تكلم الشيخ فيها بما حضره ، فالتفت أبو منصور الى الشيخ يقول : « انك فيلسوف وحكيم ، ولكن لم تقرأ من الامة ما يرضى كلامك فيها . » فاستنكف الشيخ من هذا الكلام ، وتوفر على دس كتب اللغة ثلاث سنين ، واستهدى كتاب ( نهذيب اللغة ) من خراسان من تصنيف ( أبي منصور الأزهري ) ، فبلغ الشيخ في اللغة طينة قلما يوفق مثله ، وأشدّ ثلاث قصائد ضمنها ألفاظاً غريبة من اللغة ، وكتب ثلاثة كتب : أحدها على طريقة ( ابن العميد ) ، والآخر على طريقة ( الصابي ) ، والآخر على طريقة ( الصاحب ) ، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدها ، ثم أوعز الى الأمير ، فعرض تلك المجلدة على أبي منصور الجبائي ، وذكر أنا ظفروا بهذه المجلدة في الصحراء وقت الصيد ، فذهب أن تنفقدها وتقول لنا ما فيها . فنظر فيها أبو منصور وأشكل عليه كثير مما فيها ، فقال له الشيخ ان ما تجهله من هذا الكتاب فهو منذ كدر في الموضوع الفلاني من كتب اللغة ، وذكر له كثيراً من الكتب المعروفة في اللغة كان الشيخ حفظ تلك الالفاظ منها ، وكان أبو منصور مجزفاً فيما يورده من اللغة غير ثقة فيها . ففطن أبو منصور أن تلك الرسائل من تصنيف الشيخ ، وأن الذي حمّله عليه ما جهم به في ذلك اليوم ، فتصل واعتذر اليه . ثم صنف الشيخ كتاباً في اللغة سماه ( اسان العرب ) لم يصنف في الامة مثله ولم ينقله الى البياض حتى توفي ، فبقي على مسودته لا يهتدي أحد الى ترتيبه .

وكان قد حصل للشيخ تجارب كثيرة فيما يشره من المماجات ، عزم على تدوينها في كتاب ( القانون ) ، وكان قد علفها على أجزاء فضاغت قبل تمام كتاب القانون .

من ذلك أنه صدح يوما ، فنصو أن مادة تريد النزول الى حجاب رأسه ، وأنه لا يأن ورمأ يحصل فيه ، فأمر بأحضار تلح كبير ودته ولفه في خرقة وتطية رأسه بها ، ففعل ذلك حتى قوي الموضع وامتنع عن قبول تلك المدة وعوفي .

ومن ذلك أن امرأة مسالولة بخوارزم أمرها أن لاتتناول شيئا من الادوية سوى الجلبجبين السكري ، حتى تناوات على الايام مقدار مائة من ، وتنفيت المرأة .

وكان الشيخ قد صنف بجرجان ( المختصر الاصغر ) في المعلق ، وهو الذي وضعه بعد ذلك في أول ( البجاة ) ، ووفعت نسخة الى شيراز ، فمطر فيها حمأة من أهل العلم هناك ، فوقعت لهم التنبه في مسائل منها فكسبوها على جرؤ ، وكان افاضي بشيراز من جملة القوم ، فأنفذ بالجزؤ الى ( أبي القاسم الكرماني ) صاحب ( ابراهيم بن بابا الديلمي ) المشتهر بعلم الخاطر ، وأضاف اليه كتابا الى الشيخ أبي القاسم ، وأنفذهما على يدي ركباني فاصد ، وسأله عرض الجرؤ على الشيخ وامتنعوا من أجور به فيه ، واذا الشيخ أبو القاسم دخل على الشيخ عند اصفرار الشمس في يوم صائف وعرض عليه الكتاب والجزؤ ، فقرأ الكتاب وردده عليه وركل الجزؤ بين يديه وهو ينظر فيه والناس يتحدنون ثم خرج أبو القاسم ، وأمرني الشيخ بأحضار البياض وقطع أجزاء منه ، فشددت خمسة أجزاء ، كل واحد منها عشرة أوراق بالربع الفرعوني ، وبلينا العشاء وقدم السمع ، فأمر بأحضار الشراب ، وأجلسني وأخاه ، وأمرنا بتناول الشراب ، وابتدأ هو بجواب تلك المسائل ، وكان يكتب ويتروى الى نصف الليل - حتى غلبني وأحاه النوم ، فأمرنا بالانصراف ، فمئذ الصباح قوع الباب ، واذا رمول الشيخ يستحضرني ، فغضرت به وهو على المصلى وبين يديه الاجزاء الخمسة ، فقال : هخدها وصرها الى الشيخ أبي القاسم الكرماني وقابل له استمجات في الأجوبة منها . السلام يمشق الزاوي . « فلما كان في سنة ١٠١٠ هـ ، قال

العجب ، وصرف القبيح ، وأعلمهم بهذه الحالة ، وصار هذا الحديث تاريخاً بين الناس .  
 ووضع في حال الرصد آلات ماسبق إليها ، وصنف فيها رسالة ، وبقيت أناثمان  
 سنين مستغولاً بالرصد ، وكان غرضي تبين ما يحكيه بطليموس عن قصته في الارصاد ،  
 فتبين لي بعضها .

وصنف الشيخ كتاب ( الأنصاف ) ، واليوم الذي قدم فيه السلطان مسعود  
 الى أصفهان نهب عسكره رجل الشيخ ، وكان الكتاب في جملته وما وقف له  
 على أثر .

وكان الشيخ قوي القوى كلها ، وكانت قوة الجامعة من قواه الشهوانية أقوى  
 وأغلب ، وكان كثيراً ما يشتغل به فأنثر في مزاجه ، وكان الشيخ يعتمد على قود مزاجه  
 حتى صار أمره - في السنة التي حارب فيها علاء الدولة ( تاش فراش ) على باب  
 ( الكرخ ) - الى أن أخذ الشيخ قولنج ، ولخصه على برئه اشفاقاً من هزيمة  
 يدفع إليها ولا يتأني له المسير فيها مع المرض . - حقن نفسه في يوم واحد ثمان كرات ،  
 فتقرح بعض أمعائه ، وظهر به سحج ، وأحوج الى المسير مع علاء الدولة ، فأسرعوا  
 نحو ( ايندج ) ، فظهر به هناك الصرع الذي قد يتبع علة القولنج ، ومع ذلك كان  
 يدبر نفساً ويحقق نفسه لاجل السحج ولبقية القولنج ، فأمر يوماً بأنخاذ دانتين من  
 نذر الكرفس في جملة ما يحنن به ، وخاطبه بها طلباً لكسر الرياح ، فقصده بعض الأطباء  
 الذي كان يقدم هو اليه بمعالجته ، وطرح من نذر الكرفس خمسة دراهم است  
 أدري أهدأ فله أم خطأ لاني لم أكن معه ، فزاد السحج به من - مدة ذلك  
 البذر ، وكان يتناول المئود بطوس لاجل الصرع ، فقام بعض غلمان وطرح شيئاً  
 كثيراً من الافيون فيه ، وناوله فأكله ، وكان سبب ذلك خيانتهم في مال كبير  
 من خزائنه ، فتمنوا هلاكه ليأمنوا عاقبة أعمالهم .

ونقل الشيخ كلهم الى أصفهان ، فاستغل تنديده نفسه ، وكان من الضعف بحيث  
 لا يقدر على القيام ، فلم يزل يعالج نفسه حتى قدر على المشي وحضر مجلس علاء الدولة ،  
 اسكنه مع ذلك لا يتفظ . ويكثر التخليط في أمر الجامعة . ولم يبرأ من العلة كل

البرء ، فكان ينمكس ويرأكل وقت .  
ثم قصد علاء الدولة همدان فسار معه الشيخ ، فعاودته في الطريق تلك العلة -  
لى أن وصل الى همدان وعلم أن قوته قد سقطت وأنها لا تنفي بدفع المرض ، فأهمل  
مداواة نفسه وأخذ يقول : « المدبر الذي كان يدبر بدني قد عجز عن التدبير . والآن  
فلا تمنع المماثلة . » (١) وبقي على هذا أياماً ثم انتقل الى جوار وبه .  
وكان عمره ثلاثاً وخمسين سنة . وكان موته في سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .  
وولادته في سنة خمس وسبعين وثلاثمائة . (٢)

هذا آخر ما ذكره أبو عبيد من أحوال الشيخ الرئيس .  
قال ابن أبي أصيبعة ان قبره تحت السور من جانب القبلة من همدان . وذكر  
عز الدين أبو الحسن علي بن الاثير في تاريخه الكبير أنه توفي بأصفهان . وقيل بل نقل  
الى أصفهان ودفن في موضع باب كوكنبد .  
ولما مات ابن سينا من القولنج الذي عرض له قال فيه بعض أهل زمانه :  
وأيت ابن سينا يمادي الرجال ،  
وبالحبس (٣) مات أخس المات ،  
فلم يشف ما ناله (٤) الشفا ،  
ولم ينج من موتة (٥) النجاة (٦) .

عليه وآلته :

كان الشيخ الرئيس في نشاط قلبه وذكاؤه وقواه العقلية وفي ملازمته لقصور الانغيا  
(١) قال ابن خلدون : « ثم الغلبت عليه الشيخ الرئيس ، وصدق بما فيه على الفقراء ، ورد المظالم  
على من عرفه ، واعتنى بمالكه ، وعلل بختهم في كل ثلاثة أيام بمئة درهم . ثم مات . »  
(٢) وفي ابن خلدون أن ولادته كانت في شهر رجب سنة سبعين وثلاثمائة ، وتوفي يوم الجمعة من  
شهر رمضان سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .  
(٣) الحبس البط من القولنج الذي أصابه .  
(٤) (الشفاء) و (النجاة) كـ (الشفاء) . قال ابن خلدون : « وكان الشيخ الرئيس في  
ابن يونس رحمه الله تعالى يقول ان هذا هو مستطاب عليه واعتلته ومات في الحبس ، ولم يشف ما ناله . »  
البيهقي .



أشبهه بأرسطيس منه بأرسطو .

وهو - في استرساله بالقول وبخفة قلبه وبقبحه للملاذ - على طرفي تقيض مع ابن رشد الذي كان أنبل أخلاقاً وأشرف عقلاً .

والصدف هي التي جعلت طب ابن سينا متبعاً في كليات أوروبا من القرن الثاني عشر الى القرن السابع عشر ، وهي التي سترت بسحابة كثيفة أسماء اسلافه من أرهاط الطب والفلسفة العربية كالرازي وعلي وأبي مروان عبد الملك بن زهر ، وغيرهما ، وان كانت أعمال الشيخ الرئيس لا تختلف من حيث الاصول عن أعمال أسلافه ، لولا أنهم اتبعوا مذهب جالينوس ، وابن سينا انبج مذهب أبقراط المعدل بطريقة أرسطو . أما طب ابن سينا في كنهه ( القانون ) فيختلف عن طب الرازي في كتابه ( الحاوي ) بطريقة الأكثر سعة وبسطاً ، وربما كان ذلك ناشئاً عن تعمق ابن سينا في المنطق ، وبذلك نال لقب ( الرئيس ) .

وقد اختلفوا في قيمة ( القانون ) وأهميته ، فمنهم من عدّه خزنة الحكمة ، ومنهم من أنزله الى منزلة الورق المارغ ، ومن هؤلاء ابن زهر .

ويعيرون القانون لما فيه من كثرة أنواع خواص الاجسام البشرية ولما فيه من الابهام في الكشف عن الامراض . وينقسم القانون الى أقسام خمسة : الاول والثاني منها يشعلان علم وظائف الأعضاء ( الفسيولوجيا ) وعلم الامراض ( باثولوجيا ) وحفظ الصحة ( الهجين ) . وفي الثالث والرابع يأتي بحث وسائل المداواة . وفي الخامس وصف العلاج وتركيبه . وفي هذا الاخير نبي من ملاحظات ابن سينا وتجاربها الخاصة . والرئيس لا يختلف عن زملائه في أمر تعدد اعراض الامراض ، ويقال انه دون علي في الطب العملي وفي التشريح ، وابن سينا هو الذي أدخل في نظريات الطب الاسباب الاربعة المنسوبة الى طريقة المشائين من أتباع أرسطو . والظاهر أنه لم يكن ذا علم خاص بالتاريخ الطبي والنباتات .

كان ( القانون ) عام ١٦٥٠ لا يزال متبعاً في كليات ( لوفان ) و ( مونيخ ) . وكانت شهرة صاحبه بالفلسفة في القرون الوسطى بين الاوربيين دون شهرته بالطب بكثير .

وان طريقة (ألبرتس ماجنس) وخلفاءه مدينة لابن سينا في كبر من معادلاته ودساتيره .  
وان الشيء النافع من تاريخ المنطق ناتج من تعاليمه من حيث علاقتها بطبيعة  
الافكار المجردة ووظيفتها . على انه وان كان (بروفيري) هو الذي نبه الشرق والغرب  
الى هذه المسئلة ، فان العرب كانوا أول من اقترب من الحقيقة فيها تمام الاقتراب .  
أما في الفلسفة فيرى النهرستاني أن ابن سينا جدير بأن يكون نموذجاً لفلسفة  
الاسلام ، وأن حملة أبي حامد النرالي على الفلسفة وأهلها لم يكن المقصود بها على الحقيقة  
غير ابن سينا - ومن هذا يمكننا أن نهلم مكانة الشيخ الرئيس بين الفلاسفة المسلمين .  
ان مذهب ابن سينا في الفلسفة مأخوذ على الاغلب عن أرسطو ، ومزوج بأراء  
المشائين وأدولهم ، وتكاد تكون هذه الفلسفة لاهوتية .

مسأل ذلك أنه يقول في تأييد رأيه بضرورة كون العالم حادثاً : ان الموجودات  
كلها - ما سوى الله - ممكنة الوجود بالطبع ، وتكون واجبة الوجود بفعل المبدع  
الاول . وبتميز آخر ان ممكن الوجود قد يكون واجب الوجود .

وتستغرق نظرية ( العلم ) جزأاً مهماً من تعاليم ابن سينا ، فويرى أن للانسان  
نفساً عقلية ذات وجودين يتمجه أحدهما نحو الجسم ويحمل كالعقل العملي بمساعدة الهيئته  
الظاهرة الباطنية . والوجه الآخر ممرض لتبول الجوارح العقلية والحصول عليها . والفرض  
من ذلك أن تكون النفس العقلية عالماً مقولاً نصراً عنه صور الكائنات ونظامها  
العقلي .

وليس في الانسان الا أنه ذوقايلية صالحة للحصول على العقل الذي يساعده  
العقل العامل . وفي استمالة الانسان أن يؤهل نفسه ويعدها لذلك التأثير بأن يزيل  
الموانع التي تحول دون اتصال العقل بالظرف الصالح لاستيعابه وهو البدن .  
أما درجات هذا العمل في تمصيل العقل فهي أربعة في احصاء ابن سينا ، وهو  
لا يتبع في هذا أرسطو ، بل يأخذ بأقوال الفرسين من اليونان . والدرجة الاولى  
هي درجة ( العقل الحيواني ) . وتكون بالقوة لا بالفعل ، كحالة العقل الذي لم يباشر  
تعليم الكتابة وفيه الاستعداد لها بالقوة . والدرجة الثانية هي ( العقل الباطني )

كحالة الطفل الذي تعلم مبادئ الكتابة وسلك بها سبيل النمو المؤدية الى الامكان الكامل ، وهذا العقل الذي بلغ من التدريب نصف الطريق يقيد الظن ويمنع الامل وان لم يكن بعد قد صار علماً حقيقياً . واذا ما وصلت قوة الكتابة الى حد الكمال فتلك الدرجة هي درجة (العقل العامل) السالك سبيل العلم والبرهان . واذا صارت الكتابة عملاً دائماً للشخص وملكة باقية يرجع اليها حينما يريد فهذه حالة (العقل النام) .

ان هذا العمل بمجموعه أشبه بتدرج النور الى الجسم الذي فيه قابلية الاستنارة . ومع ذلك فان للتوصل الى العقل العامل — وبالتعبير الديني للاتصال بالله وملائكته — درجات متعددة من حيث القابلية والاستعداد . وقد تكون قوة هذه القابلية والاستعداد على درجة من الشدة في الميل الى القرب (الحب) بحيث تتجاوز مبلغ الطاقة في ارتقاها الى مرأى الحقيقة بقوة قدسية ، وبهذه الطريقة حاولت الفلسفة أن تفسر النبوة وهي أصل من أصول الاسلام ، على أن تأثير العقل العامل لم يكن مقتصرًا عندهم على الانسان فقط ، بل هو المنشأ العام أيضاً لصور هذا العالم .



اجتهد بن سبنا في مواضع كثيرة أن يلبس عقائد الدين لباساً عقلياً ، وخصوصاً في مبحث النبوات والخوارق وفي باب القدرة الأتلية .

وهو يعزز أقواله في أزلية النفس بمناقشات وردت بين أفوال افلاطون ، ويبين أن ارسال الرسل نتيجة لمقدمات الايمان بالاله ذي السلطان العقلي والهيمنة الادبية ، وما كانت هذه المعجزات الظاهرة الا برهاناً على قدسية الرسالة الآلهية . ذلك لأن الانسان في حاجة قبل كل شيء الى أن يكون ذا نظر صحيح في حقيقة الاشياء ، ثم الى قوة قادرة على استخراج الحقائق الناصصة ، وذلك حرصاً على صمادة المجتمع البشري واحتمالاً ببقائه . ولو كان من الضروري أن توجد للعيون جنون وأهذاب ، فمن الضروري كذلك أن يقوم في الناس نبي يهتفهم ويبرهن لهم على أنه لاله الا الله ، ويرشدهم الى شرائع ونظامات ، ويدعوهم لعمل الخير ، ويرغبهم بالجزاء في

## الدار الآخرة .

الألهام والوحي أنما يهبطان على البشر لمعادتهم ، والمعجزات هي برهان صاحب الوحي على وحيه ، وكما أن للنفس في الحالات المادية تأثير على أعضاء الجسم فإن لها أيضاً حالات سامية تستطيع معها أن تبلغ منزلة النفس التي ليست هيولانية ، تلك النفس القوية على اختراق العالم الغير مقاوم ، وإن اتصاها بهذا العالم الآخر اتصالاً غير عادي هو من المعجزات التي لا يدركها العقل المادي ، وبذلك يصبح كثير من الأشياء الغامضة مرئياً لصاحب تلك النفس ، حتى كأن هناك شعاعاً من نور ينصب على المجهولات وهي في حالات الطلام فيكشف له حقيقةها ، وقد ينصب تصوره نحو تلك المكتشفات فتظهر للروح الدنيا في شكل الصور والأصوات . . . وذلك هو الجلال الملاكى الذي يدركه المشاهد ، والكلام المطرب الذي ينقله الصوت السماوي الى سمعه .

على هذه الكيفية أراد ابن سينا — كما أراد أعلامه الفلاسفة — أن يوفق بين أنواع الفلسفة العقلية وبين معتقداته الدينية . ولكن حججه تسقط بسقوط المبادىء التي كان يبني عليها ، ويظهر سقوطها للباحث بمجملها من ههنايات أبي حامد الغزالي على مقاصد نظرياته ونتائجها .

### مصادره :

- ١ القانون ( في الطب ) : أربع عشرة مجلدة ، صنف بعضها بجرجان وبالري وتممه بهمدان .
- ٢ الحواشي على القانون .
- ٣ الأدوية القابلية : مجلدة ، صنفه بهمدان وكتب به الى الشريفة السعيدة أبي الحسين علي بن الحسين الحسيني .
- ٤ القوانين : مجلدة ، صنفه وهو محبوس بقلعة ( فردجان ) ولا يوجد .
- ٥ تعاليق مسائل حنين ( في الطب ) .
- ٦ قوانين ومعالجات طبية .

٧	مسائل عامة طيبة .
٨	مقالة في تعرض رسالة الطبيب .
٩	مختصر في النبض ( بالفارسية ) .
١٠	السكنجيين .
١١	الهندبا .
١٢	التساراك لأنواع خطأ التدبير : سبع مقالات ، صنفه لأبي الحسن أحمد بن محمد السهلي .
١٣	الموجز . مجلد .
١٤	الموجز الصغير ( في المنطق ) : وهو الذي في أول النجاة .
١٥	المختصر الاوسط . مجلد ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .
١٦	الموجز الكبير .
١٧	الفهيمة المزدوجة ( في المنطق ) : نظمها الرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في ( كرنج ) ، وهي التي أنشأها بعد هذه الترجمة .
١٨	رسالة في أن علم ربك غير علم عمو .
١٩	المنطق بالشعر .
٢٠	الاشارة الى علم المنطق . مقالة .
٢١	مفاتيح الخزان ( في المنطق ) .
٢٢	تعقب المواضع الجدلية . مقالة .
٢٣	غرض ( قاطيفورباس ) .
٢٤	مختصر أوقايدس . يظن ابن أبي أدهيمة أن هذا الكتاب هو المضموم الى ( النجاة ) .
٢٥	الأرثاطيني . مقالة .
٢٦	مختصر في أن الزاوية التي من المحيط والمماس لا كمية لها .
٢٧	الزاوية . رسالة صنفها في جرجان لأبي سهل المسيحي .

- ٢٨ بيان ذوات الجهة : مجلدة .
- ٢٩ عكوس ذوات الجهة : مقالة .
- ٣٠ الحدود .
- ٣١ حد الجسم : مقالة .
- ٣٢ اللانهاية : مقالة .
- ٣٣ النهاية واللانهاية .
- ٣٤ رسالة في أن أبعاد الجسم غير ذاتية .
- ٣٥ الارصاد السككية : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .
- ٣٦ الآلة الرصدية .
- ٣٧ كيفية الرصد ومطابقته مع العلم الطبيعي : مقالة .
- ٣٨ مقالة في آلة رصدية : صنفها في اصفهان عند رصده لعلاء الدولة .
- ٣٩ الاجرام السماوية : مقالة .
- ٤٠ قيام الارض في وسط السماء : صنفه لأبي الحسين احمد بن محمد السهيلي .
- ٤١ الممالك وبقاع الارض : مقالة .
- ٤٢ هيئة الارض من السماء وكونها في الوسط : مقالة .
- ٤٣ خواص خط الاستواء : مقالة .
- ٤٤ المدخل الى صناعة الموسيقى : غير الموضوع في النجاة .
- ٤٥ ابطال أحكام النجوم : مقالة .
- ٤٦ تأويل الرؤيا .
- ٤٧ رسالة الطير : مرموزة .
- ٤٨ الشبكة والطيور .
- ٤٩ السككية : رسالة الى الشيخ أبي الحسين سهل بن محمد السهيلي .
- ٥٠ فضول في النفس وطبيعيات .
- ٥١ المبدأ والمعاد (في النفس) : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .

- ٥٢ مقالة في النفس : تعرف بالفصول ، وأما الرسالة السابقة .
- ٥٣ شرح كتاب النفس لأرسطو : يقال أنه من ( الانصاف ) .
- ٥٤ مناظرات في النفس : جرت له مع أبي علي النيسابوري .
- ٥٥ الحزن وأسبابه .
- ٥٦ العشق : رسالة ألغها لأبي عبد الله الفقيه .
- ٥٧ القوى الانسانية وأدراكها .
- ٥٨ القوى الطبيعية : رسالة الى أبي سعيد التيمي .
- ٥٩ الأخلاق : مقالة .
- ٦٠ البر والائتم (في الاخلاق) : مجلدان ، صنفه للفقيه أبي بكر البرقي ولم يوجد الا عنده .
- عشر قصائد وأشعار : في الزهد وغيره ، يصف بها أحواله .
- ٦١ القصائد في العظمة .
- ٦٢ خطب وتمجيدات وأسجاع .
- ٦٣ رسالة الى أبي سعيد بن أبي الخير الصوفي في الزهد .
- ٦٤ عهد : عاهد الله به نفسه .
- ٦٥ تدبير الجند والممالك والعساكر وأرزاقهم وخراج الممالك .
- ٦٦ المجموع : مجلدة ، صنفه وهو في الحادية وعشرين من عمره لأبي الحسن العروضي من غير الرياضيات ، ويسمى الحسكة العروضية .
- ٦٧ الانصاف : شرح فيه كتب أرسطو ، وانصف فيه بين المشرقين والمغربين ضاع في مهب السلطان مسعود ، وكان في عشرين مجلدة .
- ٦٨ الشفاء : ثمان عشرة مجلدة ، جمع جميع العلوم الاربعة فيه ، وصنف طبيعياته والهياته في عشرين يوما في همدان .
- ٦٩ الواحق : شرح الشفاء .
- ٧٠ النجاة : ثلاث مجلدات ، صنفه في طريق سابورخواست ، وهو في خدمة علاء الدولة .

- ٧١ الاشارات : مجلدة .
- ٧٢ الحاصل والمحصل : صنفه ببلده في أول عمره للفتية أبي بكر البرقي في قريب من  
عشرين مجلدة ، ولم يوجد الا نسخة الأصل .
- ٧٣ عيون الحكمة : يجمع العلوم الثلاثة .
- ٧٤ أقسام الحكمة .
- ٧٥ تقاسيم الحكمة والعلوم : مقالة .
- ٧٦ الهداية ( في الحكمة ) : مجلدة ، صنفه وهو محبوبس في قلعة ( فردجان ) لأخيه علي .
- ٧٧ الحكمة المشرقية : لا يوجد تاما .
- ٧٨ بعض الحكمة المشرقية : مجلدة .
- ٧٩ العلائي : فارسي في مجلدة ، صنفه في أصفهان لعلاء الدولة بن كا كويه .
- ٨٠ المعاد : مجلدة ، صنفه في الري للملك محمد الدولة .
- ٨١ القضاء والقدر : صنفه في طريق أصفهان عند خلاصه وهربه اليها .
- ٨٢ المباحث : مجلدة .
- ٨٣ حي بن يقظان : رمزا عن العقل الفعال ، صنفه وهو محبوبس في قلعة ( فردجان ) .
- ٨٤ الجواهر والعرض .
- ٨٥ رسالة في أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد جوهرًا وعرضًا .
- ٨٦ الاشارات والتنبيهات : هو آخر ما صنف في الحكمة وأجوده وكان يتضمن به .
- ٨٧ ما يوصل الى علم الحق .
- ٨٨ دانش مابه ( أصل العلم ) : فارسي .
- ٨٩ الخواص التوحيدية : في الالهيات .
- ٩٠ تحصيل السعادة : مقالة تعرف : ( الحبيب الفري ) .
- ٩١ تعاليق : علقها عنه تلميذه أبو منصور بن زيلا .
- ٩٢ الرسالة الاضحوية : في المعاد ، صنفها للأمير أبي بكر محمد بن عبيد .
- ٩٣ الحكمة المرشدية : كلام مرتفع في الالهيات .



- ٩٤ جواب اعدة مسائل .
- ٩٥ فصول الهية : في اثبات الأول .
- ٩٦ مسائل جرت بينه وبين بعض الفضلاء في فنون العلم .
- ٩٧ تعليقات استفادها أبو الفرج الطيب الهمداني في مجلسه وجوابات له .
- ٩٨ أجوبة سوالات سأله عنها أبو الحسن العامري . أربع عشرة مسألة .
- ٩٩ عشر ون مسألة : سأله عنها بعض أهل العصر .
- ١٠٠ جواب مسائل كثيرة .
- ١٠١ جواب ست عشرة مسألة لأبي الريحان البيروني .
- ١٠٢ عشر مسائل : أجاب عنها أبا الريحان البيروني .
- ١٠٣ المباحثات : سؤال تلميذه أبي الحسن بهمنيار بن المرزبان وجوابه له .
- ١٠٤ مقالة الى أبي عبد الله الحسين بن سهل بن محمد السهيلي في أمر مشوب .
- رسالة الى علماء بغداد يسألهم فيها الانصاف بينه وبين رجل همداني يدعي الحكمة .
- ١٠٥ رسالة الى صديق بسأله الانصاف بينه وبين الهمداني الذي يدعي الحكمة .
- ١٠٦ الرد على مقالة الشيخ أبي الفرج بن الطيب .
- ١٠٧ التذاكير : مسائل .
- ١٠٨ جواب يتضمن الاعتذار فيما نسب اليه من الخطب .
- ١٠٩ رسائل بالفارسية والعربية ومخاطبات ومكاتبات وهزليات .
- ١١٠ رسائل اخوانية وساطانية .
- ١١١ خطب الكلام .

#### شعره :

أثرت عن الشيخ جملة صالحة من الشعر تمازجه الحكمة ، وتخلل ألفاظه الغضة  
أزاهير الخيال المنير . وأبعد شعره مقصداً وأكثره انشاداً على السمة قراء العربية  
هذه القصيدة الآتية في :

## النفس

- ١ هبطت اليك من المحل الأرفع  
ورقاء (١) ذات تعزز وتمنع ،
- ٢ محجوبة عن كل مقلة عارف ،  
وهي التي سهرت ولم تبترق .
- ٣ وصلت على كره اليك ، وربما  
كرهت فراقك ، وهي ذات تفجع .
- ٤ أنفت وما أنست ، فلما واصلت  
ألفت مجاورة الحراب البلقم .
- ٥ وأظنها نسيت عهداً بالحى  
ومنازلاً بفراقها لم تقنع —
- ٦ حتى اذا انصلت بهاء هبوطها  
في (٢) ميم مركزها بذات الأجرع —
- ٧ علفت بها ثاء الثقل ، فأصبحت  
— بين المعالم والطول الخضع —
- ٨ تبكي اذا ذكرت دياراً بالحى  
بمدامع نهجي ولما تقطع .
- ٩ وتظل ساجدة على الدين التي  
درست بشكرار الرياح الأربع ،
- ١٠ اذ عاقها الشراك الكفيف ، وصدها  
قفص عن الأوج الفسيح الرابع —
- ١١ حتى اذا قرب المسير الى الحى ،

- ودنا الرجل إلى الفضا، الاوسع ...  
 ١٢ أصبحت، وقد كتمت العظام، فأبصرت  
 ما ليس يدرك بالعيون المجمع،  
 ١٣ وغدت مفارقة لكل مخلف  
 عنها، حايث الترب غير مشيع،  
 ١٤ وبرت نفرد فوق ذروة شامق،  
 واللم يرفع كل من لم يرفع،  
 ١٥ فلا ذي شيء أهملت من تمامح  
 سام إلى قعر المضيق الأوسع؟  
 ١٦ ان كان أرساها الأله المسكة  
 طويت عن الفطن اللبيب الأروع  
 ١٧ فبيروها .. ان كان خربة لا ترب ...  
 لتكون بامعة بما لم تسع،  
 ١٨ وتعود عالمة بكل خمبة  
 في العالمين، خربة لم يرفع.  
 ١٩ وهي التي قطع الرمان طريقها  
 حتى أقعد غروبها، المالح:  
 ٢٠ فكأنها برق تألق بالبحر،  
 ثم انزلوى، فكانت لم يابح.

(٢)

وقال في:

(المشيد به، والبركة، والزهد)

- ١ أما أصبحت عن إلى التمايم،  
 وقد أصبحت عن إلى الشباب؟

٢ نفس في عذارك أصبح شاب  
وعسى من ليلى ، فكم العجايب ؟  
٣ شبايك كان في لانا مريدا ،  
فرجهم من عيناك بالتهاب .  
٤ وأشهب من راة الدهر خوي  
على فردى ، فألما بالخراب (١) .

\*\*\*

٥ هنا رسم الشباب ، ورسم دار  
لهم ، عيناك زينا دنى رباب ؛  
٦ فذاك أبيض من قملات دمي ،  
وذاك أخضر من قملات دمي ،  
٧ فذا ينمي اليك النفس نعيما ،  
وذلك نشور للروابي ،  
٨ كذا دنياك تراب لانصداع  
هنا طلة ، وتنى للخراب . . .

\*\*\*

٩ ويملق من سن النفس عنها  
بأشرك أموق عن أضرار اب ،  
١٠ فاولاها له ، ماتت انسلاني  
عن الدنيا ، وان نازت اها ،  
١١ عرفت ، عتوقا فوات عنها ،  
فاما عتقا آخر يها . . .

(١) راء: جمع بارى وهو دائر ممدود ، علة حال . الرية: ناحية الرأس . ألأ: ذهب بالهمزة .  
وطار غراب: الرجل أى شاب .  
يقول: ن بازيا أشهب من راة الدهر خوي راسة رأسه ، دمي : دمي .

١٢ بليت بهالم بهار أذاه  
- سوى صبري - ويسفل عن عتاني .

\*\*\*

١٣ وسيل للصواب خلاط قوم ،  
وكم كان الصواب سوى الصواب !

١٤ أخا العلم ، ونفسي في مكان

من العلماء عنهم في حجاب ،

١٥ ولست بمن يظنخه خلاط

متي اغبرت أناث عن نراب .

١٦ اذا ملحت الابصار نالت

خيالا ، واشمازت عن نراب .

(س)  
وقال في :

### فلسفت العجم

١ ياربع نكرك الأحداث والتقدم ،

فصار عينك كالآثار تنهم .

٢ كأنما رسماك السر الذي لهم

مندي ، ونأيك صبري الدارس المدم ،

٣ كأنما سفعة الأثني باقية

بين الرياض قطاً جونية جثم (١) ،

٤ أوحسرة بقيت في القلب مظلمة

عن حاجة ما قضوها اذ هم أم .

(١) يقول : اني اطر بعدهم الى رسم ربهم بعد أن تأوا عنه ، فأجد آثار العدر بين الرياض كأنها طير الأقلام السوداء متلبدة بالأرض .

- ٥ ألا يكاه سحاب دمه همع ،  
بالرعد مزدفر ، بالبرق مبتسم ؟
- ٦ لم لم تجدها سحاب جودها ديم  
من الدموع الموامي كاهن دم ؟
- ٧ ليت الطلول أجابت من به أبدا  
في حبهم صحة ، في حبهم مدم ،  
أو علمها بلسان الحال ناطقة :
- ٨ قد تفهم الحال مالا تفهم الكلم ،  
أما ترى شيتي تذميك ناطقة ؟
- ٩ بأن حدي الذي استدلقته ثم ؟  
الشيب يوجد ، والآمال واحدة ،  
والمرء يفتر ، والأيام تنصرم .
- ١١ مالي أرى حكم الأفعال ساقطة ،  
وأسمع الدهر قولا كاه حكم ؟
- ١٢ مالي أرى الفضل فضلا يستهان به ،  
قد أكرم القعي الاسنة ميس الكرم ؟
- ١٣ جوات في هذه الدنيا وزخرفها  
عيني ، فألفيت دارا ما بها أرم :  
كعيفة دودت ، فالود منشوة
- ١٤ فيها ومنها له الأرزاء والطعم !  
سيان عندي أن بروا وان جروا ،  
فليس يجري على أمنالهم قلم .
- ١٥ لا يستهانهم أن جد جدهم ،  
فألبس يحيدي ، وألكن ماله نهم .

- ١٧ ليسروان الله وانتم ، وى انهم ،  
وربما نعت ، في بيتها انهم ،
- ١٨ الواجدون غنى ، الهادون بهي .  
ليس الذي وجدوا مثل الذي عدوا .
- ١٩ خلقت فيهم ، وأيضاً قد خلطت بهم  
كرها ، فليس غنى عنهم ولا لهم .
- ٢٠ أسكنت بينهم كاليث في أجمل :  
رأيت ليلاً له من جنسه أجمل
- ٢١ اني وان بان غني من بليت به  
في عنه كده ، في أذنه صمم .
- ٢٢ ميز من نبي الدنيا يميزني :  
أقل ما في ليبي الجبل والعظام .
- ٢٣ بأي مارة يتناس بي أحد ؟  
بأي مكرمة تمكيني الاسم ؟
- ٢٤ أمثل عنجهة شوكة (١) بالحق بي ،  
أم مثل شفير حش عرضه زيم (٢) ؟
- ٢٥ فلما عجزور ، ولكن ، ما قد دنت ،  
وذلك سيود مع ارج المايم منهم .
- ٢٦ اني وان كانت الاقلام تبتدئني  
كذلك سظم كمي ، الهارم المايم ،
- ٢٧ قد أشهد الروح مرتدناً فأكرهه ،  
اذا تناكر عن قاري البهم ،

(١) العنجهية : الحذاء والكر . شوكة : شاة الناس .  
(٢) الشفير : ابن آوى الحش عتوج النمل . زيم : متهرق .

- ٢٨ الضرب مستأجر والطعن منتظم  
والدم مر تك والباس منظم ،
- ٢٩ والحق يافوته من نهمهم قهر ،  
والأفك فسهل طه من سنة نهمهم قهر ،
- ٣٠ والبيض والسمر حمر نحت عتيده ،  
والموت يحمر والابلال تخنصم !
- ٣١ وأعدل القسم في حرب وحرهم :  
منهم لنا غم ، منا لهم غم .
- ٣٢ أما البلاغة فاسألني الخير بها ،  
أنا الاسان قدما والريمان فم ،
- ٣٣ لا يعلم العلم غيري ههنا غلا  
لا يعلم أنا ذلك المعلم العلم ،
- ٣٤ كانت قامة علوم الحق عاطلة  
منني بلاها بتبريحي البند والعلم ،
- ٣٥ فبهدروا مهم بالعد ، تقذفه  
فيهم ، رأيتهم بالتمسك تلتهم ،
- ٣٦ ماتت ألة ذا الله دمر الاتاج على  
عزائي ، وأسفة ، بل لما الهيم ،
- ٣٧ لو شئت كان الذي لو شئت بحت به :  
ما الخوف أسكت ، بل ان قلزم الحشم ،
- ٣٨ ولو وبعثت للاع الشمس مقسم  
لأنا زلي بري ، كنت أعترم ،
- ٣٩ ولو بكيت ، عزائي دونا الحشم  
ولم يعم ، بل لي ، وهما العلم



- ٤٠ وكانت البيض ظالما للعمود له  
وقد تباعل عرض الخيل والحكم .  
٤١ وظن أن ليس تججيل سوى شعر  
وأن الخيول في ميلادها الاجم .  
٤٢ وغشيت صفحات الأرض معدلة :  
٤٣ فالأ سد تنفر عن مرعى به غم  
لكنها بقعة حنف الشفاء بها :  
فكل صاع اليها صاغر سدم ...  
(٤)  
وقال في :

### طريق الحياة

- ١ هو الشيب لا بد من وخله  
فقوضه واخضيه أو غقله .  
٢ أ افاتك الطل من وبله ؟  
جزعت من البحر في شطه .  
٣ وكم منك سرك غصن الشباب  
وريقا ، فلا بد من حطه :  
٤ فلا تجزعن اذار ين سادك  
كم ان ت غيرك في وسيله ا  
٥ ولا تجشمن فإ أن ينال  
من الرزق كل سوى قسعه ،  
٦ وكم ساجة بذات نفسها  
فقوتها الحرس من فوله ...  
٧ اذا اخصب المرء من عقله

- نشأ في الزمان على قحطه ،  
 ٨ ومن عاجل الخزم في عزمه  
 فإن الندامة من شرطه .  
 ٩ وكم ملق دونهما غيلة ،  
 كما رط الشجر من مشطه .  
 ١٠ إذا ما أحال أخوزلة  
 على العذر فاعجل على بسطه ،  
 ١١ وما يثيب النفس بغيره  
 فلا تهيجان إلى خايله .  
 ١٢ ووقر أخا السيب والحب الشباب  
 إذا ما تعسف في خطبه .  
 ١٣ ولا تسغ في العذل ، واقصد فكركم  
 كتبت فديما على خطه .  
 ١٤ وكم عائد النصيح ذو شذية  
 عباد القتاد لدى شرطه . . .  
 ١٥ نراه سر دعا إلى مقام  
 كما أنزل البكر عن نشله .  
 ١٦ وكم رام ذو مال حاسم  
 ليفد به جاني فلم أعطاه .  
 ١٧ وذو حسد أسقطته لقي ،  
 فما يأنف الدهر من لقطه ،  
 ١٨ يحاول حطبي عن رتبتي ،  
 قد ارتفع النجم عن حبله ،  
 ١٩ يطل على دهره سائلا ،  
 وكم يهتف به الدهر من سائله . . .

(٥)  
وقال في :

## الحب والحياة والكرم

- ١ قنا نجزي مما هدم قليلا ،  
نقيث بدمعنا الربع المحيلا :
- ٢ نخونه العفاة كما تراه ،  
فأسمى لارسوم ولا طاولا ،
- ٣ لقد عشنا بهارمنا قصيرا  
نقاسي انهم زهنا طاولا ،
- ٤ ومن يسميت الدنيا بحال  
يرم من مستحيل مستحيلا ،
- ٥ اذا ما استعرض الدنيا اعتبارا  
تفحى الخرص منها مستحيلا .

\*\*\*

- ١ خيلني ، بلغ العذال أني  
هجرت تجلي هجرا جيلا ،
- ٢ وأبي من أناس ما أحلما  
على عزم فأعقبا نرولا :
- ٣ ما أقينا وأيدبنا اذا ما  
هين رأيتنا نعهي العذولا ،
- ٤ وقفت دموع عيني دون سمدي  
على الاطال ما وجدت مسيلا ،
- ٥ على حقي لسمدي فرض دمع  
أقت له به قلبي كفيلا ،

— لب —

- ١١ عقدت لها الوفاء ، وان عقدي  
هو العقد الذي ان يستحيلا ،
- ١٢ وكم أخت لها خطبت فؤادي  
فما وجدت الى عذري سبيلا .
- ١٣ أعاذل ، لست في شيء فأسهب  
مدي الماوين ، أو أقصر قليلا ،
- ١٤ فلم تر مثل ما قاي أوفيا ،  
ولم تر مثل ما أذني ملولا ،
- ١٥ وعذل الشيب أدلى لي لواني  
أطقت ، وان جهدت له قبولا !
- ١٦ أجل ، قد كررت هذي الاليالي  
على ليلى زمانا ان يزولا .
- ١٧ أتسکر ذرة لما علاني  
تزين كزينة الأثر النصبولا ؟
- ١٨ يميزني ذبولي أو نمحولي ،  
كسيت الذبل والجسد النحبلا ،
- ١٩ كما أن الحفيس أبا وجيم  
بميزني بأن لست النخبلا ،
- ٢٠ يقول : « مبذر » ليعص مني ،  
يهد علوذي كرم سفولا ،
- ٢١ متى وسعت لقد يدي الارنس ، متى  
أبرز أو أنيل به جزيلا ؟
- ٢٢ يقول به أيقراق الكف جلا ،

- وكم خرق رقعت به منيلا .  
 ٢٢ قبل خلال الاصابع منك واجهد  
 عسى أن لا تطوف ولا تنولا .  
 ٢٣ بفحص ان مالك فوق مالي ،  
 نفائس ما تصان بما أذيتا ،  
 ٢٤ حكاك غباء ما أماء بذلي  
 يباع ببعض ما تحوي كيلا .  
 ٢٥ يحذرك ألا حبة وقع كيدي ،  
 فليست بذاك مذعورا مهولا ،  
 ٢٦ سدت عن اعتنادي فيك سوا ،  
 فطب نفسي ولا تفرق قيبلا .  
 ٢٧ فأما أن أركب بنير قسدي .  
 فقدم ما روع القبل الأفيلا .  
 (٥١)  
 وقال في :

### النفوس والحكمة

- ١ هذب النفس بالامور النيرة ،  
 وذير السبيل فهي للسبيل بيت :  
 ٢ أما النفس كالزبداجة والعلم  
 سراج وسكة الله زيت ،  
 ٣ فاذا أشرقت فانك حي ،  
 واذا أظلمت فانك ميت .  
 (٦)  
 وقال في هذا المعنى :  
 ٤ خير النفوس المارفات هواتها

و تحقيق كميات ما هيأتها  
٢ و بما الذي حلت ومم تمكوت

أعضاء بنيتها على هيئاتها :  
٣ نفس النبات ونفس حس ركبها ،  
هلا كذلك هيئاته كمياتها ؟

\*\*\*

٤ يا للرجال اعظم رزء لم ترأ  
منه النفوس تخشب في ظلماتها ...

وشكى اليه الوزير أبو طالب العادي آثار بئر بدا على جبهته ، و نظم شكواه شعرا  
وأنفذه اليه وهو :

صديعة الشيخ مولانا وصاحبه  
وغرس أنعامه بل نشأ نعمته -  
يشكو اليه أدام الله مدته  
آثار بئر تبدي فرق جبهته .  
فأمن عليه بحسب الداء مفتحا  
شكر النبي له مع شكر عمرته .

فأجاب الشيخ الرئيس عن أبياته ، روضف في جوابه ما كان به برؤه من  
ذلك - فقال (٥)

١ الله يشفي وينفي ما يجبهته  
من الأذى ، ويوافيه برهته .  
٢ أما العلاج فاسهل يقدمه ،  
نختمت آخر آياتي بنسخته .  
٣ و يرسل الطاق المداوى يرشف من  
دم القلاء وينقي من بساتنه .

- ٤ والاحم يحرقه الا الخفيف ، ولا  
يدني اليه سرايا من مداقه .  
٥ والوجه يطليه ماء الورد ، معتصرا  
فيه الخلاف مذاقا وقت هجمته .  
٦ ولا يضيق منه الزر مخفقا  
ولا يصبحن أيضا عند مدخطته .  
٧ هذا السلاج ومن يعمل به سبرى  
آثار خبر ويكفى أمر عائلته .  
(٧)  
وقال في حساده :

- ١ عجباً أقوم يحسدون فضائلي  
ما بين غيابي الى عدائي :  
٢ عتبوا على فنيلي وذموا حكمتي  
واسبقو حشوا من تقصهم وكالي .  
٣ أني وكيدهم وما عتبوا به  
كالطود يحتر نطحة الأوعال .  
٤ وإذا الفتى عرف الرشاد لنفسه  
هانت عليه ملامة الجهال .  
(٨)  
وقال في ذلك :

- ١ أكاد أجن فيما فد أجن ،  
فلم ير ما أرى أنس وجن .  
٢ رميت من الخطوب بصميات  
توافد لا يقوم بها شجن .  
٣ وجاورني أناس لو أريدوا  
على منفعت ما أكلوه ضنوا ،

٢٠ فان عنت مسائل مشكلات

٢١ أجال سها مهم حدس وظن ،  
وان عرضت خطوب معضلات

٢٢ تواروا واستكانوا وامتنكنا !

(٩) وقال في شكوى الزمان :

١ أشكو الى الله الزمان ، فصرفه

٢ أبلى جديد قواي وهو جديد :  
٣ يحن الي توجهت ، فكأني

(١٠) قد صرت مغناطيس وهي حديد .

ومن قوله في الخريات :

١ صبهها في الكأس صرفاً

٢ غابت ضوء السراج ،  
٣ ظننها في الكأس نارا

قطفها بالمراج .

(١١)  
ومنه :

١ نزل اللاهوت في ناسوتها

٢ كنزول الشمس في أبراج يوح ،

٣ قال فيها بعض من هام بها ،

مثل ما قال النصاري في المسيح :

١ هي والكأس وما مازجها

كأب متحد وابن وروح .

(١٢)  
ومنه :

١ أساجية الجفون ، أكل شرد

سهجاياها استعرن من الرحيق ؟



١ هي الصهباء مخبرها عدو  
وان كانت نفاغي عن صديق .  
(١٣٠)  
ومنه :

١ شربنا على الصوت القديم قديمة :  
اسكل قديم أول ، هي أول .  
٢ ولولم تكن في حيز فلت : انها  
هي العلة الاولى التي لا تعمل !  
(١٤)  
ومنه :

١ قم فاسقنيها قهوة كدم الطالا  
يا صاح ، بالقذح الملا بين الملا ،  
٢ خمرنا تظل لها التصاري سجدا  
ولها بنو عمران أخلصت الولا ،  
٣ لو انها يوما وقد ولدت بهم  
قالت . ألسنت بربكم ، قالوا : بلى !

وصية :

من كلام الشيخ الرئيس وصية أوصى بها صديقه أبا سعيد بن أبي الخير الصوفي  
قال :

ليكن الله تعالى أول فكر له وآخره ، وباللبن نل اعتبار وظاهره . وليكن عين  
نفسه مكحولة بالظن اليه ، وقدها موفة رفة على المثل بين يديه . مسافرا بمقتله في  
المسكوت ، الأعلى ، وفيه من آباء ، ربا الكبرى . وانما انبسط الى فراره ، فليزده الله  
تعالى في آثاره ، فانه باطن ظاهر تجلي اسكل مني : بكل شيء :  
وفي كل شيء له آية  
والعلى انه واحد .

فاذا صارت هذه الطال له ملكة انطبع فيها نفس المسكوت ، وتجلى له قدس

اللاهوت . فألف الأنس الأعلى ، وذاق اللذة القصوى ، وأخذ عن نفسه من هوها أولى ، وفاضت عليه السكينة ، وحقت له الطائفة . وتطلع على العالم الأدنى اطلاع راحم لأهله ، مستوهن لحيله ، مستخف لثقله ، مستحسن به لعقله ، مستضل بطرقه . وتذكر نفسه وهي بها لهجة ، ويهيجتها بهجة . فمعجب منها ومنهم تعجبهم منه وقد ودعها ، وكان معها ، كأنه ليس معها .

وليعلم أن أفضل الحركات الصلاة ، وأمثل السكنات الصيام ، وأنفع البر الصدقة وأزكى السر الأختام ، وأبطل السعي المراكمة .

ولن تخلص النفس من الدرن ما التفتت الى قيل وقال ، ومناقشة وجدال ، وانفعلت بحال من الأحوال .

وخير العمل ما صدر عن خالص نية ، وخير النية ما ينفرج عن جناب علم . والحكمة أم الفضائل ، ومعرفة الله أول الأوائل ، إليه يعود الحكيم الطيب والعمل الصالح يرفعه .

ثم يقبل على هذه النفس المزيينة بكاملها الذاتي ، فيحرسها عن التلطيخ بما يشينها من الهيئات الاتقيادية ، للنفوس المادية ، التي اذا بقيت في النفس المزيينة - كان حالها عند الانفصال ، كحالها عند الاتصال ، اذ جوهرها غير مشاوب ولا محالط ، وإنما يدسها هيئة الانقياد لتلك الضواحب ، بل تنفيذها هيئات الاستيلاء والسياسة والاستملاء والرأسة . وكذلك يهجر الكذب قولاً وتخيلاً ، حتى تحدث للنفس هيئة صدوقة ، فتصدق الأحلام والرؤيا .

وأما اللذات فيستعملها على اصلاح الطبيعة ، وابقاء الشخص أو النوع أو السياسة . أما المشروب فأن يهجر شربه تليفاً ، بل تشفياً وتداوياً . ويماشر كل فريق بعادته ورسمه ، ويسمح بالمقدور والتقدير من المال ، ويركب لمساعدة الناس كثيراً مما هو خلاف طبيعته .

ثم لا يفصر في الأوضاع الشرعية ، ويعظم السنن الالهية ، والمواظبة على التمارين البدنية ، ويكون دوام عمره . اذا خلا من الناس من الماضين . . . . .

النفس والفكرة في الملك الأول وملكه ، وكيس النفس عن عيار الناس من حيث  
لا يقف عليه الناس .  
عاهد الله أنه يسير بهذه السيرة ، ويدين بهذه الديانة . والله ولي الذين آمنوا .  
وهو حسبنا ونعم الوكيل .



# القصيدة المزدوجة

في المنطق

نظم : الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا



باسم

الرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في (كركانج)



وليحفظها

(عليه) أخو الشيخ الرئيس ناظمها

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لعبده	نيل السَّاء لاله في حمده
والحمد لله كما يستوجب	بعزه العالی الذي لا يُغلب
والحمد لله الذي برهانه	أن ليس شأنٌ ليس فيه شأنه
والحمد لله بقدر الله	لا قدر وسع العبد ذي الناهي
والحمد لله الذي من يسره	فأما ينكر من بصره
ثم على نبينا الأمين	سارع خير ملة ودين
أنشرف من يمت في القباء	أفضل من أرسل للأمامه
محمد صلاة رب العالم	وآله الغر الكرام الأنجم

\*\*\*

والحمد للأله رب المسفل	والنفس حي خرجت بالفعل
تهبأت لأن تكون عالما	مهوراً من كل شيء محكما
أشرف من ذى العالم المحسوس	مبشراً من طينة وسوس
فيه الكمال بل هو الكمال	جواهره البهاء والجمال
مرتب فيه وجود الكل	والعلم بالله مقبض المعدل
فكل ما نحسه ونعفاه	فيه له من الوجود أفضله
ليس على وجوده الخسيس	أعي وجود الشيء في المحسوس

هذا إذا أيده التوفيقُ ولم يخالف أخذها الطريقُ  
واجتهدت للحق حتى تعفلا ورغبت في الخير حتى تعملا  
فأن طعت ونسيت مولاها عافها ونفسها أنساها

\*\*\*

وفطرة الإنسان غير كافية مالم يؤيد بمحصول آله  
فبها بان الحق كيف يطلب وما الذي يغلط الإنسانا  
وكم وجوه درك الصواب وما الذي يُعرف بالبرهان  
وما الذي يوقع ظناً عاملاً وما الذي يقنع في ما يوجب  
وما الذي يؤزر النخيل وكيف حدث كل ما يحدث  
في أن يبال الحق كالملانية وافية الفكر عن الضلالة  
وأنة لأي شيء يصعب متى أراد الحق والبيان  
وكم لكل مطلب من باب فيوقع التصديق بالأيقان  
مغالطياً كان أو مجادلاً ويعصم النفس عساه يكذب  
لا القصد والتصديق مما قيل وما الذي في حده بعد

\*\*\*

وهذه الآلة (علم المنطق) مه إلى جل العلوم يرتقى  
مبرات (ذي القرنين) لما سأل وزبره العالم حتى يعملا (١)  
لمن يريد النظر الميزان يأمن فيه زبغه أمانا  
فعمل الحكيم ما قد سأل لكن ما يئنه وفاته

(١) يريد (الأممكتار المذكور في) بن (فليس) ووزبه (أوسل)

ليس الى تحصيله سبيل مالم تقدم قبله أصول

فدسأل (الشيخ الرئيس سهل) ذلك الذي له ايداع عندي  
 أن أودع المنطق فنظم الشعر  
 لاسيما ولي أخ في حجرى  
 أوصى بأن أفضي به حقه  
 فبا (علي) اجعله ظهر القلب  
 عقلت ما استظهرت منه عقلا  
 وإتمام الخير الكثير --- الحكمة  
 وإن يكن أحوك حين تفعل  
 وصار في اخرى حياتي نفسه  
 يظن في البرزخ للقباه  
 فادع له والنفس الأخوانا

ذلك الذي تم لديه الفضل  
 فوق الذي يوقع تحت الحد  
 حتى يكون نابئا في الذكر  
 وصبه الوالد عند الحجر  
 وان أريه في الصواب طرفه  
 حتى اذا بلغت سن اللب  
 وصرت للخير الكثير أهلا  
 نعمتها أفضل كل نعمه  
 أدركه من المنون الأجل  
 والجسم منه ودع في رمسه  
 ماذا يكون بعدها مقامه  
 أن يذكره في الدعاء أحيانا

في ابتداء المنطوق

في الالفاظ المفردة

اللفظ إما مفرد في المبني  
 وهو الذي قبل بلا تأليف  
 أو الذي نعرفه بالاقول  
 وهو الذي في ضمنه تأليف  
 وكل لفظ مفرد قائما

ليس لجزء منه جزؤ المعنى  
 كقولنا زيد أو الظريف  
 للجزء منه دل جزء الكل  
 كقولنا زيد هو الظريف  
 لعم معناه الكثير ع

كقولنا الجسم فإن الجسم  
وهو الذي يعرف بالكلي  
فهو الذي يقع بالمعنى الأحد  
كقولنا محمد أو حفص  
وكل كلي فأما ان رفع  
كالجسم للانسان والنبات  
أو الذي لو لم يكن معلوما  
كالضحك للانسان والبياض  
لكن لما ذكرته أقساما  
بشمل معاه كثيرا جدا  
أما الذي يعرف بالجزئي  
على فريد واحد من العدد  
وهو الذي له يقال الشخص  
وجود ما قبل عليه بمنع  
فهو الذي له يقال الذاتي  
لشيء لم يجعل له معلوما  
تلك التي تعرف بالأعراض  
حتى يتم خمسة تماما  
في الألفاظ الخمسة

ان من الذاتي ما معناه  
أي ما الذي تكمل الموصوف به  
أما الذي وفوعه أعم  
فانه أعم من ذي النفس  
أو ما يكون دونه في الجمع  
كالجسم ذي النفس فأي  
والنوع نوع جنسه بالطبع  
ومنه ما هو في جواب الأي  
يعرف بالفصل كقولنا ناطق  
والعرضي منهما فسمان  
يكون حقاً في جواب ما هو  
حتى يكون هو هو بسببه  
كما يقال جوهر أو جسم  
وهو الذي يعرفه بالجنس  
وهو الذي يعرفه بالنوع  
دون الذي كان نعم الجسم  
والجنس أيضاً هو جنس النوع  
كقولنا الانسان أي شيء  
لنوعين والآخر ما هو  
كالشئ والآخر الذي



فالضحك للانسان ليست خاصة  
ثم البياض لسواه يعرض  
فكل ما أشبهه يسمى  
وكل لفظ مفرد يدل  
أو خاصة أو عرض أو جنس  
لغيره منه ويدعى خاصة  
فالثلج والقفنس أيضاً أبيض  
بالعرض العام خفياً عما  
على كثير فهو اما فصل  
أو هو نوع فهي هذي الجنس  
نفي المقولات العشر

وكل نعت فهو اما جوهر  
وليس بالموجود في الموضوع  
بل مثل انسان ومثل الشجرة  
أو مثل قولي الطول وهو الحاوي  
وبعده كيف كقولي حر  
وكل من شابه أو تساها  
ثم المضاف وهو بالهياس  
فأنه رأس شيء نان  
لا يفعل العبد ولا مولى له  
والأين أيضاً أحد المعاني  
كقولنا في البيت أو في الخان  
كنسبة الشيء الى الزمان  
وبعده الوضع كقولي قائم  
والوضع حال نسبة الأجزاء  
قوامه بنفسه مقرر  
مثل وجود اللون والترجيع  
أو هو كم مثل فولي عشرة  
فصل التساوي وسوى التساوي  
أو أبيض أو متن أو مر  
كيفية يعرفه القوم بها  
الى سواه ثابت كالراس  
كذلك الإخوان للأخوان  
والأخ ان لم يعتقد اخاله  
كنسبة الشيء الى المكان  
وبعده منى من المعاني  
كقولنا في الغد أو في الآن  
أو راكم أو ساجد أو قائم  
بالانحراف أو على السواء

الى جهات أو الى أما كنا      وبعده الملك كقولى ذاغنا  
وبعده الفعل كقولى قطعاً      والانفعال مثل قولى انقطعاً  
فهذه هي النعوت العشرة      والحمد لله على ما بصره

في القضايا

والقول اما قابل للصدق      والكذب كالانسان هو ذونطق  
فأنه صدق أو الأنداء      طير فهذا كذب بهتان  
ومنه ما ليس لك قابلاً      كفوانا يالت لى فصائلا  
فأنه لا صادق ولا كذب      وليس للرهان فى هذا سبب  
وانما الأول فيه النظر      ذلك اسمه فضة أو خبر  
أو جازم وذلك اما الأيسر      وهو الذى مافيه شرط يتمرط  
كفوانا الا سازحى باطق      فأنه بغير شرط صادق  
وهو الذى يعرف بالجلسة      أسط ما نوهجه الفضبة  
أو الذى لا حل شرط يستترط      بحس قولاً واحداً لما ارى نط  
كفوانا ان كانت الكواكب      طامه وقرص خمس عارب  
أو قولاً اما النفوس ماوية      أو عمده ما تلى الجسوم بالبه  
فالباطل مسار هو لا واحداً      فوالان قد توحدنا فز ساعدا  
وأول القسمين يدعى المنفصل      وذلك الثانى يسمى المنفصل  
فتقسمه الأول فى المنال      متمم وما تليه نال  
وكل حلى له حران      أوله مضرعة والآخر  
تموله كحل بسم بوم

فأنه المحمول إما واجبا  
كقولنا الأمي ليس كاتبا  
ليس سوى هذين قول حملي  
كالجسم والجوهر والأنسان  
كقولنا زيد وكل حملي  
فأنه اعرف بالشخصية  
فإن بك الموضوع انظرا كلي  
في كاه أو بعضه فد حملا  
كقولنا الانسان جنسي أو يكن  
سمي بالمحمول مثل فولي  
فنه ما انحابه بالكل  
ومنه ما انحابه بالبعض  
ومنه ما انحابه عن امس  
ومنه ما انحابه بالكلية  
وكل محصور من الكلام  
وذلك اللفظ الذي المحصور  
فكل ما عدته ثمان  
من حلة الهمال ثم الساقية  
والجسم اما واحد دوتا  
أو ممكن ليس بدوم أبدا  
مثل الذي قلت واما سألنا  
أو قولنا السبي ليس كاذبا  
وكل موضوع فأما كلي  
أو هو جزئي من الأعبان  
موضوعه شخص ولبس كلي  
كقولنا زيد من البرية  
ولم يكن بين هدر الحمل  
فأنهم سموه فولا دهملا  
أبن ما في المهملات لم بين  
كل امرء فأد ذو عقل  
كقولنا كل امرء ذو عقل  
كقول بعض الناس عدل مرذلي  
كل من ارض الناس بالبيض  
كقولنا ابى اصرق بجمية  
نصر في ارامة أقسام  
يا نبال الخصر فهو الدور  
انسان نحة بان ثم انسان  
محموره فهد تانية  
كما نقول كل زوج مدخ  
كما نقول ان ريذا قندا

أو مستحيل دائم البطلان كفولات الألسان غير فان

في النقيض :

إن ينفق قولان في الأجزاء في اللفظ والمعنى على السواء  
وانفهما في الجزء والزمان والفعل والقوة والأمكن  
وفي الأضافات وهذا واجب وذلك الآخر قول سالب  
وذلك جزئي وهذا كلي وهو النقيض في جميع القول  
في العكس :

إن تكس الموضوع والمجهول في القول وهو مثل ما هو  
كل امرئ انس وكل انس  
فكل ما يصدق بهما نكرا  
فإن سلب الكل مثل نفسه  
والموجب الجزئي والكل  
وسالب البعض بعينه  
ولا هوول ليس كل انس  
في العكس :

إن اليقين هو قول ودعا  
في صمد أشباه كي  
وكان محمداً فصار بعلم  
وما بالشرط وداله بان  
في خبرين واحد  
شراة ذلك ان

في القياس سمّه مقدّمه  
 ونجته وسمّ حدّاً أو سطاً  
 وما أبي فالطرفين سموا  
 في قوانا الجسم له ممكن  
 فإن ذا الممكن المكرر  
 والباقيان منهما حصول  
 من بعد ما قلنا فكل جسم  
 موضوع ما ينتج حدّاً أصغراً  
 كفولنا مكوّن فالكبرى  
 ما فيه حدّ أصغر والأوسط  
 منها بأن بوضع سم نحمل  
 كقولنا كل امرئ مجسم  
 ولعمد أن نحمل الحدان  
 كفولنا الجسم يرى والعقل  
 ولعمد أن بوضع الحدان  
 كالعقول كل طائر ذو سيلم  
 والممكن كبرى البناء الأول  
 ولم يكن صفراء هولا موحيا  
 والممكن كبرى الراء الثاني  
 في السلب والابجابان بنهما  
 وجزءها حدّاً وما فدلزمه  
 ما قيل في القولين حتى ارتبطا  
 كفولنا مكوّن أو جسم  
 وكل ذي تمثّل مكوّن  
 وفد في السلك قول آخر  
 بنجته القياس اذ تقول  
 مكوّن أي موجود فسيم  
 كالجسم والثاني حدّاً أكبرا  
 ما فيه حدّ أكبر والصغرى  
 أوالة ثلاثه اذ يرتبط  
 وسلكه هذا يسمى أولا  
 وكلّ جسم جوهر مكوّن  
 عليه هذا الشكل يدعى الثاني  
 ليس يرى فالحالتان الحمل  
 له وهذا ثالث المباني  
 وليس كل طائر ذو سيلم  
 كالبته نحمل أو لم نحمل  
 أمكن ما نتججه أن مكذبا  
 كالبته ولم بل القرآن  
 أمكن ما ينتج أن لا يصدها

الم تكن صغرى البناء الآخر  
في نظامه وكان فولي ككي  
لو كان في القوانين قول سالباً  
لو كان في القولين قول جزئياً  
مالم يكن في الأولين ككي  
لكنه في ثالث الأشكال  
في القياس المسامى المعروف بالنسوطي

أما القياس من كلام متصل  
بعنده ينتج عن المالي  
كيفية سرابه الزوال  
لكن كل ما يكون حالاً  
فالخلق ليس أحد الأحوال  
كقوله ما ان كان جسم سرمداً  
لكنه لما قول جادى  
وعين قال وتبين الأول  
ليكن في المنفصلات اثنين  
ينتج انت كان له جزآن  
المين بالقبض لا بالمعين  
وانه ان كان كثيرة الأجزاء  
عن فان سائر الجوالى

فاسم من من قدم كما حمل  
كقوله ان كان كل حال  
فالخلق ليس أحد الأحوال  
كيفية ما سرع الروال  
واستثنى أيضاً بمقبض الثاني  
لم يقبل الأجزاء فقط أبداً  
وقوله الجسم مدمج بالمال  
فايس ما ينتج في المتعدي  
ان كانت بالقبض أو بالمعين  
ملا ف ما استثنى في الثاني  
وعكسه ودالة في الجزئين  
وكان ما مدمجاً في الثاني  
ففيها ما مدمجاً في الثاني

فإن ياك ، النفيض فالنوالي      باقية بحاله      انفصال  
حتى إذا جميعهن استنذيا      أنتج عين واحد فد بعيا  
وان يكن في واحد الأجراء      سلب فلا ينتج باستثناء  
عين بل النفيض . بل اما      ان لا تكون النفس فط جسم  
أو تنجزا سورة المافول      لكن نجرها من المحبل  
بانتج ان النفس ليست جسم      فمد فطينا في الفياس حكما

... في الاستقراء :

وان يكن نكم على نك      لأجل ما سوهده في الحرث  
فذلك المعروف باسمهراء      فوته بكثرة الأجراء  
في التمثيل .

وان يكن على سببه نك      مثل ما في سببه فد عام  
فذلك المعروف بالتمثيل      وعند بعض الناس بالدال  
في مواد المقدمات :

لا يعرف الحيوان بالحوال      وانما يعرف بالاقول  
وان حكا ان كمال ما ان      وان كان مجهولاً فهذا بالظن  
اندر مد وبار بها      وليس عند أحد درايا  
ان مدنا مدنا ذات اول      بها بخار علم ما غدا نجرها  
فد حيا مدنا ذات اول      كطامة اللبل وتوود الشبه  
مدنا ذات اول      ما ان يكن هو وسوعيا الأجسام  
كل ما تدركه الجواس      فليس فيما أوجبه باسم

وان تكن في مبدأ الحسوم  
أعم من لواحق الأجسام  
والنفص والعلة والنهاي  
أكنه يعرض الأنساب  
فأن فعل الوهم في النفوس  
وان يكن أوجب ما فيلا  
ولم يكن محكم في النفس  
اسك في ذلك وان لم يعتر  
كقوانا لا بد من حلاء  
وفوانا والبس في مكان  
وامضها مقدمات ذائمه  
صارت انا موهبة برة  
فبعض هذا ما حق المصنعة  
كقولنا اننا لم نجد الكذب  
والنفس مطاوعة البس ابدا  
ولو توهمنا باننا الانا  
رأي ولا رسم ولا آداب  
وامضها ذائمه في البادي  
كالقول عاون ظالما أخا  
ولهذا في بعض بالانسان

وفي أمورهن في العموم  
كالقرد والمجذبة والمار  
وان حكم الله فيها وان  
تأمن من حالة الآثار  
فعل سري الحسوم في النفس  
كأنها كما في النفس  
الا إلى ما في النفس  
فان في اليوم ليس سري  
في سري العالم أو دلاء  
فليس بالمرور في الآثار  
مخودة في العاديات شانه  
كأنها حاصلة بالمرور  
المرور بالمرور كما في  
تأمر راف العالم بمرور  
وامضها لا سري في سري  
في سري العالم في آثار  
أمكن في سري العالم  
ان سري العالم في آثار  
في سري العالم في آثار  
في سري العالم في آثار



كما فيلنا نحن عن اماننا جواز ان ننوي في صيامنا  
 قبل الزوال والدعاء يفض من أي عضو خرجت منه الوضوء  
 وبعضها مقدمات العقل كالقول ان الجزء دون الكل  
 حصولها لعقلنا بالفطرة لا يمكن التمسك فيه الفكرة  
 وبعضها مقدمات موهبة ببعض ما ليست به قد ثبتت  
 وهي التي تعرف بالمعطاة يجمع منهن قياس السفسطة  
 وبعضها مقدمات انما نقال للتخيل لا ان تمام  
 كقولنا هذا السحبي بحر أو فواتنا هذا الوسيم بدر

## في البرهان

مقدمات حجة البرهان ما كان بالفطره للأسان  
 أو كان محسوساً بلا شكل كما ذكرناه من المثال  
 فبعضه برهان ان انما يفيد الوجود منه سبباً  
 يفيد للوجود منه سبباً بل ربما كان له مسبباً  
 كقولنا قد سير الشمس الأرض (١) عن قمره جاز في السير العرض  
 لأنه لا يصح في هذا افاد اننا لم نجد له  
 ليس المكشوف عنه لا ان بل هو معلول له في البدر  
 فان يكن أو سطره معلولاً فأنهم بدونه دليله  
 واعضه برهان لم أوسطه تلك ما بانجه وبراداة  
 كقولنا عدداً كقولنا مر لأنه يحصل عند الجورهر

(١) حرك الراي ضرورة الشعر.

فأن كون قر في الجوزهر  
فصار هذا علة البيان  
وكان من وجهين هذا علة  
اذ كان ذلك علة البيان  
وكان لا يغطي اليقين دائماً  
مهما سمعت مطلق البرهان  
أو اتل البرهان صدق سرمد  
لذلك ليس الحمل فيها كلي  
كلاً وفي كل زمان كلمة  
والحمل فيها أولى ذاتي  
والأولي أن يكون الحمل  
كمملك الحى على الانسان  
فكل ذاتي فأما حاصل  
كالخى للانسان والى فطار  
أو داخل موضوعه في حده  
مثل القنا الأنف والربيع  
وكل محمول على الجميع  
وحمله في جملة الزمان  
ان كانت الحدود في البرهان  
وعلة الوجود في الأعيان

علة احداث الكسوف في القمر  
وعلة للشيء في الأعيان  
ليس على ما قد ذكرنا قبله  
لاعلة للشيء في الأعيان  
بل قدر ما يبق الوجود دائماً  
فاعلم بأن القصد هذا الثاني  
ضرورة لا يستحيل أبداً  
الا الذى يشمل عند الحمل  
فليس يخلو واحد عن حمله  
مناسب المطالب في الحالات  
ليس على الأعم منه قبل  
لا الجسم ان الجسم حمل ناني  
في حد موضوعاته وداحل  
للجسم والناسق للحمار  
لأنه يوجد فيه وحده  
والسطح اذ يحد بالموضوع  
وأولى الحمل للموضوع  
فذلك الكلي في البرهان  
ذاتة وعلة البياض  
أيضاً فلا يدخل في البرهان

غير الذي يناسب المطالوبا وليس من طباعه غريبا

### ﴿ في المطالب ﴾

كل سؤال فهو اما عن هل	أو ما هو الشيء الذي قد يسأل
أولم هو الشيء الذي يراى	والأى أيضاً ربما يراى
والهل اما هل وجود الشيء	وذلك قبل الام وما والأى
ذاك وأما هل كذا محمول	على كذا وهو كما تقول
هل تبطل النفس اذا انحل الجسد	هل الزمان هو قدر أو عدد
والماء اما طالب حد الذات	كقولنا ما الحيوان والنبات
أو طالب معنى اسم شيء كاخللا	يسبق هذا الاسم في الماء الهلا
وشرح معنى الاسم في المفهوم	يكون للموجود والمعدوم
والحد للموجود دون ما فقد	فأن ما ليس بشيء لا يجد
واللم يبغي علة الماويل	يروم طورا علة الماويل
وتارة علة نفس الأمر	وهو الحقيقى على ما ندري

### ﴿ في الجدل ، والخطابة ، والتعر ، والمخالطة ﴾

الذاتيات واللاواتي تفيل	فأما موضوعهن الجدل
والذاتيات بادي السماع	فلا خطابات ولا قناع
وذلك الوهمي والمتسبه	مخالطة علمه مموه
وذلك الموقع للتخييل	يصلح في السعر سوى الدليل
فهذه ما قيل في التصديق	والحمد لله على التوفيق

﴿ في الحد ﴾

العلم منه ما هو التصورُ      ومنه نصديق لشيءٍ يخبرُ  
 ويحصل التصديق بالقياسِ      وقد شرحناه بلا التباسِ  
 والحدُّ منه يحصل التصورُ      والرسم أيضاً منه فيه أثرُ  
 إذا أردت أن نحدد حداً      وترتب المجلس الفريب جداً  
 فإنه يحصر كل ذاتي      بكونه لا محدود في الصفاتِ  
 ثم اطلب الفصول فهي الحادةُ      من صورة أخذها أو مادةُ  
 أو فاعل أو غاية للتي      كالنطق للإنسان بعد الحي  
 والأنف للأفطس والصفراء      للغب والصحة للدواء  
 وإن وجدت واحداً مميزاً      فلا تقف حتى يكون موجزاً  
 فذلك نقصان وليس القصدُ      ساذج تميز يفيد الحدُ  
 بل اطلب الفصول حتى تنفدا      فإن فصد العقل فيما حدها  
 إن يحصل الشيء على جميع ما      به من الأوصاف قد تقوموا  
 محصلاً في ذاته معفوفاً      فإن أضعت مرة فصولاً  
 إذ صير التمييز فصلاً حاصلًا      فما علمت الشيء علماً كاملاً  
 لأن ذات الشيء كل وصفه      ما كان ذاتياً ولما يكفه  
 بعض صفات ذاته أن يوجد      كذلك لا يكفيه أن يحدد  
 وهذا وأما الرسم فهو قولُ      مميز ولبس فيه فصلُ  
 بل عرض كقولنا للبشرِ      في رسمه حي عرض الظفرِ  
 منتصب القائمة بأدي الجلدِ      والمجلس في الرسم كما في الحدِ

اذا أريد الرسم رسماً كاملاً      وكل قول لم يكن مشاكلاً  
 كما حددناه فحد ناقصاً      أو هو رسم ناقص لا خالص  
 فلنختم الآن الكتاب ختماً      فقد نظمنا العلم فيه نظماً



# منطق المشرقيين

أصنيف :

الرئيس أبي علي بن سينا



« وما جمعنا هذا الكتاب لطهره إلا لأسماء -- أعني »  
« الذين يقومون منا » قام أسماء -- وأما العامة -- من »  
« مناولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في (كتاب الشفاء) »  
« ما هو أكثر لهم وفوق حاجتهم » »  
المصنف



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بالحزب الحكيم أثق ، بوعايتك أتوكل

الحمد لله أهل أن يحمده لعزته وجبروته . ونسأله التوفيق لنيل  
مرضاته والرافة عنده . وأن يصلي على أنبيائه الهادين  
وخصوصاً على المصطفى محمد وآله الطاهرين .

## اللمعة

وبعد فقد نزعنا المهمة بنا إلى أن نجمع كلاماً فيما اختلف أهل البحث فيه .  
لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوى أو عادة أو إلف ، ولا نبالي من مفارقة تظاهر منا  
لما ألفه متعلمو كتب اليونانيين إلفاً عن غفلة وقلة فهم ، ولما سمع منا في كتب ألفناها  
للامميين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين الظانين أن الله لم يهد إلا أياهم ، ولم ينل رحمته  
سواهم ، مع اعتراف منا بفضل أفضل سلفهم (١) في تنبيه لما نام عنه ذوقه وأستأذره  
وفي تمييزه أقسام العلوم بعضها عن بعض ، وفي ترتيبه العلوم خيراً مما رتبوه ، وفي إدراكه  
الحق في كثير من الأشياء ، وفي تفطنه لأصول صحيحة سرية في أكثر العلوم ، وفي  
إطلاعه الناس على ما بينها فيه الساب وأهل بلاده ، وذلك أقصى ما يقدر عليه إنسان  
يكون أول من مدّ يديه إلى تمييز مخلوط ، وتهذيب مفسد ، ويحق على من بعده أن

(١) يريد به (أرسطو)

يلموا شعبه ، ويرموا ثلماً يجدونه فيما بناه ، ويفرعوا أصولاً أعطاها ، فما قدر من بعده على أن يفرغ نفسه عن عهد ما ورثه منه ، وذهب عمره في تفهم ما أحسن فيه والتعصب لبعض ما فرط من تقصيره ، فهو مشغول عمره بما ساف ، ليس له مهلة تراجع فيها عقله ، ولو وجدها ما استحل أن يضع مقاله الأولون موضع المفتقر الى مزيد عليه أو اصلاح له أو تنقيح اياه .

وأما نحن فسهل علينا التفهم لما قاله أول ما اشتغلنا به ، ولا يبعد أن يكون قد وقع اليينا من غير جهة اليونانيين علوم ، وكان الزمان الذي اشتغلنا فيه بذلك ريمان الحداثة ، ووجدنا من توفيق الله ما قصر علينا بسببه مدة التفتن لما أوروه . ثم قابلنا جميع ذلك بالنمط من العلم الذي يسميه اليونانيون ( المنطق ) - ولا يبعد أن يكون له عند المشرقيين اسم غيره - حرفاً حرفاً ، فوقنا على ما تقابل وعلى ما عصي وطلبنا لكل شيء وجهة ، فحق ما حق وزاف ما زاف .

ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتناء الى ( المشائين ) من اليونانيين كرهنا شق العصا ومخالفة الجمهور ، فأنحزنا اليهم وتعصبنا للمشائين اذ كانوا أولى فرقهم بالتعصب لهم ، وأكثما ما أرادوه وقصروا فيه ولم يبلغوا أربهم منه ، وأغضينا عما تحبطوا فيه وجعلنا له وجهاً ومخرجاً ونحن بدخائنه شاعرون وعلى ظله واقفون . فان جاهرنا بمخالفتهم ففي الشيء الذي لم يمكن الصبر عليه ، وأما الكثير فقد غطيناه بأغطية اتعافل . فن جملة ذلك ما كرهنا أن يقف الجهال على مخالفة ما هو عندهم من الشهرة بحيث لا يشكون فيه ويستكون في النهار الواضح . وبعضه قد كان من الدقة بحيث تعتمد عنه عيون عقول هؤلاء الذين في العصر . فقد بلينا برفقة منهم ساري الفهم كأنهم خشب مسندة يرون التعمق في النظر بدعة ومخالفة المشهور ضلالة ، كأنهم الحسابة في كتب الحديث ، لو وجدنا منهم رشيداً نبتهاه بما حقهناه ، فكنا نفهمهم به وربما نسي لهم الايفال في معناه فموضوعنا منفعه استبدوا بالتعصب عنها .

ومن جملة ما ضننا بأعلانه عابرين عليه - حق متفول عنه ينار اليه فلا يتأق الا بالتعصب . فلذلك جئنا في كثير مما نصور به نهاراً في وقتنا هذا لا نأق الا



المحاكاة . ولو كان ما انكشف لنا أول ما انصبنا الى هذا الشأن لم نجد فيه مراجعات منا لأنفسنا ، ومعاودات من نظرنا - لما تبينا فيه رأيا ولا اختلط علينا الرأي وسرى في عقائدنا الشك وقلنا لعل وعسى . لكنكم أصحابنا تعلمون حالنا في أول أمرنا وآخره وطول المدة التي بين حكمنا الأول والثاني ، وإذا وجدنا صورتنا هذه فبالجري أن نثق بأكثر ما قضيناه وحكمنا به واستدركناه ، ولا سيما في الأشياء التي هي الأغراض الكبرى والغايات القصوى التي اعتبرناها وتعقبناها متين من المرات . ولما كانت الصورة هذه والقضية على هذه الجملة أحببنا أن نجعل كتاباً يحتوي على أهميات العلم الحق الذي استنبطه من نظر كثير وفكر ملياً ولم يكن من جودة الخدس بعيداً واجتهاد في التعصب لكثير فيما يخالفه الحق فوجدنا تعصبه وما يقوله وفاقاً عند الجماعة غير نفسه ، ولا أحق بالأصغاء اليه من التعصب لطائفة إذا أخذ يصدق عليهم فإنه لا ينجيهم من العيوب إلا الصدق .

وما جمعنا هذا الكتاب انظاره إلا لأنفسنا - أعني الذين يقومون منا مقام أنفسنا - وأما العامة من مزاولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في ( كتاب الشفاء ) ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسنمطيهم في اللاواق ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه ، وعلى كل حال فلا استعانة بالله وحده .



## في ذكر العلوم

ان العلوم كثيرة ، والشهوات لها مختلفة ، ولكنها تنقسم -- أول ما تنقسم -- قسمين :

علوم لا يصلح أن تجري أحكامها الدهركية ، بل في طائفة من الزمان ، ثم تسقط بعدها ، أو تكون مغفولا عن الحاجة إليها بأعيانها برهنة من الدهر ثم يدل عاينها من إعاد .

وعلوم متساوية النسب الى جميع أجزاء الدهر . وهذه العلوم أولى العلوم بأن تسعى ( حكمة ) .

وهذه منها ( أصول ) ، ومنها ( توابع وفروع ) . وغرضنا هاهنا هو في الأصول . وهذه التي سمينها توابع وفروعا -- فهي كالطب والفلاحة وعلوم جزئية تنسب الى التنجيم وصنائع أخرى لا حاجة بنا الى ذكرها .

وتنقسم ( العلوم الأصلية ) الى قسمين أيضاً : فان العلم لا ينخلو اما أن ينتفع به في أمور العالم الموجودة وما هو قبل العالم ، ولا يكون قصارى طالبه أن يتعلمه حتى يصير آلة لعله يتوصل بها الى علوم هي ( علوم أمور العالم وما قبله ) . واما أن ينتفع به من حيث يصير آلة لطالبه فيما يروم تحصيله من العلم بالأمور الموجودة في العالم وقبله . والعلم الذي يطالب ليكون آلة -- فدجرت المادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان أن يسمى ( علم المنطق ) ، ولعل له عند قوم آخرين اسماً آخر ، لكننا نؤثر أن نسميه الآن بهذا الاسم المشهور .

وانما يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم -- لأنه يكون علماً منها على الأصول التي يحتاج إليها كل من يقتض المجبول من المعلوم باستعمال للمعلوم على نحو وجهة يكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤديا بالباحث الى الاحاطة بالمجبول ، فيكون هذا العلم مشيراً الى جميع الأنحاء والجهات التي تنقل الذهن من المعلوم الى المجبول . وكذلك يكون مشيراً الى جميع الأنحاء والجهات التي تنقل الذهن وتوجهه استقامة ما نذكره .

المطلوب من المجهول ولا يكون كذلك . فهذا هو أحد قسمي العلوم .  
وأما القسم الآخر - فهو ينقسم أيضا أول ما ينقسم قسمين : لانه إما أن تكون  
الغاية في العلم تزكية النفس مما يحصل لها من صورة العلوم فقط . وإما أن تكون الغاية  
ليس ذلك فقط ، بل وأن يعمل الشيء الذي انتقشت صورته في النفس .  
فيكون الأول تتعاطى به الموجودات ، لا من حيث هي أفعالنا وأحوالنا ، لتعرف  
أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا . والثاني يلتفت فيه أفت  
موجودات هي أفعالنا وأحوالنا ، لتعرف أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا  
ووجودها فينا .

والمشهود من أهل الزمان أنهم يسمون الأول ( علماً نظرياً ) ، لأن غايته التصوي  
نظر . ويسمون الثاني منها ( عملياً ) ، لأن غايته عمل .  
وأقسام ( العلم النظري ) أربعة : وذلك لأن الأمور إما مخالطة للمادة المعينة  
حداً وقواماً ، فلا يصلح وجودها في الطبع في كل مادة ولا يعقل إلا في مادة معينة  
مثل الإنسانية والعظمية . وإن كانت بحيث لا يمنع الذهن في أول نظره عن أن يحلها  
كل مادة - فيكون على سبيل من غلط الذهن ، بل يحتاج الذهن ضرورة في الصواب  
أن ينصرف عن هذا التجويز ويعلم أن ذلك المعنى لا يحل مادة إلا إذا حصل معنى  
زائد ، بهيئتها له ، وهذا كالسواد والبياض ، فهذا من قبيل الموجودات والأمر .  
وأما أمور مخالطة أيضاً كذلك ، والذهن وإن كان يحوج في صحة تصور كثير  
منها إلى المعاينة بما هو مادة أو جار مجرى المادة - . فليس يتمتع عنده وعند الوجود أن  
لا يتيسر له مادة ، وكل مادة تصلح لأن تتخالطها ما لم يمنع مانع . وليس يحتاج في  
الصلوح له إلى مبدء يخصصه به ، مثل الثلاثية والثلاثية من حيث هي متكونة ، وتعرض  
الجمع والتفريق ، ومنل التدوير والتوزيع وجميع ما لا يفتقر وجوده ولا تصوره إلى تفير  
مادة له . وهذا قبيل ثان من الأمور والموجودات .

وأما أمور مباينة للمادة والمركبة أصلاً ، فلا تصلح لأن تتخالط بالمادة ، ولا في  
التصور العقلي الحق ، مثل الخالق الأول تعالى ومنل ضروب من الملائكة . وههنا

قبيل ثالث من الموجودات .

وأما أمور ومعان قد تخالط المادة وقد لا تخالطها ، فنكون في جملة ما يخالط وفي جملة ما لا يخالط ، مثل الوحدة والكثرة والكلّي والجزئي والعلّة والمعلول . كذلك أقسام العلوم النظرية أربعة لكل قبيل علم .

وقد جرت المادة بأن يسمى العلم بالقسم الأول ( علمًا طبيعيًا ) ، وبالقسم الثاني ( رياضيًا ) ، وبالقسم الثالث ( آسميًا ) ، وبالقسم الرابع ( كيا ) ، وإن لم يكن هذا التفصيل متعارفًا . فهذا هو العلم النظري .

وأما ( العلم العملي ) - ففته ما يعلم كيفية ما يجب أن يكون عليه الإنسان في نفسه وأحواله التي تخصه ، حتى يكون سعيدًا في دنياه هذه وفي آخرته ، وقوم يخضعون لهذا باسم ( علم الأخلاق ) .

ومنسه ما يعلم كيف يجب أن يجري عليه أمر المشاركات الانسانية لغيره ، حتى يكون على نظام فاضل - إما في المشاركة الجزئية وإما في المشاركة الكلية . والمشاركة الجزئية هي التي تكون في منزل واحد ، والمشاركة الكلية هي التي تكون في المدينة . وكل مشاركة فانما تتم بمافون مشروع ، وبمتولى لذلك القانون المشروع يراعيه ويعمل عليه ويحفظه ، ولا يجوز أن يكون المتولى لفظا المقنن في الأمرين جميعا إنسان واحد ، فانه لا يجوز أن يتولى تدبير المنزل من يتولى المدينة ، بل يكون للمدينة مدبر ، ولكل منزل مدبر آخر . ولذلك يحسن أن يفرد ( تدبير المنزل ) بحسب المتولى بابًا مفردا ، و ( تدبير المدينة ) بحسب المتولى بابًا مفردا . ولا يحسن أن يفرد التقنين للمنزل والتقنين للمدينة كل على حدة ، بل الأحسن أن يكون الممس لما يجب ، أن يراعى في خاصة كل شخص ، وفي المشاركة المنفردة وفي المشاركة الكبرى . شخص واحد بهنائة واحدة وهو ( النبي ) .

وأما المتولى للتدبير ، وكيف يجب أن يتولى - فلا أحسن أن لا تدنبل بعضه في بعض ، وإن جمعت كل تقنين أيضًا بابًا آخر فقلت ولا بأس بذلك ، إكناك تبد الأسمسن أن يفرد العلم بالأخلاق واللم بتدبير المنزل واللم بتدبير المدينة كل على

حدة ، وأن تجعل الصناعة الشارعة وما ينبغي أن تكون عليه — أمرا مفردا .  
وليس قولنا « وما ينبغي أن تكون عليه » مشيرا الى أنها صناعة ملققة مخترعة  
ليست من عند الله واكل انسان ذي عقل أن يتولاها ، كلا ، بل هي من عند الله  
وليس اكل انسان ذي عقل أن يتولاها . ولا حرج علينا اذا نظرنا في أشياء كثيرة  
— مما يكون من عند الله — أنها كيف ينبغي أن تكون .  
فليكن هذه العلوم الأربعة أقسام العلم العملي ، كما كانت تلك الأربعة أقسام  
العلم النظري .

وليس من عزمنا أن نورد في هذا الكتاب جميع أقسام العلم النظري والعلم العملي ،  
بل نريد أن نورد من أصناف العلوم هذا العدد نورد منه ( العلم الآلي ) ونورد ( العلم  
الكلي ) ونورد ( العلم الآلهي ) ونورد ( العلم الطبيعي الأصلي ) ونورد من العلم العملي  
القدر الذي يحتاج اليه طالب النجاة . وأما العلم الرياضي فليس من العلم الذي يختلف فيه .  
والذي أوردناه منه في ( كتاب الشفاء ) هو الذي نوردناه هنا لو اشتغلنا  
بأيراده ، وكذلك الحال في أصناف من العلم العملي لم نوردناه هنا ، وهذا هو حين  
نستعمل بأيراد ( العلم الآلي ) الذي هو ( المنطق ) .



## في علم المنطق

[ الفن الأول في التصور والتصديق ]

[ المقالة الأولى في مخدمات التصور ]

نريد أن نبين أنا كيف نسلك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا نستحصلها بتلك الأولى .  
والأشياء التي تحصل في أوهامنا وأذهاننا لا بد لها أن تتمثل في أذهاننا فتصورها .  
وحينئذ لا يخاف أن نكون قد تصورنا منها تصورا لا يصحبه تصديق ، أو نكون تصورنا منها تصورا يصحبه تصديق ؛ والتصور الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل « إنسان » وقولنا « الحيوان الناطق المائت » وقولنا « هل نمشي ؟ » .  
والتصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل « الأربعة زوج » إذا صدقناه أيضا فإنه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا « الأربعة زوج » مما يقدم فيتصور منه ، فإذا حصل لنا التصور حصل لنا التصديق به ، لكن التصور هو المتقدم فإن لم تصور معنى ما لم يتأت لنا التصديق به . وقد يتأت التصور من غير أن يقرن به التصديق .

فيحصل لنا من جميع ما اقتصرناه أن الممانى التي تصورنا قد يتعدى في بعضها التصور إلى التصديق ، وقد يتعدى إلى أشياء أخرى لا مدخل لها في العلوم . وإذا كان الأمر كذلك فإن الأشياء التي نسلك إلى تحصيلها في أوهامنا وأذهاننا ، أو عقولنا أو نفوسنا ، وعلى أي لفظ أردت أن تعبر ، إما أن نروم بذلك حصول تصورنا لنا فقط ، أو نروم حصول تصديقنا بالواجب فيها . فإذا أردنا أن نبين أنا كيف نطلب ما نستحصله في نفوسنا فأما أن نبين كيف نستحصل تصورا أو كيف نستحصل تصديقا .

ولا شك أن الطريق الذي به يحصل التصور يلاق به أن يكون مائتا الطريق

الذي به يستحصل التصديق . ومن عادة الناس أن يسموا ما يحصل به التصور « قولاً شارحاً » أو « قولاً » بحسب الاسم . فلهذا ما يدعونه « حلاً » ومنه ما يسمونه « سماً » . ومن عادتهم أن يسموا ما يحصل من التصديق « حجة » فلهذا ما يسمونه « قياساً » ومنه ما يسمونه « استقراء » أو غير ذلك .

ولما كان التصور قبل التصديق فيجب أن يكون الكلام في تعليم « القول الشارح » قبل الكلام في تعاليم « الحجة » وأن يفرد في كل واحد منهما كلام لا يخلط بالآخر ، وما لم نستوف الاثني منهما بالتقديم لم يتعرض للأولى منهما بالتأخير ، فان من يفعل ذلك يركب قبيحاً من التشويش ، ولأن كل قول شارح وكل حجة فهو موافق من معان وألفاظ ، وكل مركب من أشتياء فليس يتم العمل به على الحقيقة الا من جهة الاحاطة بما ركبت منه من جهة ما هو محتاج اليه في أن تركب عنه حاجة بالذات ، فكذلك يلزمنا ان كنا طالبين مثلاً بالحد والحجة — أن نحيط أولاً بالأشياء التي منها يركب ، لا من كل جهة بل من الجهة التي صلح لها أن يركب منه الحد والحجة ، ومناشير الى تلك الجهة .

فهذا العلم الذي يدل على كيفية السلوك المذكور هو العلم الآتي والمنطق . وموضوعه — المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به موصلة الى تحصيل شيء في أذهاننا ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأشياء كجواهر أو كييات ، أو كيفيات أو غير ذلك .

فان التفتنا الى كونها جواهر أو كييات أو كيفيات أو غير ذلك فأنما يكون ذلك — اذا كان لكونها أشياء من ذلك — أثراً وحكم في الجهة التي لها يصلح أن يكون جزءاً من قول شارح أو حجة .



## في اللفظ المفرد والمعنى المفرد

اللفظ الدال المفرد — هو اللفظ الذي لا يريد الدال به على معناه أن يدل بجزء منه البتة على شيء ، وإن كان قد يجوز أن يدل بجزء منه على معنى . مثل قولنا : « الانسان » فانه اذا أريد أن يدل به على معنى « الحيوان الناطق » لم يدل حينئذ بشيء من أجزائه على شيء . ومثل قولنا : « عبد شمس » فانه اذا أريد أن يدل به على شخص معين ، من حيث هو شخص معين لامن حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس ، لا يكون حينئذ دلالة يراد بهد وشمس ، بل لم يلتفت الى ما يدل عليه عبد وشمس في حالة أخرى .

واذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا . لأن معنى قولنا : « لفظ دال » هو أنه يراد به الدلالة ، لا أن له في نفسه حقا من الدلالة .

والمعنى المفرد — هو المعين من حيث يلتفت اليه الذهن كما هو ، ولا يلتفت الى شيء منه ينقوم ، أو منه يحصل ، وإن كان للذهن أن يلتفت وفنا آخر الى معان أخرى فيه ووجهه ، أو لم يكن .





## في الكلبي والجزئي

إذا كان نفس تصور المعنى المفرد لا يمنع الذهن ، إلا بسبب خارج من نفس تصويره ان اتفق ، عن أن يقال ويعتقد لكل واحد من كثرة أنه هو — فهو كلي . مثل معنى « الانسان » فانه من الحق أن يقال لكل واحد من الكثرة أنه انسان ويعتقد في الذهن أنه انسان . ومثل معنى « شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات » فانه لا مانع أن يعتقد الذهن أشياء كثيرة كل واحد منها هو شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات ، وان نعتبر ، وداه . ومثل معنى « الشمس » — لست أقول هذه الشمس — فانه لا مانع في نفس تصويره أن يكون كثرة يقال لكل واحد منها شمس ويحدد حد الشمس ، فان منع عن ذلك مانع فليس نفس التصور .

وأما اذا كان نفس التصور مانعاً من ذلك — فهو الجزئي . كتصورنا معنى قولنا : « زيد » أي شخص بعينه مشاراً اليه . أو « هذا الشكل العشريني » أو « هذه الشمس » كان نفس التصور مانعاً من ذلك . فان هذا المشار اليه لا يكون الا ذلك المعين ، وكذلك في الشكل أو الشمس .



## في المحمول على الشيء

إذا قيل لشيء من الأشياء انه هكذا . فكذلك محمول عليه سواء كان قولاً مسموعاً أو كان قولاً مفهولاً باطنياً .

وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه ، حتى يصبح قول القائل : « الانسان بشر » ولا يصبح قوله : « الانسان ضحاك » ، بل شرطه أن يكون صادقاً عليه وان لم يكن هو هو ، لانه ليس يعني بقوله : « الانسان ضحاك » أن الانسان من حيث له مفهوم الانسانية هو الضحاك من حيث هو ضحاك ، فان هذا كاذب ، فانه ليس البتة الانسان هو الضحاك بالمعنى من هذه الجهة ،

بل معناه: الشيء الذي يقال له انسان ويفهم له صفة الانسانية - لذلك الشيء - أيضاً صفة الضحاكية . فالانسان هو الضحاك لان الموضوع - الذي بالطبع موضوع - انما هو واحد من كل جهة ، وليس هذا الموضوع هذا الذات العامة ، بل الشيء الخاصي هذا ، والمعنى بحسب هذا الاعتبار هو الانسان وهو الضحاك .

ولم يحسن من ظن أن الذات تعرض لها حالان أو صفتان أو عرضان فتصير انسانا وضحا كما فيكون هذا الموضوع لهما ، فان الذات مطابقاً عير موضوعاً لتخصيص ، وإذا خصصت فتخصص ببعض أمثال الانسان والضحاك ، والكلام في ذلك كالإكلام في الانسان والضحاك ، بل الذات من أحوال ذلك الخاصي . وهو في خاصيته شيء وفي كونه ذاتاً شيء ، ومن حق هذا أن يحقق في العلم السكلي (١) .

والذي نستكتفي به هاهنا أن قولنا الانسان ضحاك معناه أن الشيء الذي هو الانسان هو أيضاً ضحاك ، فله أنه انسان وله أنه ضحاك ، اذ له الانسانية والضحاكية . على أنه يجوز أن يكون ذلك الشيء المخصص هو الانسان نفسه ، أو الضحاك نفسه ، أو ثابت له خصوصية ما ، ثم له معها أنه انسان وأنه ضحاك . وأما كيفية هذا بالتحقيق والتفصيل فلتذكر في العلم السكلي .

واذ كان كذلك فكل شيء تجمل عليه أمور مختلفة المفهومات فله أشياء وأمر مشترك به : إما أجزاء ، من هو شيء وماهيته وحقيقته ، وإما لوازم أو عوارض لما قبله لا تلزم . وكل يجوز على شيء من الأشياء ليس مطابقاً لذاته - فهو إما مقوم وإما لازم وإما عارض .

فالمفهوم - هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلزم ماهيته منه ومن غيره .

(١) العلم السكلي - هو القسم الرابع من ( العلم النظري ) الذي تماطى به الموجودات ، لا من حيث هي أفعالاً وأحوالاً ، لدرج أصوب وجوده وتوعها ما وصدورها عنا ، وودها فينا . ويعت العلم السكلي في أمور ومعاني قد تحالط المادة وقد لا تحالطها ، فتكون في جملة ما يتخالط وفي جملة ما لا يتخالط ، مثل الوحدة والائترة السكلي والجرشي ، البلية والمعلول . أما الأقسام الثلاثة الأخرى للعلم النظري فهي ( العلم الطبيعي ) و ( العلم الرياضي ) و ( العلم الانساني ) .

راجع فصل « في ذكر العلوم » من هذا الكتاب .

واللازم ... هو الذي لابد من أن يوصف الشيء به لتحقيق ذاته ، على أنه تابع لذاته ، لا على أنه داخل في حقيقة ذاته .  
والعارض ... هو الذي قد وصف به الشيء ، إلا أنه ليس يجب أن يوصف به الشيء دائماً .

ويشترك المفهوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يفارق الشيء .  
ويشترك العارض والعارض في أن كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء ، لاحق بعدها .

مثال المقوم كون المثلث سكبلاً ، بل الإنسان جديماً . ومثال اللازم كون المثلث مساوي الزوايا قائم الزاوية ، ونحو ذلك أخرى من النسبة له إلى أشياء غير متناهية هي غير متناهية لا يجوز أن تكون بشرط ما هي ، لأنها غير متناهية ، مثل كونها لها من مربع وثلاثاً من آخر ورابعاً من آخر ، وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لانهاية لها . ومثال العارض سيب الأمان وتبانه وغير ذلك من أحوال تعرض له ، وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهية فلا تقوم له (١) ولا يلتفت إلى ما يقولون ويساءلون عليه في العلم الظاهر .

### في عدد دلالات اللفظ على المعنى

أصناف دلالة اللفظ على المعنى ثلاثة : دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام وهو الفصل من طريق المعنى .

أما دلالة المطابقة فمثل ما تدل لفظة « الإنسان » على الحيوان الناطق .

وأما دلالة التضمن فمثل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى الفاسق ، فإن كل واحد منهما جزء من أجزائه ، عليه أن دلالة الملائكة .

ودلالة الالتزام مثل دلالة الفوف على الأبيض والأبيض على الابن والفتى على الحافل والإنسان على الناطق ، وذلك أن بال أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي

(١) راجع آخر فصل « الالتزام » من هذا الكتاب .

يدل عليه أولاً ، ويكون ذلك المبنى بوجهه معنى آخر ، فينتقل الذهن أيما إلى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المبنى الأول ويسميه .  
ونستترك دلالة المطابقة ودلالة التضمن في أن كل واحد منهما ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء .  
وتستترك دلالة التضمن ودلالة الالتزام في أن كل واحد منهما مقتضى الدلالة الأولى .

### في أخصانف دلالات الماهيول ، على الموضع

كل محمول يدل على موضوع ، فأما أن يدل على كمال حقيقته كما هو لا يثبت عن دلالة شيء من المقومات له ، بل يدل على جهتها بسبيل التضمن ، وعلى الذات بسبيل المطابقة ، إذ كانت الذات ذات أجزاء حقيقية . وهذه الدلالة هي المبدءية ، عندنا باسم ( الدلالة على الماهية ) أو ( الدال على ما هو الشيء ) .  
إن كان الماهول اهداء مفرداً . فهو اسم الشيء . وإن كان المحمول ليس لفظة مفرد بل هو مفرداً - فهو جماد الشيء . ماله « الأجزاء » فانه اسم للجمعية المشتركة بين أسماء الناس التي لا ينفصلون عنها لا بأمر عارض ، أو « الحيوان الناطق » وهو مد تلك الابهية .

فأما إذا قل : « ناطق باللبس » فقد دال على غير الماهية لانه يار عليه من سبب أنه لازم له . وإذا قيل : « ناطق باللبس » فقد دال على مساو ولكن لم يدل على الماهية ، لان مفهوم « الماهية » على سبيل المداينة هو أنه شيء ذو نفس فقط ، ومفهوم « الناطق » هو أنه شيء ذو نفس فقط ، فالدال دال على ما نرى من حيث يعلم ان الماهية لا يكون إلا بغير ناطق ، وكذلك الباقي ، فذلك دلالة على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن .

فالدلالة الأولى لانه اسم الشيء ، من جهة التضمن ، والدلالة الثانية

ذلك لا تتضمن شيئاً من ذلك ، فذلك لبست هذه الدلالة على الماهية والذات - من حيث هي تلك الماهية والذات - دلالة مطابقة بل دلالة الالتزام . وأما « الحيوان » فاسم موضوع للجملة المحتمة من المقومات المشتركة الانسان مع غيره ، فإذا أردف بـ « الناطق » تخصص خاص وتم .  
وأما أن لا يدل على ذلك فيدل حينئذ إما على مقوم وإما على لازم وإما على عارض .

## في أصناف الدلالة على الماهية

أصناف الدلالة على الماهية - ثلاثة :

أحدها على سبيل الخصوص والافراد . مثل دلالة « الحيوان الناطق » على الطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس .

وإما على الشركة . مثل « الحيوان » فإنه لا يدل على ماهية الانسان ولا على ماهية الفرس ، ولكن اذا طلبت الماهية المشتركة لها ، فسأل سائل ، « ماهية المنحركات من الانسان والفرس والطائر » فقيل : « الحيوانات » كانت الدلالة واقعة على كمال حقيقتها المشتركة .

وإما على سبيل الافراد والشركة معاً . مثل « الانسان » فإنه ماهية لزيد وحده ولزيد مع عمرو بالشركة ، وذلك لأن زيدا ليس ينفرد عن عمرو بمعنى مقوم ، بل بأحوال عرضت لمصادته لو توهم فقدانها لم يحب أن يكون فقدانها بسبب فقدان زيد وفساده على ما تحقق في العلم السكلي ، وبإس انرازه كانفراز الانسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوم لجوهره .

وأما هل بعض ما ينفرد به على القبيل الأول ، وبعضه على القبيل الثاني - فليترك الى العلم السكلي ، فلا يضرب المنطقي تسليمه والبناء عليه ، لو كان ما ينبنى عليه موجوداً مسلماً بالحقيقة .

ومن عادة الناس اذا حقق عليهم - أن يسموا القسم الثاني ( جنساً ) للمشاركات

القريبة فيه نحو مالها من الاشتراك ، وان يسموا كل واحد من المشتركات القريبة منه (نوعا) له، فيكون كل واحد من الجنس والفرع مفهوما بالقياس الى صاحبه .  
ومن عادتهم أن يسموا التسم الثالث (نوعا) لآعلى نحو ما تسمى المشتركات في الجنس نوعا ، بل بالقياس الى الأشخاص التي تحتها من حيث أنها تدل على ماهية أشياء لا تفرق بأمر مقوم ، حتى لو لم يكن فوقه معنى جامع جمعاً جنسياً يصير به نوعاً ، نوعاً بذلك المعنى كان في نفسه نوعاً بهذا المعنى .

### في المقومات

المقوم — اما أن يكون من الشيء جنساً له ، أو جنس جنس له ، وكذلك حتى ينتهي . وإما أن لا يكون كذلك ، بل لا يزال يكون جزءاً من حقيقة أو حقيقة جنس له ، ان كان للشيء جنس لا يعود في وقت من الأوقات . فان ترقيت جنساً ليس مثلاً يكون بالقياس الى جنس الشيء جنساً وبالقياس الى الشيء مقوماً غير جنس ، بأن يكون بالقياس الى كل جنس وان علا غير جنس — فهذا لا يخاف اما أن يكون مساوياً بنقويه لآعلى جنس الشيء ، ذي الجنس ، أو يكون أعلى منه ، أو يكون أخص منه . ولا يجوز أن يكون أعلى منه وأعم ومقوماً له ، لأنه حينئذ اما أن يكون وحده دالاً على ماهية مشتركة لا جعل أعلى الاجناس ، فيكون أعلى الاجناس ليس أعلى الاجناس ، أو يكون ليس وحده كذلك بل مع غيره ، فيكون حينئذ لأعلى الاجناس جنس وهذا محال .

فاذن يجب أن يكون تقويه اما مساوياً ، واما أخص . فان كان أخص يميز به بعض ما تحت أعلى الاجناس من بعض في ذاته عما يشاركه في أمر مقوم ، وان كان مساوياً يميز به أعلى الاجناس عما يشاركه في لازم عام وهو الوجود . فانه سيبين في العلم الكلي أن الوجود لا يعم الأشياء كلها عموم المقوم لها الداخلة في ما عييتها ، وكيف كان فانه صالح للتمييز الذاتي ، وهو الذي حوت الادلة بالقياسية به (الفصل ١) .

فقد آل الأمر إلى أن اللازمات المنهوبة إما أحاس ، وإما أنواع ، وإما فصول ،  
أعنى الأنواع بنسب المعنى الثاني من سبب النوع به . ومن المألوف أن الشيء ربما  
كان جنساً لشيء وتوابعاً لشيء ، مثل « الحيوان » فإنه نوع من الجسم وجنس للإنسان  
وينتهي إلى نوع سافل وجنس عال . وأما مادالك هو في كل باب فيها فغير محتاج  
إليه في المقاطق .

فالجنس -- هو الكلبي الدال على مائة مستركة لذوات مختلفة .  
والنوع بمعنى -- فهو الكلبي الموضوع للجنس في ذاته وضماً أولاً .  
وبمعنى آخر -- فهو الدال على مائة ما ينفك بالعدد فقط .  
والفصل -- هو الكلبي الذي يميز به كلي عن غيره تمييزاً في ذاته .

## في اللازمات

يجب أن نضع وضماً مقرراً أن اللازم الذي نلزم الشيء وابست دموته له -- إما  
أن تكون للشيء عن نفسه كافرديّة للملائة ، أو من خارج كالوجود . لا الم . وأر الشيء  
الذي لا تركيب فيه -- لا تلزمه لوازم كثيرة مما لزماً أولاً ، بل إنما يلزمه اللزوم الأولي  
منها واحد ، ويلزمه غيره بتوسطه ، لزوم المضحاك . لا للاندماج بعد لزوم المنهج .  
بعد لزوم المدرك له .

وكل لازم إما أعم من كونها فرداً للملائة ، وإما كان بوساطة اللازم أعم كافرديّة  
أو بغير وساطة . وإما مساوٍ للزوم كونه فرداً للملائة . وإما قد يلزم الشيء  
الذي لا تركيب فيه معنى أعم منه ومعنى أضيق منه ، لا يمكنه أن يكون أعم من  
الأخر . أما الأعم يقوم به الأخص فليس ما في ذلك من أن الأخص يلزمه الأعم .  
وأما الأخص يقوم به الأعم فإن الأعم إذا اقتضى بالأخص حصل ثالث أخص من  
الأعم له حكم مفرد . وأيضاً فإن اللازم الذي ليس أعم قد يكون قديمية وقد يكون  
معنى غير قديمية . والمعنى الذي ليس بقديمية معروف ، وأما اللازم الذي هو القسمة

فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لابد منها ، مثل الفرد يلزمه أن يكون اما ثلاثة واما خمسة ، واما بالى غير نهاية ، أو واقفا عند نهاية .  
وبعض أنحاء القسمة اللازمه يكون أوليا ، وبعضه غير أولى ، فإن قسمة الفرد مثلا الى ثلاثة وخمسة قبل قسيمته الى ذي ربيع أقل من المشرقة بالفرد الأول وذي ربيع أكثر من ضمف المشرقة بأول مركب من عديدين أو اثنين . وإذا كان المعنى العام جنسا كانت آخر القسمة الأولى هي التجميع . وثالثة بالمعنى العام تمثل معنى ثالث أخص من الجنس الثاني متولا أوليا ، وهو لا يباله النوع . ثم اللازم التي تلزم بعضها تكون بعد ما يقوم النوع .

ولما كان النبي البشير لا يقتضى معنى خاصاً أولياً الاقضاء واحداً - فاذا كان المسمى الجاهلي بسيدنا لم يفتش الافتضاء الأول الاقيمة واحدة ، فلا يجوز أن يقدس بالفصول فسيمة حتمية . ثم ينفهم قيمة أخرى بفصول أخرى مدخلية لتلك الفصول ، الا أن يكون المسمى الجاهلي مركباً ، ولا يبعد أن يفهم مثل انقسام الطيور ان في أمثلهم الى ناطق وقائم ، ومرة أخرى الى مائت وقسمه ان كانت الفسيمة ثلث في هذا المثال فبما بين ثلاثين . ولا مناقشة في الامثلة .

في الحرف اذ في الفصحى اللازم

هكذا مثل كون الانسان شاة مرة وشية مرة ، وكونه متحر كما مرة وساكنة مرة .  
فبعض هـ منه من الخارج ومن الاراد : مثل ما قلنا ، وبخبرنا من اسباب متواجبة مثل  
الارض ، ومثل ما باحق من الالوان ، سبب الاوعية ، وأما بعض هذه المطالاة كالاشباب  
والشبيب ، وبعضها سريرة المتأخرة كالزجاج والاسود ، وبعضها في غير النوع مثل  
الركة قد تكون في الارض ، او في الماء ، او في الهواء ، او في النار ، او في الانسان .  
وقد توجد مع هذه الحركات فيقال : هذا الذي انما هو في الارض ، او في الماء ، او في النار ،  
وساكن ، وأين من هذا الذي



## في اللاحق العام والخاص

اعلم ان كل معنى لا بقوم الشيء ، وهو قد يوجد له وغيره ، فانه قد جرت العادة بأن يسمى « عرضا عاما » سواء كان لازما أو مفارقا .  
وكل ما كان فيما لا يقوم ، ولا يوجد الا للشيء ، فقد جرت العادة بأن يسمى « خاصة » سواء كان لكله أو بعضه ، ولازما أو مفارقا .  
فتكون أصناف العام أربعة : اللازم للشيء كله ، ويكون لغيره . واللازم لبعض الشيء — كالأثوثة لبعض الناس — وقد يكون لغيره . والعارض للشيء كله ، وقد يكون لغيره . والعارض لبعض الشيء وقد يكون لغيره — كالتحرك لبعض الحيوان .  
وتكون أصناف الخاصة ثلاثة : اللازمة للجميع دائما . واللازمة للبعض دائما — كالضحك بالقياس الى الحيوان . والذي لا يلزم ولا يكون الا للشيء وحده — كالضحك بالفعل أو كالبكاء بالفعل الانسان .

## في أصناف تركيبات المعاني المختلفة

في العموم والخصوص وغير ذلك

انه يجب أن يقبل منا أن المعنيين المختلفين في العموم والخصوص قد يتركبان على وجوه : من ذلك أن يكون المعنى العام مما يلزمه قسيمة ما لزوماً أولاً فيفتقر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة ، فاذا اقترن به الفصل تهيأ حينئذ أن يكون موجودا ، ويكون ذلك الاقتران ليس يقتضي مفهوم أحد المقترنين بخي يكون أحدهما لازماً للآخر في مفهومه ، بل انما يلزمه في أن يكون موجودا . مثال ذلك اذا قلنا « الجسم » وعينا شيئاً من الجواهر له ابعاد ثلاثة على الوجه الذي يصح من غير زيادة ، أو شرط حذف زيادة ، فان هذا المفهوم لا يمكن أن يحصل موجودا الا أن يكون على أحد أقسام القسيمة التي تلمه ، وأن يكون مثلا نباتياً أو حيوانياً أو جمادياً بلا حدهما هو أدق تفصيلا منه ، مثلا أن يكون ذا نفس ناطقة ، ومفهوم « ذا نفس ناطقة » هو أنه

شيء لا يدري ما هو بحسب هذا المفهوم ، له نفس ناطقة ، وليس يدخل في هذا المفهوم أن يكون جسما أو غير جسم ، ولا يلزم ذلك هذا المفهوم ، وإن كان يعلم أنه لا يصح أن يكون في الوجود إلا جسما ، ولو كان داخلا في مفهومه أو لازما لنفس مفهومه ما احتيج إلى شيء من الأشياء يكون «و الجاعم بين النفس الناطقة وبين الجسم ، ليحصل منه شيء وجود ، له نفس ناطقة . كما لم يحتج في افتراض الثلاثية والفردية إلى جامع يجمع بينهما يجعل الشيء الذي هو ثلاثة فردا ، بل نفس معنى الثلاثية في مفهومه يقتضي أن يكون له معنى الفردية ، والشيء إذا حصل له معنى الثلاثية فقد حصل له معنى الفردية من نفسه لا بسبب شيء غيره .

وأما تعاقب النفس الناطقة بالجسمية فبسبب ، وكذلك تعاقب سائر الصور بموادها سواء كان جائزا لها أن تغاير أو غير جائز ، وإن كان لبعضها نصيب في وجود البعض ، لكنه مبطل أن ذلك ليس بسبب افتضاء المفهوم ، بل على سبيل اقتضاء الوجود ، وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق .

وكذلك لا نجد صورة من الصور مأخوذة على بساطتها بنفس مفهوم يقتضي أن يفهم منها حصول المساعدة لها ، وإن وجب من خارج مفهومها واعتبار وجودها أن تكون لها مادة يجب عنها إذا فرضت ، ذات وجود أو يجب لها من غيرها ، الأهم إلا أن تأخذ الأمور لا بسيطة ، بل من حيث تركيب بعضها مع المادة فيتمثل لا تكون المادة لازمة لمفهومها ، بل متممة في مفهومها ، وليس كلامنا في مثل ذلك .

وناقش رسل يقول : إنك إذا قلت « ناطق » أو قلت « خفيف ، مطاق » - أما أولهما فنجد إيرادك فصل مثل « الانسان » وأما ثانيهما ففي إيرادك فصل مثل « النار » - فأنت قد أتت إلى طبيعة الجاس . لأنك إذا قلت « ناطق » غيت به أنه ذو نفس ناطقة ، وإذا قلت « خفيف ، مطاق » غيت به أنه ذو قوة في الطبع محرركة إلى حد فوق حدود الأجسام المتحركة بالاستقامة . وإذا قلت أنه ذو نفس ناطقة فقد قلتم أنه « ذو شيء هو كمال في جسم طبيعي » إلى من شأنه أن يمثل المفولات ، وكذا وكذا . وإذا قلتم أنه « ذو قوة » فقد قلتم أنه ذو قوة لا

هو فيه ، وهو جسم لا محالة .

حينئذ نجيبه بأجوبة : من ذلك أنه اذا قال « شيء » له أو فيه كمال في جسم طبيعي « لم يلزم من مفهوم هذا أنه نفسه ذلك الجسم الطبيعي ، بل لا يمنع مفهوم هذا أن يكون هذا الشيء فيه شيء هو أيضاً في غيره الذي هو جسم طبيعي ، وهما معاً ، أو هو فيهما معاً ، لكنه كمال بالفئاس الى أحد الشائين الذين هو فيه . وأيضاً لو كان يوجب ذلك — يمكن على سبيل ما بالعرض .

وأيضاً فان ذات النفس وذات كل قوة — شيء ، وكونهما كمالاً وحالاً لشيء — شيء من لواحق ذاته . واذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان رسماً له لاحداً ، وإنما يحصل للحيوان الفصل المنوع له الى الانسان بانضمام ذات النفس الى ما تنضم اليه انضماماً أولياً ، ثم تنبثق توابع النفس ولواحقها ، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق — اذا كانت مساوية — مخصوص لا مفصول ، فإذا عني بالتألق ذو كمال جسم بصورة كذا فقد أورد رسم الانسان وخاصة الحيوان لا فصله ، لكننا نعجز عن تحديد القوى البسيطة ، وإنما نرسمها بالضرورة رسماً ، فلا يمكننا أن لا نلغز الى موضوعاتها والى ما يلزمها في الوجود ، فنقول انها تؤخذ في حدودها موادها ، وأما القوى اذا أخذت مركبة على النحو الذي أشرنا اليه فيما استقلنا به لم يصلح أن تؤخذ منها الفصول ، لانها مأخوذة بعد حصول القوة والصورة من حيث الحصول ، مثل الناطمية فأنها حالة ذي النطاق من حيث له الذات التي تسمى لها ناطمة . ومما يشبه هذا القسم المذكور ، بل هو داخل معه في المعنى العام ، ما يكون من جمیع عارض للشيء يكون له ، وبغيره مع الشيء الموضوع له أولاً له في وجوده ، وليس في ماهيته ، يكون لاجتماعهما حكم اجتماع جديد ليس يقتضيه مفهوم أحدهما ، مثل المجتمع من الأنثى والتقيير (١) ، ومثل المجتمع من السواد والبياض الذي هو البنية ، ومثل المجتمع من افادة الوجود والبياض الذي للبييض ، فإن الوجود صفة الاشياء ذوات الماهيات المختلفة ومحمول عاينها خارج عن تقويم ماهياتها ، مثل البياض والسواد ،

(١) ودلائل أن تجمع الأنثى والقوة في وقوع عليهما اسم «الأنثى» ، راجع فصل «الاجتماع» من هذا الكتاب .

لا يختلف بحسب اختلاف الموضوعات الا في شيء بعد الوجود ، ولا يلتفت الى أقاويل فيه خارجة عن هذا المذهب ، وليست صفة تقتضيها أصناف هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدأ . وكذلك افادة الوجود . فاذا اقترن البياض بصفة الوجود كان بياض موجود ، واذا اقترن به افادة الوجود كان ذلك بالقياس الى المبدأ الفاعل تبييضاً ، وهو القياس الذي بالذات ، وكان بالقياس الى المبدأ القابل من حيث يعتبر حال حدوث الوجود فيه تبييضاً وهو من حيث الافادة بالعرض ، لانه تبيض من حيث الاستفادة ، لكن الافادة والاستفادة متلازمان . وأما من حيث قياسه الى نفس البياض فمعنى معقول زائد على معقول البياض وعلى معقول الافادة ليس يتبع أحدهما مفهوم الآخر في نفسه ، بل بحسب وجوده ولا اسم له .

وقد يكون من هذا الباب ما يكون فيه العام لازماً من خارج الموضوع ، ويكون منه ماهو غير لازم ، وقد يكون فيه كل واحد من المجتمعين أعم من الآخر من جهة دون جهة ، مثل اجتماع البياض والحيوان ، وربما كان المجتمعان ليسا أحدهما محمولاً في الفلصم والآخر موضوعاً ، بل من حق كل واحد منهما أن يكون محمولاً على شيء واحد في الطبع ، مثل اجتماع الاقدام والعقل في الشجاع ، ومثل اجتماع العفة والتعاطف والتدبير في العدل .

والذي يفرق فيه هذا القسم والقسم الذي ذكرنا أنه نمو اجتماع الجنس والفصل . ليس هو أن العام في الجنس لا يتحد بل موحد بالمثل الا بالخاص ، ولا أن أحدهما ليس تابعاً لمفهوم الآخر ، ولا أن اجتماعهما بأسباب من خارج . وذلك لانه قد يكون من هذا القسم الثاني ما يكون العام متقوماً بالذات بالخاص ، مثل البياض بالقياس الى الانسان والفرس ، فإنه ليس يجوز أن يتصل بالمثل الا في شيء من الانسان والفرس وسائر أجزاء القسمة التي تقع له بالقياس الى موضوعاته ، ومع ذلك فإنهما يجمع بينهما جامع هو خارج من المجموعين ، وإن كان قد يكون طبيعة ملازمة لهما فإنه قد يكون غير كل واحد منهما ، ثم ليس ولا واحد منهما يتبع مفهوم الآخر ، لكن الفرق بينهما أن العام في المفهوم الجاسي جاد مبرز ، المفهوم العويشقة من المادة

وما يجري مجراه . والخاص المضاف اليه هيئة وصورة يتصور بها الموضوع ، فيقوم  
منهما ثالث قياما طبيعيا . وأما في هذا المعنى الثاني فإن العام هو الهيئة والصورة  
للخاص ، والخاص هو المتصور بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث .

ولو أن أخذنا أخذ ما يجري مجرى الموضوع كالإنسان مثلا أو العدد بجمله العام  
لخاص ما تحته مثل الرجل أو المنقسم بمنقسمين فقال « إنسان رجل » أو قال « عدد  
منقسم بمنقسمين » لم يحد الخاص هو الذي سبق إلى العام فأفرزه أفرزا أوليا ، بل  
يحد عارضا له بعد لحوق المخصص الأولي ، كالرجل فإنه إذا استكمل الإنسانية بما  
تستكمل به يعرض لها عارض مزاج مع استكمالها أو بعد استكمالها تصير به رجلا  
كما يعرض له أن يصير شيخا أو يعرض للمادة التي تتكون منه ، لأن حيث هي وخضوعه  
للصور الأولية التي بها تكون أسانا ، بل من حيث اقترانها بسبب آخر . وكذلك  
العدد يلحقه أول ما يلحقه في تخصصه أنه يكون اثنين أو أربعة أو ستة ثم ما يلزم  
ما خصصه لزوما في مفهومه أن يكون منقسما بمنقسمين وأن تكون أشياء بمسبب  
الاعتبارات التي له لانهاية لها بالقوة كلها لأربعة . وإذا لم يكن هكذا ، وكان  
دعوانا هذا في المثالين غير صحيح فليقتض المنطقي في الإنسان أنه جنس للرجل  
وفي العدد أنه جنس لما يخصص بما أوردناه ، فإنه لا مناقضة في الأمثلة . وليقتض  
أيهما لبا بمجنسين ان كان دعوانا في المثالين صحيحا ، وليحصلوا من ذلك أن النحو الذي  
أدعينا في المثالين ليس على النحو الذي يجري عليه ما ندعيه في اجتماع طبيعيتي الجنس  
والفصل ، ثم ترك العدة في الأمثلة عاينا بعد أن يعرف جهة الفرق .

والمعنى الجنسي إذا لحقه معنى فصلي لم يخل ، أما أن يكون ذلك الفصل يجعله يبيست  
لا يلزمه من الحملات التي ليست له في حد جنسه الا لوازم تلزم ذلك الفصل وتأتي  
بعده ، وعوارض تلحقه من أسباب خارجة يجوز أن تتوهم غير لاحقة ، فيكون قد قوم  
ما هو نوع الأنواع . وأما أن لا يكون فصل ذلك بعد ، فيكون قوم نوعا هو أيضا  
جنس . وهذا ضرب من تركيب معنى خاص وعام منقسم إلى قسمين .

والضرب الثاني أن يكون أحد التركيبين يلزم الآخر في مفهومه ، فلا يكون ذلك

التركيب بسبب من خارج دئل تركيب الثلاثة مع الفردية ، وهو تركيب الموضوع ولازم ماضيته ، وقد يتفق أن يركب على أن يقدم الأخص منهما على الأعم ، فيقال « ثلاثة فرد » . وهذا من الجنس الذي يسميه بعض الناس ( هذيانا ) لأنه بحسب الابهام غير جيد التركيب اذ كان لا ثلاثة لا فردا ، بل قول المائل « انسان جسم » ، وأما اذا قال « الثلاثة فرد والانسان جسم » لم يعد هذا هذيانا عندهم ، بل اخبارا عن بين بنفسه ، وليس عكس هذا يعد هذيانا مثل قولهم « فرد هو ثلاثة » اذ كان الفرد قد يكون غير ثلاثة . ويفارق هذيانا الأولين من حيث يدينا . ويفارق الجنسي منهما بأن العام لاحدية له في تقويم الوجود الفاعل الفاعل الأيام الأولى . فان الثلاثية نفهوم أول تقويمها بما تقومه ، ثم يكون العام من لوازمها ، ولا يكون للفردية مدخل في تقويمها الأولى ولا في تقويم المركب ، منهما الا كما يقوم الجزء الكل ، ويكون للثلاثية مدخل في تقويمها من غير حجة تقويم الجزء الكل ، فانه يكون بنفسه علة لوجود الجزء الثاني ، فانه اذا حصل للثلاثية وجود كفي ذلك في وجود الفردية والمركب منهما ، وليس كذلك اذا حصل للماهية وجود ، بل يحتاج الى سبب آخر يجمع بينهما فيقومان المركب كما يقوم الجزء ، فلهذا ، وليس أحدهما يتقوما في نفسه أولا ، ثم ياحقه الثاني . لوفى شيء ، شيء ، يقوم ، بل أمما يحصل الشيء المتقوم التتوهم الاولى باجتماع منهما جميعا ، فيجب ، أن تكون هذه الخناق متسورة .

## في تركيب احوال المحمولات

باعتبارها مع بعض

المحمولات بعضها أول وبعضها غير أول ، وقد يستعمل لفظ ( الأول ) في هذا الموضوع على معان ثلاثة . فيقال « أول » ويعني به الشيء في كونه محمولا على الشيء بنفسه ، و « أول » في الفعل مثل حملا أعظم من الجزء على الكل . ويقال « أول » ويعني به التماس الى محمول ثان يحصل على الشيء ، بهلية الماهية ، الذي ، يقال له « أول » .

مثل كون الانسان أولا من شأنه أن يتعجب ، ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك ، والاول الحقيقي من هذا الباب هو الذي ليس بينه وبين الموضوع واسطة البتة ، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له « المحمول على الشيء بذاته ولما هو » ، لست أعني المحمول في جواب ما هو ، بل المحمول على الشيء بـ لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته ولأنه هو - مثل « الضحك » المحمول على « الانسان » لأن جهة أنه انسان حتى تلقى الانسانية من غير واسطة ، بل لأجل أن الانسان مميز متعجب فلذلك هو ضحك ، فهو للانسان بتوسط صفة له ، تلك الصفة تقضي به ولولاها لما وجب أن يكون ضحاكا ، ولا يبعد أن يظن ظانون أن كل ما هو أول بهذا الاعتبار فيلزمه أن يكون أولا بالاعتبار الأول . ويقال « أول » ويعنى به الشيء الذي ليس يحمل على الشيء بتوسط شيء أعظم منه يكون من حقه أن يكون محمولا على ذلك الأعظم ثم على الشيء . ولا نجد محمولا أولا على هذه الصفة الا الجنس والفصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والعوارض والوازم التي لا تستغرق الجنس مثل الأنوثة والذكورة لأنواع الحيوان . وأما جنس الجنس وفصل الجنس مثل « ذي النفس الحساسة » للانسان وخاصة الجنس مثل « المشتهي » و « اللامس » والعرض العام للجنس ، فإن هذه ليست بمحمولات أول فأنها تحمل على الجنس وتبقى محمولات ما بقيت طبيعة الجنس موجودة في أي نوع كان ، وإن لم يكن النوع المنكأ فيه موجودا فلا تكون محمولة على طبيعة النوع أولا ، وهي محمولة على طبيعة الجنس من غير انعكاس ، فهي محمولات على الجنس أولا ، وما كان منها مقوما فأنما يقوم طبيعة الجنس أولا ، ثم تنضاف اليها فصول تقوم طبيعة الأنواع .

فإن قال قائل : « إن طبيعة الفصل علة لطبيعة الجنس ، وما لم تصل الى الشيء العلة لم تصل المحمولة » فهذا القائل يوجب أن يكون أعلى الأجناس محمولا أوليا بهذا المعنى الذي نسين فيه ، فانا لسنا نذهب في استعمال الأول الى هذا الأول ، بل الى ما أشرنا اليه . وإذا قاسنا الجنس وفصله صادفا الفصل هو المحمول المقوم للجنس ، لا الجنس للفصل ، وإن كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مقوم ،

بل على سبيل مقوم ، والمقومية في المحمولات أخص من المحمولية . وإذا كانت مقومة  
الفصل أولا للجنس فمحموليته أولا على الجنس ، وإذا كانت عليه أولا فهي على النوع  
غير أول بهذا المعنى . وإذا حملنا الجنس على الفصل ثم حملنا الفصل على النوع نكون  
قد أدخلنا لائحة الفصل بين الفصل والنوع وما هو بالمقوم في الجمل أولا ، فذلك قد  
أدركنا من حيث لم نشعر .

وأما لوازم الفصل وخواص الفصل التي هي أعم من النوع ان كان فصل مثل  
المنقسم بتساويين الذي هو أعم من الزوج ، ولنفرضه الآن مثلا نوعا من العدد  
ثم كان له خاصية مثل كونه ذا نصف أو ذا ربع الضعف فانها لا يخاف إياها أن تم الجنس  
فتكون من المحمولات التي ليست أولا ، وان لم نعهده فهي من جملة لوازم النوع الغير  
العامة للجنس ، وأما مقومات الفصل ان كان ذلك موجودا فان كانت أجناس فصول  
مثلا ، مثل ما يظن من أن المدرك جنس للحساس أو الناطق ، فانها فصل لائحة ما هو  
أعم من ذي الفصل . فهي إذن داخلية في جملة فصول الأجناس فتكون أجناس  
الفصول فصول الأجناس ، ولا تكون أولية . وفصول الفصول ان كانت أعم فهي في  
حكم أجناس الفصول ، أو مساوية فهي في حكم الفصول وأولية ، وأنت تعرف من  
هذا أجناس الخواص والاعراض وفصولها ان كانت موجودة . وكما أن المحمول الأول  
قد يقال على وجوه فكذا ذلك المحمول على الشيء ، بأداته وإما هو اتصال على وجوه ،  
ولسنا نحتاج في هذا الموضع الى أن نعد وجوها لا تناسب هذا الموضع فيقال محمول  
بذاته ، ومن طريق ما هو لما يكون داخلا في ذات الشيء ، وبماهية سواء كان مقولا في  
ماهية أو داخلا في جملة المقول في ماهية على أنه جزء له . ويقال محمول بذاته من  
طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يصف بذلك وان كان عارضا له  
الى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لا بـ « شيء » أعم  
منه حمل « المتحرك بالارادة » على « الانسان » بسبب أنه حيوان ، ولا بـ « شيء » أخص  
منه حمل قبول « الكتابة » على « الحيوان » بسبب كونه انسانا . ويقال « وان  
بذاته ولما هو اذ كان أولا بالمعنى الثاني من معاني الجمل الأول » ، وقد يقال « وان



بذاته لاجل أنه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أو على بعضه إلا إلى تهيؤ فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك التهيؤ إلى أن يصير بالفعل أخص منه مثل الكتابة بالفعل للانسان . ويفارق الضرب الثاني مما يقال عليه اللفظ المذكور أن هذا له بحسب اعتبار التهيؤ ، وذلك بحسب اعتبار الوجود بالفعل ، وهذا هو أحد أجراء التسمية التي تكون لازمة للشيء بذاته على الضرب الثاني ، مثل المفرد والزوج مثلاً للعدد ، ومثل الكتابة والأمية للانسان ، إلا أن بين هذين المتأين فرقا ، فإن التهيؤ للفردية هو طبيعة العدد مجردة في العقل ، وأما العدد الذي هو فرد فهو بالضرورة ودائماً هو فرد . وأما الثاني فإن التهيؤ فيه باعتبار الطبيعة الموضوعية في التجربة العقلية وفي الوجود خارجاً أي جزئياً كان منها ، فإن كان واحداً من الكتابة والأمية يتهيأ لها الانسان الموجود أي انسان كان ، والأمور العامة تكون لها فصولها المقسمة ، وعوارض أنواعها وخواصها موقولة عليها وبذاتها ومن طريق ما عو على هذا الاعتبار .

وجميع هذه كيف كانت . والمحمولات التي لا تقوم الشيء وتعرض للسبب شيء أهم يخص باسم الأعراض الذاتية أي الواحق الذاتية ، وهي غير المحمولات الذاتية في المعنى لأن المحمولات الذاتية قد تمثل على غير هذا المعنى . وإذا قيل لهذه أعراض فليس يعني به العرض الذي يوضع بأزاء الجوهر ، بل يعني به العرضي ، وأما العرض الذي بأزاء الجوهر فله حد أو رسم غير هذا ، وليس يعني به العرض الذي هو أحد الخمسة الذي من حقه أن يسمى عرضاً عاماً فإن هذا أيضاً يقال على الخاصية المساوية وعلى الخاصية التي هي أقل ، مثل الكتابة للانسان والجوان . وعنده الماني يجب أن نكون محققين بموصلة .

## في أصناف التعريف

التعريف — هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئاً كما هو المهرِف . وذلك ( الفعل ) قد يكون كلاماً ، وقد يكون إشارة .

والتعريف الذي يكون بالكلام — إما أن يكون بكلام لا واسطة بينه وبين ما يتصور من جهته ، على النحو الذي يتصور من الكلام ، فيكون ذلك على سبيل دلالة اللفظ على معناه .. وإما أن يكون بكلام بينه وبين ما يتصور من جهته واسطة ، ويكون ذلك على سبيل دلالة لفظ وصف الشيء ونعته عليه ، فدل اللفظ دلالة اللفظية على معنى ، فإذا دل على ذلك — دل بتوسط ذلك المعنى على المعنى المقصود بالتصوير ، لأنّ الذهن من شأنه أن ينتقل من ذلك المعنى وحده ، أو مع قرينة ، إلى المعنى المقصود بالتصوير . وذلك المعنى في أول الأمر إما أن يكون من قبيل ما يحمل على الشيء ، أو من قبيل ما لا يحمل على الشيء ، لكن تصوره ملتزم لتصور الشيء ، فإذا تصور ذلك المعنى يمثل في النفس المعنى الذي يلزمه ، مثل تصور «الأب» عند ذكر «الابن» وتصور «المحرك» عند ذكر «المتحرك» عند من يصدق أن لكل متحرك محركاً .

وهذا القسم ، وإن دخل فيما نحن بسبيله من وجه ، فيجب أن يفرد لفظ ( التعريف ) لما يكون المقصود به تمثيل الشيء في الذهن من جهة محمولاته . وأما الذي يتمثل تأهباً لتمثيل من غير أن تكون العادة جارية بأن يراد في تمثيله وتصويره تمثيل ذلك ، وإن كان يتمثل ويتبع ، فليفرد له اسم آخر .

والتعريف الذي يكون بالمحمولات — فقد يكون بمحمول مفرد ، إذا كان ذلك المحمول خاصاً بالشيء . وقد يكون بمحمولات تركيب معاً . وكل واحد قد يكون بمحمول مقوم وقد يكون بغير مقوم ، بل لازم أو عارض .

والتعريف بالعارض لا يليق إلا في زمان ما ولشخص ما . وأما المعنى الكلي فليس تلحقه العوارض إلا بالعرض وبسبب أشخاصه الجزئية . وأما كون الشيء بحيث يعرض له ذلك العارض — فهو أمر لازم بغير عارض .

فالمعاني التي تتناولها العلوم — هي المعاني السكائية وما يجري مجراها ويدخل في حكمها ، فيبقى إذن أن التعريف المفرد أو المركب بحسب العلوم اما أن يكون بمقوم أولاً لازم : و ( التعريف المفرد بالمقوم ) هو تعريف الشيء بفضله ، فإن الجنس مشترك فيه لا يشير الى ماهو نوعه ، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه وحال من الأحوال ، وإن توهم بعض الناس أنه قد يقع به تعريف " ما . وبالجملة أن التعريف يقتضي التخصيص لا غير . و ( التعريف المفرد باللازم ) هو التعريف بالخاصة . فإن حال اللازم العام في أنه مشترك لا يشير الى جزئياته حال الجنس .

و ( التعريف المركب بالمقوم ) هو الذي اذا وجدت شرائط نقولها كان حـداً محققاً ، وإن تساوى وقد بعض الشرائط كان حـداً خداجاً ، أو كان جزء حـد . و ( التعريف المركب لا من المقوم الصرف ) هو الذي اذا وجد شرائط نوردها كان رسماً محققاً ، وإن نقصه بعضها كان رسماً خداجاً .

وكل تعريف مركب مساو ومن مقومات فهو ( حد تام ) ، أو جزء حـد وحـد خداج . فإن المقومات محققة الوجود للشيء ، وبنية له فإنها أجزاء للماهية ، ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاءه ومقوماته ، فإذا دخلته أجزاءه ومقوماته كانت حاصلة معه في الذهن ، وليس كل حاصر في الذهن ممثلاً فيه بالفعل دائماً ، بل هو الذي اذا التفت اليه وجد حاضراً وقد يصد عنه الى غيره ولا يكون حاله حال المجهول المعاني ، بل يكون كالتحزون المعرض عنه . وأما كيفية هذا فليطلب من ( علم النفس ) .

و نحن نشير في حصول أجزاء الماهية مع الماهية الى هذا النحو من الحصول ، فإذا أخطر بالبال لم ينفل الذهن عن وجوده للماهية الا أن يعرض عنه ولا يخطر بالبال ، ونحن يعرف به الشيء فقد تهدي لاختطاره بالبال فلا يجوز أن يكون مجهول الوجود للماهية .

فيجب إذن — اذا كان موجوداً للماهية وقد دل بجميع المقومات العامة والخاصة على نفس الماهية — أن لا تبقى شبهة البتة وتمثل معها الماهية المجموعة عنها

في الذهن حاضر الجملة والأجزاء ويتمثل مالمو أصالح اصلاها ما تتمثل معه الماهية .  
 وأما اللوازم فليس كثير منها بين الوجود للشيء ولا بين اللزوم له ، فيجوز أن  
 تؤلف منها عدة تدل على جملة لا تكون تلك الجملة لغير الشيء وتكون خاصة له مركبة  
 واسكنه لا ينقل الذهن الى الشيء فلا يكون رسماً ، وكيف يكون رسماً وشرط الرسم  
 أن يكون تعريفاً ، وقد لا يكون أيضاً رسماً خداجاً اذا لم يكن من شأنه أن يتم بما يضاف  
 اليه رسماً تاماً ، بل يكون خاصة مركبة من لوازم الشيء المجبولة مامن شأنه النظر في أن  
 يثبت لزومه للشيء ، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، ومن هذه اللوازم قد  
 يمكن أن يجمع تعريف مركب يكون رسماً بالقياس الى انسان دون انسان ولا يكون  
 رسماً مطلقاً ، وإنما يكون رسماً بالقياس الى من يجمع عتئين ، احدهما أن يعلم  
 بالاكتساب البرهاني كون تلك اللوازم محمولة على ما يعرف ، والثاني أن يعلم أنها تخصه  
 علماً خاطراً بالبال ، وإنما لا يكون رسماً مطلقاً لانه ليس يقتضي تعريفاً مطلقاً .

ولسائل أن يقول : « لقد أخالتم بالتعريف الذي يكون على سبيل التمثيل ،  
 والتعريف الذي يكون على سبيل المقايسة . مثال الأول أن يقول قائل : الحيوان هو مثل  
 الفرس والاذسان والطائر ، ومثال الثاني أن يقول : ان النفس هي التي تقوم من البدن  
 مقام الربان من السفينة » فنقول : أما التمثيل فليس بتعريف حقيقي ، بل هو كتعريف ،  
 وقد يقع فيه الغلط كثيراً ، فان التعريف بمثل المثال الذي أورد للتمثيل ربما أوهم أن  
 الحيوان لا يكون الا ذا رجليين أو أرجل وأن عديم الرجل ليس بحيوان ، وكيف لا  
 والقائل « أن الحيوان هو كالفرس والانسان » قد قال قولاً مبهما حين لم يبين أنه  
 كالفرس والانسان في ( ماذا ) ، فان بين أنه كالفرس والانسان في أنه ذو جسم  
 حساس كان في الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل ، بل انشياً ما سلف ، وكان  
 للتمثيل نافعاً ، لاني تصور المعنى ، بل في تسهيل سبيل تصويره وفي أن للمعنى والوجود  
 ما يطابقه .

وليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له في الوجود مثال بوجه ، مثل كثير  
 من معاني الاشكال الموردة في كتب الهندسة ، وان كان وبهمدها في جز الامكان )

ومثل كثير من مفهومات ألفاظ لا يمكن وجود معانيها ، مثل مفهوم لفظ « الخلاء » ومفهوم لفظ « الغير المتناهي » في المقادير ، فإن مفهومات هذه الالفاظ تتصور مع استئالة وجودها ، ولو لم تتصور لم يمكن سلب الوجود عنها فإن مالا يتصور معناه من المحال أن يسلب عنه وجود ويحكم عليه بحكم سواء كان أثباتاً أو نفيًا .

وأما الوجه الثاني فهو تعريف من باب اللوازم واللواحق ، فإن النسبة من لواحق الأشياء ولوازمها ، والشئ قد يكون له اعتبار بذاته ، وقد يكون له اعتبار بحسب حاله من عارض ولازم ، فيكون مثلاً باعتبار ذاته انساناً وباعتبار حاله أبيض وأباً وغير ذلك . وقد يكون اعتباره بحاله اعتباراً لا يتمده ، وقد يكون اعتباراً يتمده . وإذا كان اعتباره بحاله لا يتمده كانت حاله خاصة له . فإذا أتى بالحد الحقيقي الذي له بحسب حاله ، وهو غير الحد الحقيقي الذي له بحسب ذاته ، كان حده الذي بحسب حاله إما رسماً وإما قولاً من قبيل الخاصة المركبة بحسب ذاته : فإنه إن كان ينتقل الذهن من تصور القول الحاد لحاله الى تصور ذاته كان القول رسماً لذاته ، وإن كان لا ينتقل ، بل يقف عليه - كان القول خاصة مركبة غير رسم ، مثال هذا أن هاهنا شيئاً إذا حصل له ضرب من الاقتران بالبدن الحيواني صار به بدن الحيوان حياً ، وحصل من اقتران أحدهما بالآخر مجموع هو الحيوان ، وذلك له ذات هو بها أمراً ، ولأن اعتباره من جهة ذاته غير واضح لأرباب الفلسفة فليس له بحسب ذاته اسم عندهم ، بل إنما يوقعون عليه أسماء بحسب كونه مدبراً أو محرراً أو كمالاً أو غير ذلك للبدن ، فيسمونه إما روحاً وإما نفساً ، كما يسمون غيره أباً وملكاً ، ثم يكون له بحسب المعنى الذي يسمونه له نفساً وروحاً حد حقيقي ، فيقال له حينئذ أنه صورة جسم طبيعي بحال كذا أو كمال جسم طبيعي بحال كذا ، فيكون هذا - بحسب حاله التي تسمى لها نفساً - حداً حقيقياً ، ليكونه يكون بالقياس الى ذاته خاصة مركبة أو رسماً ، فإن كان هذا مثل قول الفاعل في تعريف المربع - أعني الذي يحيط به أربعة أضلاع كيف كانت - أنه الشئ الذي يشغله أربع ملاقيات له بخطوط مستقيمة ، فينتقل الذهن من تصور هذا القول الخاص الى أن يتصور أنه السطح المربع ، فحينئذ رسم . وإن كان هذا مثل قول

القائل في تعريف السطح المتوازي الاضلاع أنه الذي يكون السطحان المتجانس جنتي قطريه متساويين لم يجب أن يكون رسماً الا بالقياس الى من عرف وجوده له ، وربما كان حد الشيء - بحسب حالة - رسماً له بحسب حالة أخرى تخصه ، فانه ربما كان للشيء ، حال وله حال أخرى وكلاهما يختصان به ، ووجود أحدهما مع الآخر بين نفسه أو معلوم يبرهان أو بمصادقة من الحس ، فإذا حد بحسب أحدي الحالين انتقل الذهن اليه بحسب الحال الأخرى ، ولهذا انه يشبه أن تكون ذات الانسان غير متصورة بالحقيقة في نفوس كثير من الجمهور ، بل انما يصورونه بحسب هيئة عارضة له تمثلت من طريق الحس في أوهامهم أو عقولهم ، فإذا قيل « الضحك المنتصب القامة » انتقل الذهن في كثير منهم الى أنه يراد به ذلك الذي هو كذا وكذا بحسب الهيئة الحسية ، ولا يبعد أن يكون للشيء بحسب الحالين حد ، ان كان واحد منهما بحسب الحالة الأخرى رسماً ، وذلك اذا كان تلازمهما متضحاً ، وتعرف كل واحد منهما من جهة الأخرى متأتماً .

واعلم أن الفصل والخاصة وحدهما من غير اعتبار آخر يضاف الى مفهومهما ليس بعرف حقيقي ، فانك اذا قلت « ناطق » فأعما يفهم منه شيء له نطق ، ونفس هذا المفهوم يجوز أن يكون أي شيء كان الا أن يعلم علماً آخر تصديقاً لا تصورياً أنه لا يجوز أن يكون هذا الشيء الا كذا وكذا على سبيل الالتزام لاعلى سبيل التضمن اذا عرفت ، فان التعريف بالفصل لذات النوع اما غير تام تعريف واما تعريف بقرينة على سبيل نقل الذهن من شيء الى آخر يلزمه لا بطاقه ولا يتضمنه ، والتعريف بالخاصة وحدها أبعد في هذا المذهب من الفصل ، فإذا قرن بذلك أمر ما آخر ، جنس أو كجنسي يخص به ، وقع بالفعل حينئذ التعريف على سبيل المطابقة ، ووقع بالخاصة ان كان اجتماعها ما اجتمعت معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل النقل والالتزام ، والا كان القول خاصة مركبة .

واعلم أنك اذا عرفت الشيء بالفصل فاقترنت به القرينة المذكورة ، وصار القول تعريفاً - فما عرفت بالفصل وحده ، بل بالفصل وشيء آخر سكنت عنه ، فلو

أنك نطقت بجميع ما وقع به التعريف — فكان ذلك قولاً لا لفظاً مفرداً ، فتبين أن حق العبارة مما وقع به التعريف أن تكون قولاً ، فأذن التعريف بالمحمولات يجب أن يكون قولاً ، وكل تعريف مما نحن بسبيله إما بالاسم ، وإما بقول هو أحد ، وإما بقول هو رسم .

## في الحـد

الشيء الذي يقال له (الحـد) — إما أن يكون بحسب الاسم ، وإما أن يكون بحسب الذات . والذي بحسب الاسم « هو القول المفصل الدال على مفهوم الاسم عند استعماله » . والذي بحسب الذات « فهو القول المفصل المعروف للذات بما هيته » . وكل من تلفظ بلفظ فاليه تحديده إذا أجاد العبارة لما يقصد اليه من المعنى ، ولا مناقشة معه البتة إلا إذا كان قد زاع عما قصده بشيء مما سيقوله . وأما إذا ألف المعاني التأليف الذي ينبغي ، ثم قال لمجموعة : أنه مرادي بما أطلقت منه من اللفظ . فهو حد ذلك اللفظ إذا لم يكن قد أساء في التأليف مما ستمعه ، ولم يكن بحيث إذا أضفت إلى ما أورده زيادة معنى كان مخصصاً لما ألفه أو غير مخصص فعرضت عليه ما ألفه والزيادة على أنه مفهوم اللفظ الذي حده قبله ، فقال هو هو ، مثال ذلك أن « الانسان » إذا استعمله متكلم في كلامه ، فسأله ما يعني به فقال أنه « الحيوان المنتصب القامة ، البادي بالبشرة ، الذي له رجلان » فأول ما له أنه قد حد الانسان بحسب استعماله لفظه ، وليس لك أن تخاطبه فيه بوجه من الوجوه بالمناقشة إذ كان الحيوان بهذه الصفة موجوداً ، وكان له بهذه الصفة اعتبار ، وكان اعتباره بهذه الصفة غير محرم عليه أن يكون له اسم « وأكثر ما يكون أن تؤاخذ به أمر الالة ، وهو بعيد عن المآخذ العلمية ، لكنك ان زدت على هذا المبلغ الذي ألفه « الضاحك » فقلت « أأست تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان البادي بالبشرة الضاحك ؟ » فقال « أعنيه به » أو قلت « أأست تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان

في الطبع البادي البشرة الكتاب ؟ » فقال « أعنيه به » فقد أساء ، لأنه ليس اعتبار مجموع هذه المحمولات ولا ضاحك منها ولا كاتب كاعتبارها مع أحدهما ، وليس اذا لم يزد لها الضاحك خصوصاً لم يزد لها معنى ، اللهم الا أن يكون هذا القائل لم يعمد بإيراد هذا التأليف دلالة أولية على مفهوم الاسم ، كأنه يقول أريد به الشيء الذي يلحقه ، ويعرض له كذا لا من حيث هي لواحقته وعوارضه ، بل من حيث هو ذاته التي أجهلها ، فيكون هذا غير حدد بحسب اسمه ، ويكون ضرباً من التعريف الرسمي ناقصاً من حيث كبر حكمة من بعد ، وكذلك اذا نقص شيء مما أورده في التأليف فبقي الباقي مساوياً أو أعم .

وأما حد الشيء بحسب الذات التي له مطلقاً ، أو بحسب الذات التي له على أنه بحال فيجب في الاول منهما أن يتناول أول شيء مما يقوم بالفعل نوعاً من أنواع الاشياء سواء كان نوعاً فوقه جنس ، أو كان نوعاً باعتبار كليته في نفسه بالتقياس الى ما يمرض تحته ، أو كان معنى كلياً غير نوع فيدل على ماهيته تلك ، حتى يحصل المصود له هو ماهيته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعد أول تقوم ، وفي الثاني أن يلاحظ الذات ، وتلك الحال والمساهية التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخرى ولوازم أخرى ، فان ألف قولاً من لوازم وتوابع خارجة عما حددناه فربما فعل رسماً ما ، وأما حداً فكلاً . مثاله ان أراد أن يحد « الانسان » بحسب وجوده فيجب أن يشير الى أول ما به يقوم هذا الشيء الذي يقع عليه اسم الانسان ، وإنما يقوم أول ما يقوم بحسبه القريب وفصله ، فيجب أن يورد جنسه وفصله ضرورية . فاذا أوردنا ثم ماهيته . وان أمكن ان يكون الشيء الواحد فصول مقومة تحت الجنس الاقرب ، مما ليس أحد الفصيلين يقوم أمراً أعم والفصل الثاني يقوم أمراً أخص ، فيلزمه أن يورد الفصيلين أو الفصول معاً اذ كانت ذاته مجموع جميع ذلك فاذا لم يدل على شيء من أجزاء ذاته ومن مقومات ذاته كان المدلول عليه جملة من أحوال ذاته ، فان لم يفعل الحاد هذا ، بل قال في حد الانسان « انه حيوان ضاحك » فسادل على ذاته ، بل أورد من أموره ما يورد به .



تقوم ذاته فدل على ما ليس هو ذاته في الاعتبار، وان كان الشيء - الذي هو ذاته - هو أيضا هذا الشيء من طريق الوضع والحل، وقد عرفت الفرق بينهما وبالحقيقة، فان هذا قد أشار الى معنى اعتباره غير اعتبار ذات الانسان التي هي أول ماتتقوم. ولما كان ذات كل شيء واحدة وكان ذاته - من طريق اعتبارها بحال واحدة - واحدة باعتبار واحد لم يمكن أن يكون القول المعروف لمساهية تلك الذات تعريفا أولا - وهو الحمد - الا واحدا.

ثم الأمور التي تحمد - اما بسيطة واما مركبة.

والمركبة اما مركبة التركيب الطبيعي الذي من الجنس والفصل، أو مركبة على أحد وجهي التركيب الذي أوردناه في باب، أو مركبة تركيب التداخل، وهو أن تركيب معنى ومعنى فتجمع منهما محولا واحدا ثم تركيب المجموع منهما مع أحدهما تركيبا وضعيا قليل الجدوى مثل أن تركيب الأنف والتعير فتوقع عليه اسم «الافطس» فتقول «أنف أفطس» أو تسمى تعير الأنف فطوسية ثم تقول «أنف أفطس» وبين الوجهين فرق، وليس كما يظن الظاهريون فانك اذا سميت الأنف ذا التعير أفطس كان الفطس لا تعيرا في الأنف، بل كون الأنف ذا تعير وبين الاعتبارين فرق، فان الافطس بحسب أحد الاعتبارين أنف فيه تعير وبحسب الاعتبار الثاني أنف ذو تعير في الأنف (١)، وهذان الاعتباران وان تلازما وتعارفا فهما مختلفان.

فهذه أصناف الأمور المحدودة، ويجب أن نتكلم في حد واحد واحد منها:

فأما الأمر البسيط - فلا تطالب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سميناه الحمد الحقيقي، فان هذا بما لا يكون البتة، وان ظن قوم أنه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بعضه الى بعض كما تضيف الفصل الى الجنس. واعلم ان أكثر ما يحد به هذه الأشياء ليست بمحدود، وأكثر ما يجعل لها أجناسا هي لوازم عامة غير الأجناس، واذا أردت أن تعرفها باللازم والخواص فيجب أن

(١) يريد أن معنى (أنف) داخل في مفهوم (الافطس) فإذا دخل لعل (أنف) على (الافطس) تكرر معناه. راجع آخر فصل (الحمد) من هذا الكتاب.

تكون تلك اللوازم والخواص بيئة الوجود في الموجودات والنبات في الثابتات ، اما مطلقا واما بحسب من مخاطبه به . فان من التعريف ماهو مطلق ومنه ماهو بحسب الخطاب ، كما أن من الاحتجاج ماهو مطلق ومنه ماهو بحسب الخطاب . وأما اذا كان اللازم أو الخاصة مجهولا فلا يفيدك التعريف به ، وكيف بهرف بالمجهول ؟ مثال اللازم المجهول الذي هو أعم من الشيء - المساواة له - هو مساوي القاعدة والارتفاع للمثلث ، فانه كذلك لتوازي الاضلاع . ومثال الخاصة المجهولة - كون المثلث مساوي الزوايا لثلاثين ، فان هذين اذا كانا مجهولين فقلت مثلا في تعريف المثلث انه المساوي له - هو كذا ومساوي الزوايا لكذا لم تدل على المثلث دلالة حاضرة معرفة الا أن يكون تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد أن يفهم معنى لفظة المثلث ومفهومها ، بل يجب أن يكون المعرف به بين الوجود في نفسه والثبات لهناه .

ثم لا يخلو اما أن يقع به نقل الى تفهيم الذات فيكون تصور معناه يوجب انتقال الذهن الى تصور ذات الشيء الذي له لازم أو خاصة ، وقد أشرنا الى مثل هذا التعريف حين فصلنا أصناف التعريف ، فيكون هذا التعريف تعريفا يقوم في الحقيقة مقام الحمد ، وبالجملة يكون دلالة على معنى ذات الشيء بتوسط حال من أحواله ، فلا يجب أن يفهم عن الدلالة على ذاته بتوسط ألفاظ موضوعة لمفوماته لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاف الشيء . فهذا قسم من القسمين . ومن شرطه أن تكون تلك اللوازم والخواص مع بيان وجودهما وثبوتهما مطلقا بيئة الوجود والثبات لشيء ، ببياننا غير محتاج الى وسط .

وبما أن لا يقع به نقل الى تفهيم الذات ، وانما يكون قصارى البيان فيه أن نعرف الشيء بما يتميز به ولا يختلط به غيره ، وان الشيء الذي له حال من الاحوال كذا فلا ين يد من تعريف ذاته الا على المعروف من نسبته وأنه مخصوص بلوازم تلزمه ، وأما خاصيته في ذاته فلا يعلم بذلك ولا يوقف عليه وتبقى مجهولة ، وهي التي ينبغي أن تعلم حتى تعلم ذاته . فهذا ان عد رسما فيجب أن لا يعد في درجة الرسم الأول وما يجزي ، أو لو خص باسم يفارقه به وما يجزي أن يعد الأول في تعداد الماهيات .

واعلم أن الصور والقوى الفعالة والمنفعة اذا أورد القول المعرف اياها مأخوذاً فيه أفعالها والانفعالات التي تتم بها ذاتها بحيث يكون عنها ذلك . فان القول الحق في ذلك أن ذلك القول قد يكون لها حداً وقد لا يكون وذلك لأن لها في نفسها اعتبارين اعتبار بنفسها وذواتها التي هي بها اما جواهر واما كيفيات ، واعتبار من جهة ما يلزمها مما قيل ، أو يصح عليها مما قيل ، والصحة كما قد علمت من اللوازم . وليس يمكن أن تكون ذاتها مضافة معقولة المساهية بالقياس الى الغير لأنها اما أن تكون نفس الاضافة من حيث هي اضافة ، أو نفس كون الشيء معقول المساهية بالقياس الى الغير ، أو يكون لها وجود مفرد يلزمه أن يكون معقول المساهية بالقياس الى الغير ، أو تكون اسمياً يقع عليها الاسم من حيث اجتماع مابيعه معقولة بنفسها وضافة مقرونة بها يكون مجموعها هو المراد بالاسم المطلوب شرحه بالقول .

ولو كانت الصور والقوى لا وجود لها الا أن تكون معقولة بالقياس الى الغير بنحو من الانحاء لم يجب أن تعرف جواهر وكيفيات ، ولنضع أنها معدودة كذلك ، واذا كانت معدودة كذلك كان لها وجود يخص ، ولنضع هذا أيضاً ، وكيف لا وصدور الفعل يكون لاعن مجرد اضافة ، بل عن ذات لها اضافة ، وكذلك صدور الانفعال . والزيادة في تحقيق هذا لصناعة أخرى .

فبقي أن تكون اما ذات لها وجود خاص يلزمها اضافة ، واما ذات فيها تركيب من الامرين . فان كانت ذات لها وجود خاص لم يخل اما أن يقصد بالقول المفسر قصد الذات ، فيكون تعريفه باللازم من الاضافة رسماً ، أو يقصد بقوله كونها ذات ذلك اللازم ، فيكون بالقياس الى هذا المقصود حداً .

وكثير من القوى والصور اسمياً تطلق عليها الاسماء من جهة ما يلزمها من الاضافة فيقال « خفة » و « ثقل » ونحو ذلك . وأما اذا كانت الصور والقوى مركبة على النحو المذكور فالأقصر على الامر الاضافي من جزئيه غير معرف له تعريفاً تاماً ، على ما علمت ان الاقتصار على الفصول والخواص لا يتم بها التحديد ، بل ولا يتم بها التعريف والتعظيم .

على ان النظار في الصور والقوى نظار في البسائط ، وكلامنا الآن في البسائط ، فان كان ما نقوله من دلالة الرسم النام والناقص مشتركاً للبسائط والمركبات فان المركبات قد يدل عليها بالرسمين جميعاً . وأفضل الرسمين هو الرسم التام ، وأخسهما الرسم الناقص ، على أنه يختلف أيضاً بنسب قرب الاروم من المفهوم والبعده منه ، فانه ليس استعمال المميز في رسم الانسان كاستعمال المتمجب ولا استعمال المتمجب كاستعمال الضحالك .

واذا كان الرسم مأخوذاً من اللوازم التي هي المقومات للوجود ، وان لم يكن للماهية والمفهوم ، وكان من الجنس الثاني ، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العال والمعاملات التي هي لوازم ولواحق في الوجود ، وان لم تكن الماهية والمفهوم ، وكثيراً ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضاً ، وكثيراً ما يريدون ذلك . وقد وقع الفراغ مما هو وحد الشيء البسيط أو المركب فضلاً عن رسمه المعروف له ، مثل أخذهم توسط « الأرض » في تحديدهم لكسوف القمر ، فانهم يحدون كسوف القمر بأنه « دخول جرم القمر عن الشعاع الشمسي في وقته لتوسط الأرض بينه وبينها » وليس مفهوم كسوف القمر الا ذلك الخلق في وقت من شأنه في مثله أن لا يخلو عنه ، وأما أنه كان يستتير عن الشمس وانقطع بتوسط الأرض فأمر خارج عن المفهوم أقل معرفة من المحدود نفسه وهو سبب من أسباب الخفية في وجوده التي لا يحس بها الا العلماء . وبالْحَقِيقَةُ ليس من حقه أن يضطر اليه في رسم الكسوف فضلاً عن حده . وهم يحاولونه جزءاً من حده ، ويرددونه وقد فرغوا بالحقيقة من حده ، ثم يجامون له شأن في مقايسته مع البرهان لا بشكك عن طائل ، وليس هذا كما يقال في الليل أنه « زمان ظلمة جوف الأفق بسبب غروب الشمس » فان اسم الليل موضوع بأزاء تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس ، فان الجوّ اذا أظلم بسبب غيم شديد لا يرتكلم أسحماً أو بسبب كسوف الشمس اذا كان كسوفاً تاماً لم يسم ليلاً الا على سبيل استعارة ومحاز ، ثم ان قال قائل : انه ليس كذلك ولم يوضع لذلك ، كان له أن يقول ذلك ، ولكن لم يجب أن يورد فيه غروب الشمس التّة ، بل وجب أن يورده على وجه أهم من ذلك .

ولهم من هذا القليل حدود كثيرة مثل تحديدهم الغضب بأنه « شوق انفعالي الى الانتقام ينفي منه دم القلب » فان غلبان دم القلب كان سببا للغضب ، واسم الغضب موضوع بأزاء الشوق الانفعالي الانتقام وان جاز أن يحدد معه القلب .

ومن جملة الأمور التي يدل عليها بالقول المعرف هي الأعدام ، وليست هي بالحقبة ذواتا ولا أمورا موجودة ، والا لا تركب منها في الشيء الواحد لانها ية له ، ولا هي بسيطة بالحقبة . وهذه الأعدام مثل العمى والظلمة والعجز والسكون ، والنحو الذي يتصور فيها يتصور بعباس ما الى شيء ونسبة ، فان العمى ليس الا النسبة مخصصة بالبصر فلا تمقل التركيب ، وذلك التركيب هو تركيب بتلك تقابلها وتخصصها ، كالعمى بالبصر والسكون بالحركة والظلمة بالنور ، ومقابلتها معقولة في نفسها .

وأما الحدودات التي التركيب في معانيها ظاهرة - فمنها ما أوردناه في القسم الأول في الفصل الذي ضمنه أصناف التركيبات ، وهي التي تتألف حقائقها من حقائق أجناسها وفصولها ، وهذه فاعما تحدد ما يدل به على ذاتها ، والدلالة على ذات ما لذاته ومومات تكون من طريق الدلالة على مقوماته بشرط أن تورد بكاملها ، فانه ان خرج منها شيء ووقع به التمييز بالذاتيات لم يقع التعريف بالحقبة الذات فان حقيقة الذات هي ماهي بجميع ما تقوم به ، فاذا أورد بعض مقوماته فقد أورد بعض ذاته أو بعض معاني ذاته ، وما ليس هو بعينه ذاته الابقرينة ، فاذا دل على حقيقة الذات فيدل على سبيل نقل الذهن من ناقص الى تام ومن شيء الى لازمه الخارج عنه لاعلى سبيل المطابقة التي هي الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه وذاته .

ويجب أن يكون الغرض من الحد تصور ذات الشيء ، فان التمييز يتبعه ، وأما من كان غرضه التمييز فقد يناله بالرسم . وقد يناله بالحد الناقص المذكور ، ولانميته فيما يؤثره ، ولكننا نستحب له أن يقصد القصد الأتم والأفضل .

والأمور التي يدل عليها بالحد المأخوذ من الأجناس والفصول هي الأمور التي فيها هذا التركيب . وأما الأمور البسيطة والأمور المركبة غير هذا النحو من التركيب فانك لا تجد فيها هذا الحد . وذلك أن البسيطة لا تجد لها دالا على الماهية

تقتضي أجزاؤه اختلاف دلالات بمقومات ، ل عسى أن تجد له لفظاً مفرداً ونجد له رسماً ينزل الذهن الى تصوره على بساطته . وأما الامور المركبة غير هذا النحو من التركيب فقد تجد لها حدوداً ، ولكيك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول : أما أنك تجد لها حدوداً فلائك تجد قولاً شارحاً لنفس مفهوم الاسم ومن قومانه ، وأما أنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول فلاذن تركيها ليس من أجناس وفصول . ويجب أن يتوقع من الحد أن يكون دالاً على ماهية الشيء ، ومطابقاً لمفهوم اللفظ ، ليس مأخوذاً من أمور لازمة ولا حقة لمفهوم اللفظ يخصه القول المجموع منها ، وقد ترك ما هو مطابق لمفهوم الاسم . وما عليك - بعد أن تفعل هذا - أن لا تكون أوردت جنساً وفصلاً فيما لا يكون له جنس وفصل ، ومن الذي قد فرض عليك ذلك ؟ وأما أمثال هذه التركيبات فمثل حدنا الجسم المأخوذ مع البياض فانك تحتاج أن تدل على حقيقة الجسم وحقيقة البياض بما تعرف به ذاتهما وتدل على وجود البياض منهما للجسم ، فإذا فمات ذلك فتراك قد قصرت في الدلالة على حقيقة الشيء وانحرفت عنها الى تعريفها بأوازهها كلها .

وأصناف التركيبات التي من هذا القبيل كثيرة ، فربما يقع التركيب للشيء مع أحد علله . أما ( الغائية ) مثل المطاء فانه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل . وأما ( المادية ) مثل الفرحة فانه مملا اسم لبياض مقرون بموضع مخصوص وهو جبين الفرس . وأما ( الصورية ) مثلاً مثل الأفطس فانه اسم لأنف متصور بالنقير . وأما ( الغائية ) مثل الخاتم فانه اسم لحاققة مقرونة بما هو كمال لها وعاية من التجميل بها في الاصبع . ولا يجب الآن أن يناقش في الأمثلة اذا انكشفت حليلة الحال فيها عن خلاف ما . وربما وقع التركيب مع معلولاته . مثل الخائف والرازق وغير ذلك .

وقد يكون ضرب من التركيب بين أسياء لاهي عال بعضها لبعض ولا معلولات . وربما كانت متشابهة كتركيب العدد من الآحاد . وربما كانت مختلفة كتركيب الباقية من سواد وبياض . وربما كان التركيب بين أول بسائطها يقتضي امتزاجاً تركيب آخر معنوي اليها مثل التركيب لأجزاء السير فانه لا يتم السير بجزء كبير .

أجزاء الخشب ما لم يكن معها ترتيب . ومثل التركيب الاستقصات (١) في الكائنات فانه لا يتم الكائن منها بتركيب أجزاء الاستقصات ما لم يكن هناك معها استحالة وامتزاج ، وإذا حققت كان - مثل ما أوردناه من الترتيب والاستحالة - أحد أجزاء المركب في المفهوم وان لم يكن جزءاً أولاً قائماً في نفسه ، بل كان مع توابع الأجزاء الأولى القائمة في أنفسها . وسنورد فيما يستقبل اشارات الى أحكام في حدود أمثال هذه المركبات . ومن عادة الناس أن لا يفتنوا لكون مثل الترتيب والاستحالة أجزاء للمفاهيم اذ لا يجدونها متمايزة منفردة . كما من عادتهم أن لا يفتنوا أن مثل العدميات ، ومثل الإيجاب والقبول ، ومثل الأبوة النفسية والمسكية معان فيها تركيب .

وهذه الاشياء التي أنبرنا الى أنها الاشياء التي منها التركيب لا يسع إلا خلال بشي - منها في تحديد ما يركب منها وإبراد القول المرادف لاسم كل واحد منها . ويجب استعمالها أيضاً في الرسوم التي تؤخذ فيها اللوازم الخارجة اذا تألف منها قول مساو وخصوصاً المال الغائية ، وكذلك في الزوائد التي جرى الرسم بزيادتها بعد توفية المفهوم بما ذكرناه ، فان المال الغائية شديدة المناسبة للتعريف .

واعلم ان كل حد ورسم هو تعريف لمجهول نوعاً ما ، فيجب أن يكون بما هو أعرف من الشيء ، فان الجاري مجرى الشيء في الجسالة لا يعرفه . ولذلك قد غلط القوم الذين يقولون « ان كل واحد من المضافين يعرف بالآخر » ولم يعرفوا الفرق بين ما يتعرف بالشيء وبين ما يتعرف مع الشيء ، فان الذي يتعرف به الشيء هو أقدم تعرفاً من الشيء ، والذي يتعرف معه ليس أقدم معرفة منه . وكل واحد من المضافين متعرف مع الآخر ، اذ العلم بهما معاً ليس قبل الآخر في المعرفة حتى يعرف به الآخر وأعني بالمضافين الشئيين اللذين يعقل كل واحد منهما مقيساً الى الآخر ، منسل « الابن » يعرف مقيساً بـ « الأب » والعقل يعقل مقيساً بالابن ، وانما أبوة هذا

(١) وضبطها السيد الخرجاني في التعريفات والتأوي في كتاب اصطلاحات الفنون بالطاء هكذا : « اسطقات » و « اسطقات » وقلة فيها لفظ يوناني بمعنى « الاصل » وتسمى العناصر الاربع التي هي الماء والارض والهواء والنار « اسطقات » لانها أصول المركبات التي هي الحيوانات والنباتات والمعادن اهـ

وأبنية ذلك لاجل وضعه ازاء الآخر ، بل هو نحو وضعه ازاء الآخر ، لكن الآخر اذا كان مجهولا لم ينفع تعريف الأثر به ، بل احتج الى ضرب من الحياة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فينقذ في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعا — من حيث هما مضافان — اتحداحا واحدا أو معا ، فانه لا يجب أن يحد الاب فيقال أنه « الحيوان الذي له ابن » بل يقال انه « الحيوان الذي يولد من مائه أو من صنع كذا منه حيوان مشارك له في النوع أو الجنس — من حيث أن ذلك متولد منه » ويقال في الجار انه « ساكن دار أحد حدوده بعينه حد دار انسان آخر من حيث هو كذلك » فينقذ لك في الحال المقابلة والمتقابلان معا ويكون التعريف من أشياء هي أقدم من المعرفة من المتضادين المجهولين لا يحتاج في تعريف شيء منها الى استعمال المحدود أو المتعرف.

واعلم أن الحد والرسم بحسب الاسم جار مجرى ما يحد ويرسم ، فان كان الشيء الذي نستعمله معنى انظره ، وردا على غير جهة الصواب لم يكن بد أن يطابق به ما يورد من التفسير . وأما حقائق الأشياء في أنفسها فتجري مجاريها من الصواب .

وتفصيل هذا أن سائلا لو قال « ليحقق لي مفهوم الانسان الانسان » لم يكن بد من أن يقال له « الحيوان الناطق الحيوان الناطق » مرتين ، ولم يكن هذا قبيحا أو محالا بالقياس الى السؤال وبحسب وجوب الجواب ، لأن ذلك الذي سأل عنه هو هذا الذي أجاب به ، وان كان هذا بنفسه — لا بالقياس الى ما هو تفهيمه — محالا أو قبيحا أو هذيانا . وكذلك اذا سأل عن حد الأنف الأفطس أو شرح اسمه فكان الجواب « هو أنه أنف هو أنف ذو تقعر » وذلك أنه أورد لفظ الافطس مقرونا بالأنف والافطس هو اسم لا لكل تقعر كيف كان ، بل لما كان من ذلك أنفا ، وهو اسم يقع على موضوع مقرون به حال فلم يوجد بد من إيراد الموضوع الذي هو الأنف في شرح مفهومه ، ولم يكن هذا قبيحا ، غير أن القبيح أو الهذيان قول من يقول « أنف أفطس » كما هو قبيح وهذيان أن يقول « انسان حيوان » أو « انسان انسان » ، فان لم يمن بالأفطس أننا ذا تقعر ، بل ذا تقعر في الأنف



كان الذي يجب أن يقال حينئذ ان الأنف الأفطس هو أنف ذو تعبير في الأنف ، وكان أخف شناعة من الأول ، وإن لم يكن بريئاً منها براءة مطابقة . وإذا كان الأفطس هو ذو تعبير في الأنف جار أن يسمى الحيوان صاحب الأنف أفطس وإذا عني به أنف ذو تعبير لم يجز أن يسمى صاحب الأنف أفطس الا باشتراك الاسم . والمشهور عند الناظرين في صناعة الحدود أن من الاعراض والصور ما يؤخذ الموضوع في حده ومنه ما يؤخذ الموضوع في حده ويشبهون الاول بالفطوسية ويشبهون الآخر بالتعبير . ونحن يلزمنا أن نقول في هذا ما هو القول المعتدل الذي لا نعصب فيه فنقول :

أولاً لا شك في أن الأشياء التي لها موضوعات اعتبار كون لها في الموضوع وتعلم أن لها أن نسميها من حيث هي كذلك بأسماء . ومن البين الواضح أن شرح ما كان من الأسماء موضوعاً على هذا الوجه ينضمن الإشارة الى الموضوع كما أن لنا أن نسمي الموضوعات من حيث لها أعراض وصور بأسماء فنقول مثلاً أفطس وأباق ويحوج أن نورد في شرح تلك الأسماء إشارة الى تلك الاعراض والصور ، فهذا شيء لا يمتنع فيه الحال بين الموضوعات وما يوجد لها . ولا يجب أن يكون تعاقب الناظرين في هذا الشأن مقصوراً على مثل الفطوسية التي جعلت اسماً لتعريف بشرط موضوع ، بل يجب أن تعتبر نفوس حقائق الموجودات في الموضوع هل فيها ما يدخل الموضوع في ماهياتها وأن كليهما مشترك في أن الموضوع يدخل في وجودها على سبيل علة أو شرط . ثم أنت تعلم أن الحدود الحقيقية إنما تصنع من شرائط الماهية ومقوماتها ، لا من شرائط الوجود ومقوماته ، ولذلك ليس يدخل الباري تعالى في حد شيء وهو المفيد لوجود الأشياء . وإذا كان ذلك كذلك فليس لقائل أن يقول : ان اللاحمية متلاهما كانت لا توجد الا في مادة معينة وليس تصلح لها كل مادة ، ثم التبر بيع قد يوجد في مواد غير معينة ويصلح لها الذهب كما يصلح لها الفضة وكما يصلح لها الخشب ، بل تصلح لها كل مادة ، فمن الواجب أن يكون مقوم اللاحمية بمادة يقوم به من المواد — خلاف مقوم النريسي . ويجب من ذلك أن يكون تحديد النريسي مستغنياً عن الإشارة الى المادة وتحديد اللاحمية مفتقراً إليها ، فان التعاقب بالشيء في الوجود

أمر غير التعاق بالشيء في المفهوم .

واعلم أنك لست تطلب في التحديد إلا المفهوم ، وإذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الالتمات إلى شيء آخر فتحديده كذلك ، وإن كان وجوده متعاقبا بشيء آخر كالسواد مثلا تخصص ذات غير ذات الموضوع وله مفهوم بتأنيده يخص به على نحو ما يخص به . فليس بواجب من الضرورة أن يكون مفهومه مقتضيا بفهم شيء آخر إذا فهم من حيث حقيقة في نفسه . والقوم أنفسهم يقولون إن العرضية من لوازم الأمور التي هي الأعراض ، ليس من مقوماتها ، فلا يجب إذن أن يلتفت إليها في حدودها إن وجد لها حدود ، وإذا لم يلتفت إليها لم يلتفت إلى المروض له إلا أن يكون هناك اعتبار آخر . فحين أن دعواهم ليس تصح من نفس ما يثبتون به دعواهم ، اللهم إلا أن تكون من الأعراض أعراض تكون موضوعاتها داخلية في مفهومها ، وحينئذ هذه الأعراض لا تكون بسيطة ، بل يكون لها اختصاص مفهوم مختلط بها يتعاق بالموضوع فتكون مؤلفة متباينة ولا تطالب بالتركيب شيئا غير هذا أعني التركيب الذي يستعمل في مثل هذا الموضع ، ويكون مثلها مثل النطوسية ويشبه أن تكون الحركة والاجتماع وما يجري مجراها من هذا القبيل ، لكننا نقول إن الأمور البسيطة ليس لها على ما علمت حدود ، وإنما لها رسوم ، والرسوم من اللوازم التي لا بد منها تابعة كانت أو كانت متبوعة في الوجود ، وإن لم تكن في المساواة وما كان كذلك . فإذا أردنا أن نعرف البسائط بلوازمها ومقوماتها في الوجود كان بالحري أن نعرف الأعراض والصور بموادها المتعينة . ولكن إذا كانت بيئة اللزوم فلا كان من مقومات الوجود من المال والأسباب سواء كانت موضوعات أو غيرها غير بيئة الوجود لم يلتفت إليها ، وما كانت بيئة اللزوم دالة على الشيء منزلة إليه مميزة له استعمالها ضرورة فاحتجنا لذلك في شرح مفهوم كثير من الأعراض والصور إلى إيراد الموضوعات والمال ، بل لم نستغن عن ذلك لأن مضطرون إلى تعريفها بالمقومات لوجودها وملائم لوازمنها وما يقال لك في هذا الباب من غير هذا الوجه فلا تلتفت إليه ، فالموضوعات والأفعال الصادرة والغايات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم على هذا الوجه ، وكل شيء

تستعمل فيه هذه فهو بالحقيقة رسم غير حد ، لكن بعضه أشد مناسبة للحد من بعض .  
واعلم (١)

## فصل في امتحان المحمول

نريد أن فنص امتحانات تعصم الذهن عن الغلط فيما هو محمول أو غير محمول ،  
ولما هو ضرب من المحمولات أو ليس ذلك الضرب من جهة مراعاة ما يتعلق من ذلك  
بالتصور وبسداده أو غلطه .

فأما القوانين التي تتقنص منها القضية بالبحساب المحمولات وبسلبها واكتساب  
التصديق فيها فذلك غير ما نحن فيه الآن فنقول :

ان السهو والتقصير الذي يقع في التصور للمحمولات على وجهين : منها ما يزيغ  
الذهن عن المحمول الى غير المحمول ، وعن المساوب الى غير المساوب ، ليسو التصور ،  
ومنها ما يقصر به عن التصور العاقل البريء عن جهة ، فيقع فيها الغلط فيما يتبع  
ذلك التصور .

وانبدأ بالقسم الاول فنقول : ان الذهن يزيغ عن تصور المحمول بسبب انحرافه  
الى غيره مما هو فيه بنان ويكرن منه على حال لا يكاد يميز بينه وبين المحمول .  
وليس كلامنا الآن فيما وقع باشتراك الاسم حين نؤمن المشارك في الاسم مشاركا في  
المعنى ، بل فيما هو مناسب في المعنى . فن ذلك أن تأخذ بدل الشيء سببه ، مثل أن

(١) كذا وجد في اودة هذا الموضع مثلهما .  
نسخة الاصل

وعد راجعا في ذلك بعض الائمة المجتهدين كما دنا في مواضع الاشكال فقال (١) :  
انه قد يقع في كثير من العبارات كلمة يريد المستف أن يسألها بغيرها ، ثم يترك ذلك ويمرض  
عنه من غير انقباض الى الدرب على تلك الكلمة ، فينوهم أن في ذلك الموضع من النسخة نقصا مرط  
النارح بأكالا ، واسب الامر كذلك .  
وقد وقع مثل هذا فيما لا يحصى من الكتب ومنها ( صحيح البخاري ) ، كما ذكره الخاط  
ابن حجر في مقدمة شرحه .

تقول « ان الوجد يفرق الاتصال » وانما يفرق الاتصال بسبب الوجد ، وليس محمولا البتة على الوجد . وكذلك اذا قال « ان الشك مساوي الانكار » وكذلك اذا حمل الشيء على سببه الغائي أو عكسه مثل أن تقول « ان الاستكناح هو الابتناح » و « الاستيلاد هو النكاح » أو تقول « ان التوحيد هو العقل » و « ان الملك هو العدل » أو حمل عليه سببه المادي كمن يقول « ان الانسان هو لحم وعظم » و « ان الكرسي هو عود » أو حمل عليه سببه الصوري مثل أن تقول « ان الانسان يمكن من التمييز » و « ان الروح حرارة غريزية » ومن هذه الابواب قولهم لاطف السرقة « ذكاء » والذكاء هيئة للقوة التي هي سبب السرقة . وكذلك قولهم للسرقة « قدرة على الاخذ سرا » وأيضا قولهم « ان الحلم يمكن واقتدار من الصبر على الغيظ » .

ومن ذلك أن تأخذ بدل الشيء معاوله ، وهو عكس هذه الابواب ، ومن هذا الباب قولهم « ان قوة الحس استمالة جسمانية » و « ان الفعل ادراك صحيح » .

ومن ذلك أن تجعل المقارن الذي لا يفك عنه الشيء ، وان لم يكن علة ولا معاولا ، محمولا على الشيء . كمن يقول « ان الغيظ غم من كذا » وربما كان المقارن سابقا متقدما ثم يتبعه المحمول ، مثل الحال في محمول من يقول « ان الاستبصار والتصديق ظن » أو « السيل نرلة » (١) أو « المانض برد » أو « العشق غم » .

ومن ذلك أن يحد الشيء بصدق مطلقا ، أي انه لا يخلو من صدق فتستعمله صدقا كيف كان ، مثل أن يحد اللون مبصرا بالقوة في الظلمة ، وهذا اذا كان اطلاق الحمل بمعنى أنه غير مساوب عن كل واحد أو لواحد من كل وجه . وأما اذا كان اطلاقه بمعنى أنه موجب لكل واحد أو لواحد من كل وجه فلا يلتزم الى ما يقال من أنه قد يصدق مطلقا ولا يصدق مقيدا ان قيل .

ومن ذلك أن تأخذ المعارض مكان المروض على سبيل العكس ، مثل أن تريد أن تحمل على العشق محبة مفرطة فتحمل عليه افراط المحبة ، وافراط المحبة صفة للمحبة لانفس المحبة والعشق نفس المحبة .

ومن هذا الباب أن تحمل التركيب مكان المركب ، مثل أن تقول « الحيوان تأليف نفس وبدن » و « الاثن تأليف نعمة متقنة بإيقاع » والأول هو المؤلف من النفس والبدن لا التأليف ، والثاني هو المؤلف من النعمة المتقنة لا التأليف .

وأما وقوع الحمل غير ماخص عند التصور تاختيصا يعصمه من الغلط فيما يبنى عليه فبذل أن يكون من شرط المحمول في حقيقته أو من كمال تحققة أن يقرن بشرط وقد أغفل وذلك الشرط اما اضافة أحوال ما بالطبع . واما من جهة اختلاف جزء وكل أو زمان أو مكان أو مقارنة كيفية أو حصول . قدر أو فعل وانفعال أو اعتبار قوة وفعل أو اعتبار مقارنة فاعل أو اعتبار مقارنة منفعل ، منال ذلك أن زيدا هو أب لا مطلقا ولكل شيء ، والسكن لعمر ويجب أن تراعى الاضافة الى ما بعداها ، فيكون أبو الابن لا أبو الصبي ، وكل انسان ذورجاهن ، لكن لا مطلقا بل بشرط اقتضاء الطبع ، أي لو ترك طبيعته ولم يمرض في ابتداء الخلقة أو بعده بما يمنع موجب طابعه . والبيضا في أبيض لا مطلقا وكيف كان ، بل في ريشه . والأرض ثقيلة جدا ، لا كل جزء منها والسكن كليتها والشمس تنضح النمار والجرو يعنى ، لكن في وقت بعينه أو بقدره . فان الجرو قد لا يبصر بعين مالم تفتح ، ولا يقال له أعمى مالم يكن عدمه للابصار في زمان في مثله يعصر . وكذلك قد يقول قوم ان نوعا من الحجارة يحدث عن حرك بعضها سحب ماطر ، والسكن فيما وراء النهر . والماء قد يبرد اذا لم يكن سخنا . واليبس سم ، والسكن اذا كان بقدر . والفاجر هو الذي يحب اللذة ، والسكن بافراط . والماء قد يحرق ، والسكن اذا استحال الى حرارة . وكذلك العسل حار ، والسكن اذا انفعل من طبيعة الانسان . وكل خمر مسكر ، والسكن بالقوة . والماء قد يجمد ، والسكن عند البرد . كما أن الملح قد يندوب ، والسكن في الندوة . وأيضا فان الشمس تحمل ، والسكن للتمع . والشمس تعقد ، والسكن للبيض . ومن هذا الباب أن تقول ان الطبيب هو الشافي . والطبيب هو المقتنع ، من غير أن نلحق شرط الأكثر .

وقد يتأتى أن تنصب امتحانات أو مقاييس وعلامات يتنبه الذهن معها اذا غلط في تصويره فيعود الى الواجب . وهي راجعة الى اختلاف يقع من الموضوع والمحمول

في شيء من أمثال الشرائط المذكورة مثل أن يكون الموضوع من شأنه أن يقال عليه الأقل والأكثر، فيحتمل ذلك على النوع الذي يحتمل، ويكون المحمول بخلاف ذلك، فليس من شأنه البتة أن يقبل ذلك، مثل من يقول «ان الظن جهل» ثم الظن يحتمل ذلك والجهل لا يحتمل ذلك، أو يكون بالعكس فيكون المحمول يحتمله دائماً والموضوع لا يحتمله. كمن قال «ان العلم ظن» فإذا كان المحمول يحتمله لا مطلقاً والموضوع لا يحتمله فلا يجب من هذا شيء، فانه ربما كان المحمول أعم، وانما يحتمله في بعض أنواعه أو أوصافه دون بعض، ويكون هذا الموضوع خارجاً عن البعض المحتمل، أو يكون القول بالعكس، كمن قال «ان العشق شهوة الجماع وكما ازداد العشق نقصت شهوة الجماع» أو يكونان مختلفين في شيء من الشرائط التي أوردناها لتحصيل المحمولات، مثل حمل ان ذكر على النعلم، والتعلم تحصيل علم مستقبل، والتذكر إعادة علم ماض، ولا مناقشة في المثال، وهذا في الزمان. ومثل من حمل الاختيار على المقدرة، والاختبار بحسب شخص، والمقدرة بحسب معنى عام، وهذا في الأضافة. ومثل من يقول «ان الذكركم بقاء العلم» والذكر اذا أضيف الى المذكور، وبقاء العلم انما يضاف الى العلم. ومثل من قال «ان الحرارة عقرب» والحرارة حارة والعقرب بارد، وهذا في السكيف. أو مثل من قال «ان التراب هو الثقيل جداً» والثقل جداً هو كتلة الأرض، وهذا في السكم. ومثل من قال «ان النوم ضعف الحس» وضعف الحس في القوة الحاسة، والنوم في مبدأ القوة الحاسة والمتحركة، وهذا في اختلاف الجزء. أو مثل «أن الرمد طفو» وهذا من الحر وذلك من البرد، وهذا في اختلاف السبب الفاعلي. أو مثل من يقول «ان الفطوسية تقير» وتلك في الأنف وهذا في الوسط، وهذا في اختلاف السبب القابلي. أو مثل من يقول «ان الخاتم قيد» وهذا للبس وذاك للحبس، وهذا في اختلاف السبب الغائي. أو مثل من يقول «ان التاج اكيل» وهذا في اختلاف السبب الصوري. أو مثل من يقول «الباب خشب» وهذا في اختلاف القوة والفعل.

ومما يليق بهذه الامتحانات أن يكون الموضوع والمحمول مختلفان في الثبات

وخلافه ، مثل من يقول « ان البرقص عقد » .  
وما ينبه على خطأ الجمل أن يكون ما لا وجود له يجعله محمولا ، مثل من يقول  
« ان المكان خلاء أو بعد مفطور غير بعد المتمكن » فيجعلون ما ليس بوجود محمولا  
على الموجود .  
واذا تعدينا هذا الباب من الامتحان دخلنا في غير اللائق بهذا الغرض .

## فصل في امتحان العام

نتأمل أول شيء هل المدعى أنه عام محمول أم لا ، ونتأمل حال ما حمل على الشيء  
على أنه أعم منه هل يحمل حد الأخص عليه أو على ما هو أعم منه ، مثل أن تقول  
« ان المضاف نوع من المتقابل من حيث هو مقابل » ثم حد المضاف يقال على كل  
متقابل وينظر في موضوعات الأخص ما لم يحمل عليه الاعم كما يعرض لمن يقول « ان  
الخبر يعم الالفة » ثم يوجد من الالذات ما هو ردي ، والأردأ أن لا يوجد الاعم محمولا  
على شيء من الأخص ، مثل ما يعرض لمن يقول « ان الالفة بعض الحركات » ثم  
يتقدم الحركات فلا يجد شيئا منها للذة ، بل يجد الالفة غاية ما للحركة ومطابقة اسكون  
ان كان كذلك ، وربما كان كل موضوع للمحمول هو مجموع للمحمول متساويا ،  
ولم يكن أحدهما أعم مثل من قال « ان الحركة بعض الانتقالات » فانه يلزمه أن  
يحمل موضوعات الانتقالات أكثر ، ولا يجد الامر كذلك . ويقارب هذه الاعتبارات  
ما يقال من أنه ان كان كل واحد منها يرتفع بارتفاع الآخر كالناطق والضاحك ،  
أو يرتفع ما جعل أعم بارتفاع ما جعل أخص وبالعكس ، مثل من جعل الواحد أعم  
من الموجود ولا يوجد الواحد ما لم يكن الموجود .  
وبما يجب أن يراعى هل العموم بالاسم أو بالمعنى ، مثل ما يقال « الحي الفاعق »  
على الانسان وعلى الملك ، فاذا رجع الى المفهوم اختلف .

## فصل في امتحان الذات الملقوم

تأمل هل يحتاج أن يصير الشيء بحال آخر ، غير المحمول عليه ، ليس أعم منه حتى يوجد له المحمول ، فإن كان كذلك لم يكن المحمول ذاتياً بمعنى المقوم ، مثل الشيء إذا أردنا مثلاً أن نجعله مساوي الزوايا قائمتين لم يمكننا أن نغافضه بذلك ، بل نطالب أن نفعل به شيئاً آخر وهو أن نجعله ذا ثلاثة أضلاع ، فيكون إذن كونه مساوي الزوايا لقائمتين إنما يحمل عليه تاباً لحمل الثلث عليه ، فلا يكون أول ما يتقوم به شكلاً خاصاً ، وإذا أردنا أن نجعله مثلثاً لم نفتقر البتة إلى أن نلتنف إلى جماننا إياه مساوي الزوايا لشيء . وهذا الامتحان يطهر أجود إذا قدم مقوم أعم ، ثم أردف بالاختصاص .

وكذلك لا يمكننا أن نجعل الانسان أو الحيوان أو الرنجمي ضاحكاً إلا إذا وجدنا له مبدأ التعجب وهو التمييز ، وإن كان المعنى عاماً جداً فاعتبره بحسب أعم الأشياء وهو الشيء ، فانظر هل يحتاج الشيء مطابقاً في أن يكون بتلك الحال إلى أن نجعل له حالة أخرى قبله ، وأيضاً تنظر هل يمكن أن يتوهم له ضد المحمول وشخصه باق ، مثل أن الانسان ان حمل عليه البقاء والموت على أنه مفقود ، ثم يمكن أن يتوهم أن الله يخلقه ويدبره عنه الموت ، وهو يبقى بعينه ذلك الشخص ، فيكون إذن كونه مائتاً حينئذ غير مقوم ، وأيضاً هل يمكن أن نتحقق الشيء بما هيته ونجعل له المحمول ؟ فإنه ان أمكن ذلك كان المحمول غير مقوم . مثل أن الانسان قد يتفطن لحقيقته ويحتاج إلى براهين يتبين بها أن بدنه في هذه الساعة مائت لا مثاله ، فالمائت إذن غير مقوم له . وهذا وإن أشبه الذي قبله فهو غيره ، لأنه ربما كان المبرهن عليه لا يجوز بمسألة قيام البرهان عليه ، ويبان كونه ضروري اللزوم أن يرفع عنه .

ومما يمتحن به أن ينظر هل هذا المقوم مفقود على المفقود به مطلقاً أو بشرط أوجهة ، فإن من حق المقوم أن يكون مطلقاً للذاتية ، وأما مثل الوجود الذي يقال على الانسان لا من كل جهة ، بل من جهة بدنه فهو لازم من لوازمه متمماته .



## في امتحان العرضي

امتحانه أن لا يوجد فيه شيء من خواص المقوم ، فإن وجد فليس بعرضي .  
ويمتحن العام فيه بامتحان العام مقروناً به امتحان العرضية .

## في امتحان الجنس

لا شك أنك يجب عليك أن تعتبر كون الشيء محمولا وأعم ، قوما ليس من الوازم ،  
ثم تعتبر كونه جنساً ، فإذا بطل شيء من الاعتبار الأولى بطل أنه جنس ، فإن لم  
يبطل بقي لك أن تنظر هل يخل بمعنى مقوم مشترك فيه ليس دالاً عليه على معنى  
التضمن ، كمن جعل الحساس أو المتحرك بالارادة جنساً للإنسان وليس واحد منهما  
يتضمن الدلالة على الآخر ، وإنما يدل عليه على سبيل الالتزام ، فليس إذن أحدهما  
أولى من الآخر في أن يكون جنساً له . ويدخله في هذا أيضاً أن تجد شيئين ليس أحدهما  
جنساً وقد جعل جنساً ، وذلك لأن الآخر ان كان ملازماً غير متضمن فقد كان  
ما ذكرناه ، وإن كان متضمناً أو متضمناً فالمتضمن أولى أن يكون جنساً ، فليس أحدهما  
ليس أولى من الآخر بأن يكون جنساً . وهذا مثل أن يجعل العادر أو المختار جنساً للسارق ،  
لا سيما إذا كان الأولى أن تجمع بينهما ، فيكون مجموعهما أدل على المعنى المشترك .  
ومما يمتحن به أن تنظر هل تحته اختلاف بالانصoul ، فإنه ان كان اختلاف تحته  
الا بالعوارض والواحق اختلاف أشخاص الناس بعوارضهم ، فليس المعنى المقوم  
جنساً .

ومما يمتحن به أنه هل ماهو جنس مقول على ذات الشيء قول مقوم غير الجنس  
بل قول الفصل لجنسه أو قول فصله نفسه ، مثل الحساس والناطق على الإنسان .  
ومما يمتحن به هل يختلف الجنس والنوع في النسبة إلى الجنس الأعلى على ما يقولون  
ان الملازمة من أنواع جنس يجعلونه المضاف ثم الشعاعية يجعلونه من أنواع الكيف

وهذا مما لا يجوز، فإن الجنس محمول على ما تحته سواء كان نوعاً أو نوع نوع وحاملاً مقوماً فإنه لا يجوز أن يكون مقوماً لنوعه ليس مقوماً لنوع نوعه، ولا يجوز أن لا يحمل الجنس الأعلى على النوع الأدنى بل أو يحمل على وجه غير وجه حمل الجنس الأعلى.

وما يمتحن به أن ينفار هل ما وضع نوعاً للجنس هو أفضل قائم لأنواع أو هو صنف لأنواع، مثال الأول أن يحمل العدد جنساً للفردية، أو الحيوان للناطق. ومثال الثاني أن يحمل الحيوان جنساً للذكر أو الأنثى، والذكورية من لوازم أنواع الحيوان لا من الفصول التي تطرأ على الحيوان أول طارئاً فتتويعه. وأقبح من هذا أن يحمل ما هو أولى بأن يكون نوعاً جنساً، وما هو أولى بأن يكون جنساً نوعاً، كمن قال « أن الانتمثال جنس الاجتماع »، وكثيراً ما ينطاع فيجعل الفصل جنساً، كمن يجعل العنق افراط محبة، وانمسا هو محبة مفرطة. وكذلك من يقول مثلاً « أن الغضائية ما هي محودة » والمحمود كالجنس للفضيلة.

ومن هاهنا يمكنك أن تمتحن الفصل أيضاً والنوع.

### في امتحان الفصل

انه قد يقع الخطأ في الحدود في استعمال النعت، فيوضع النوع نفسه مكان الفصل، فيقول مثلاً في حد النزو « انه شتم مع استخفاف » والاستخفاف ليس فصلاً لقسم الشتم، بل كالنوع له، وربما أورد فيحمل الجنس شيئاً أتقدم من الجنس.

### في امتحان الخاصة المطلقة

أما الخاصة المفردة التي ليس يراد بها التعريف، بل أن تكون محمولة مساوية غير مقومة، فقد تمتحن بامتحانات: منها أنه ينظر هل توجد لغير التي، فإن وجدت، فليست بخاصة، مثل من حمل الاضائة خاصة للآدم، وهي موجودة للبهائم والنبات.

وأيضاً ينظر هل مقابل الخاصة خاصة المتماثل ، مثل أنه ان كان من خاصة الزوج أن يكون مر به زوجاً فن خاصة الفرد أن لا يكون مر به زوجاً . فاما ما يقال من أن الموضوع اذا جعل خاصة لما لذلك الموضوع لم يجز ، مثل من يجعل الانسان خاصة للضاحك ، أو يجعل الارض خاصة للتقيل المرسل - فقول لا محصول له فان جعل الانسان على الضاحك حق ، وليس بجنس له ولا فصل ولا عرض عام ولا حد ولا رسم ، فانظر ماذا يجب أن يكون . وأما أن أحدهما أحق بالحل من الآخر فهو في غير ما نحن بسبيله .

ومن التقييد في الخاصة أن يستعمل في الخاصة الأغلب والاكثر ، فيقال مثلاً ان من خاصة النار أنها ألطف الأجسام العنصرية ، ولو لم تكن النار موجودة لكان يوجد ألطف الأجسام ولم يكن ناراً ، اللهم الا أن يعنى ألطف الأجسام الممكنة أن توجد عنصراً ، فيكون حينئذ القول صحيحاً ويكون خاصة من الجهة التي نتكلم فيها ، وان لم يكن خاصة من جهة التعريف المعلق ، لا بحسب من عرف بالبرهان ذلك . وذلك عسير .

## في امتحان يعمر الخاصة المفردة

### المعرفة في شرح الاسم

ينظر حتى لا يكون ما أورد على أحد الوجهين أخفى من المعرف أو مثله في الحقائق ، وانما يكون أخفى من المعرف إما لأنه لا يعرف الا بالمعرف واما لأنه مع كونه مستمعياً عن المعرف به في تعريفه صعب التعريف في نفسه ، مثال الاول قول من عرف الشمس بأنها « كوكب النهار » ثم لا يمكن أن يعرف النهار الا بأنه زمان طلوع الشمس ، وكذلك قول من يقول « ان الحيوان هو الذي نوعه الانسان » . ومثال الثاني قول من يعرف النار بأنها « جرم يشبه النفس » وربما كان وجود الخاصة أخفى من وجود المعرف بها مثل ما في هذا المثال أيضاً من قياس النفس الى النار .

ومثال المساوي في الحقاء المتضادات والمتضادات وأشبه ذلك ، فإنه ليس تعريف الابن بالأب أولى من تعريف الأب بالابن ، وكأنك عرفت ما يغلط به في هذا ، وكذلك ليس تعريف السواد بالبياض أولى من تعريف البياض بالسواد والأولان يعرف كل واحد منهما مع الآخر لا بالآخر ولا قبله والثانيان يعرف كل واحد منهما من غير الآخر لا بالآخر ولا قبله . ومن الخطأ أن يكون قد عرف الشيء بنفسه وهو لا يشعر ، كمن يعرفه باسم آخر مرادف ، مثل أن يقول « أن الانسان حيوان بشر » أو عرف الفرد بأنه « عدد وتر » أو قال « الشهوة توقان الى اللذيق » .

## في امتحان ينحصر شرح الاسم

ويم جميع أنواعه

فن ذلك ما يتعلق بمراعاة الجودة والصفة ، ومن ذلك ما يتعلق بالغلط في الواجب الضروري .

أما المتعلق بالجودة والصفة فنل أن يكون أهل الجنس ونحس التعريف حقه على ما علمت ، فان من حق الجنس أو ما يجري مجراه أن يورد في الرسوم وشروح الاسماء ، ثم يتبع بما بعد ذلك من خواص وأعراض وأفضول ومقومات ، وينظر هل استعمل الانفاظ ملائمة ليس فيها استعارة أو مجاز أو لفظ فيه أصعب من فهم اسم المشروح اسمه . وينظر أيضاً هل فيه زيادة لا يحتاج اليها لا بسبب المساواة ولا بسبب التعمير والاستظهار فيه ، مثل قول الفاعل في تعريف الباطم بالقول انه « أول رطوبة منهضمة في المعدة » ولا نجد الاول هاهنا فائدة البتة . وكذلك لو قال قائل « ان المعنى هو عدم البصر بالطبع » فإنه لا فائدة هاهنا لقوله بالطبع ، لان عدم القوة يكون من طبع الشيء ، ووجود القوة يكون له من غيره .

ومن التفريط والتقصير أن يكون عرف الشيء الوجودي بالعدم ، كمن يعرف القدرة بأنها « فقدان العجز » والبصر بأنه « فقدان العمى » وقوله « ان المعنى هو عدم البصر » .

## في امتحان الحد

ان امتحانات المحمول والمقوم والخاص وشرح الاسم - كلها تعتبر في باب الحد ، وتخصه امتحانات :

فمن ذلك أن ننظر هل أجزاء الحد أمور أقدم من المحدود ، والا فليس الحد بالحد المحض ، لان الحد المحض يكون بالمقومات .

ويقرب من هذا أن يكون قد أخذ الأمور اللازمة مقام المقومات .

ومن ذلك القليل أن تأتي بالفصل سلبي محض لا يشتمل على دلالة مفصلة ، فانك قد علمت أن السواب لو ازم لا مقومات كمن يحد الخط بأنه « طول بلا عرض » .

ومن ذلك أن ننظر هل وضع بدل الجنس ذميا آخر ، أو بدل الفصل ذاتيا آخر ، وهذا مما يتعاق بانحدان الجنس والفصل .

ومن ذلك أن ننظر هل وضع فيه أقرب الاجناس ، فانه لا بد من أن يترتب فيه الجنس الاقرب لي . فعمل على جميع المقومات المتراكمة ، ثم يؤتى بالفصل .

ومن ذلك أن ننظر هل أورد كل فصل قريب ، ان كان للشيء فصول مقومة معا ، مثل « الحساس » و « المتحرك بالارادة » فانه ليس أحدهما أولى بأن يدل به على النوع من الآخر .

وقد تختص بمحدود الاشياء المركبة امتحانات ، مثلا اذا فرضنا أن العدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة فان الزال الذي يقع في تدمير مدله أن يقال « ان العدالة عفة وشجاعة » فان ظاهر هذا هو أن العدالة عفة وهي أيضا شجاعة ، كما يقال « ان الانسان حي وناطق » وقد يفهم منه أن العدالة عفة وتلك العفة هي شجاعة ، أو عفة مقارنة للشجاعة ، فيكون كأن العدالة عفة بشرط أن تكون تلك العفة شجاعة ، أو بشرط أن تتنزل بالصفة شجاعة ، فيكون كأنه قال ان العدالة عفة ، وليس كذلك ، بل العفة جزء من العدالة أو شرط ، بل يجب أن يقال ان العدالة هيئة تتج اجتماع العفة والشجاعة والحكمة ، والعدالة مجموع منها .

وقد يقع الزلل بسبب بعد هذا القول، وهو أن يقال كذا هو إشارة إلى ما لا يكون لا إشارة إلى الهيئة الخاصة بذلك الجمع، الذي لا يخل تلك الهيئة التي تكون المركب هو ما هو، مثل أن يقال « أن الذات مجموع من اثنين وثلاثة »، ونفس ما به أنه لا يكون قد عرف الذات، فإنه لا بد من كل مجموع من هذه الأجزاء ما لا يخل ما نحن مجموعا على هيئة وخصه، وتقريب ومما يناسب ذلك أن تذكر في هذا القول من غير بيان ما فيه الملية وما بالقياس إلى الهيئة.

وهن الزلل في ذلك أن ينظر إلى التركيب في مثل مكان التركيب يقال « لا » « أن الهيئة تركيب من اثنين وثلاثة »، والآن التركيب تركيبا، بل التركيب، والمركب هيئة لا موالاة.

وهن الزلل في ذلك أن يجمع ما لا يجمع، مثل قول من قال « لا شيء أنه »، وذلك وعند « أو يكون الدخل في غير أجزاء متضمنة للزلل »، أن هذا القول لا يفرق بين « وبس كذا »، بل في التام، ويذهب هذا أنه يكون لا شيء من واحد والآخر، مواضع تفريق، مثل أن يزل « أن الأجزاء من حيث واحد والآخر »، ويقترن « أن يكون الكل موجودا وأن رؤيت الأجزاء بلا تركيب، أن تكون المركب من متضمنين وليس دون كل واحد منهما، ويكون أصل الكل من كل واحد من الطرفين، وفيه ب « منه أن يكون بعض ما أورد من الأجزاء من الأجزاء أو أن يكون غير ذلك مثل أن يقال « أن الزلل هو الذي هو من الأجزاء ».

في تفسير قوله تعالى: « والذين آمنوا واتبعتهم أحباؤهم » (١)

انه قد يحتاج في الله لما إلى التام من الأجزاء، فيكون قوله تعالى: « والذين آمنوا واتبعتهم أحباؤهم » (١) فلا معنى - كل لفظة مفرد يدل على معنى واحد، فيكون قوله تعالى: « والذين آمنوا واتبعتهم أحباؤهم » (١) يقارن ذلك المعنى من الأجزاء الثلاثة، مثل « واتبعتهم ».

وأما الكلمة - فهم التي يكون في كل شيء من الأجزاء، التي هي الأجزاء.

المذكور، مثل قولك «ضرب» فانه يدل على معنى هو «الضرب» وعلى شيئين آخرين: أحدهما نسبته الى موضوع غير معين، والثاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماض، وأما «أمس» فليس يدل على شيء وعلى ذلك الزمان الخارج، بل الشيء الذي يدل عليه نفس الزمان. وأما «التقدم» فليس يدل على معنى وعلى زمان مقارن له، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى، فكذلك أمس والتقدم اسم. وأما الأداة — فهي اللفظة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل، بل على نسبة وإضافة بين المعنى لا يحصل المقارنة بما أضيفت اليه، مثل «في» و«لا» فلذلك اذا قيل «زيد في» لم يكن نافعا في معنى ما لم يقل «في الدار».

وأما القول — فهو كل لفظ مؤلف لجزئه معنى. ومنه (قول تام) ومنه (قول غير تام).

والقول التام، هو الذي كل جزء منه دال دلالة محصلة. مثل المؤلف من الاسماء وحدها أو من الاسماء والافعال.

والناقص، ما هو مؤلف من جزئين: جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة. مثل المؤلف من أداة وشيء آخر. مثل تولك «لإنسان» أو «في الدار» وقولك «ما صبح» فان هذه قد ألحق بالدال منها شيء ناقص الدلالة فلم يرفعه عن درجة البساطة رفعا كبيرا. وكذلك اذا قلت «زيد» فقد تمت اداة (١) تنجي معنى لا محالة مقرونة بزيد. فهذه ليست أقوالا تامة. واسكنها في جملة الأقوال لا محالة.

وهاهنا ألقاها تستعمل تارة استعمال المفردات النامية الدلالة. وتارة استعمال المفردات الناقصة الدلالة. مثاله اذا قلت «هو» أو «موجود» فقد تدل به دلالة الاسم ثم تقول «زيد هو كاتب» و«وجود كاتب» فتستعمله تابعا ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد: «هو» و«الموجود» ما يراد بالاسم، بل أردت به تابعا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول «زيد على وفي» وكذلك قول تارة «زيد كان» وتريد: «كان» وجوده في نفسه فيكون السكام تاما

(١) في الأصل: تقدمت كرة، ويقرب، أن يكون (كرة) معرفة من (أداة).

وتارة تقول « زيد كان كاتباً » فتدخل كان على أنها تابعة ورابطة .  
 فقد بان أن بعض الأسماء والأفعال قد يدل بها دلائل ناقصة . فانك إذا قلت  
 « كان كاتباً » لم تدل بالسكون على المعنى ، بل بالكتابة . لكنك دلت على زمان شيء  
 لم تدكره بعد . وأمثالها تسمى كلمات زمانية .







طالعة قضية في نفسه وقولك فالتهار موجود قضية أيضاً وقد وصفت احداها بالآخرى ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل (شرطية متصلة) و(ونمية).

واما أن تكون النسبة نسبة المفارقة والعناد والانفصال مثل قولك « اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون هذا العدد فردا » فان قولك هذا العدد زوج وقولك هذا العدد فرد - كل في نفسه قضية . وقد قرن بينهما مباينة ومماندة ومخاحرة . ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل ( قضية شرطية منفصلة ) .

وكان الواجب بحسب لغة العرب أن تكون الشرطية هي المتصلة . فانك تجد هناك شرطا موضوعا وجزأ مرادفا . لكنهم يسمون المتصلة أيضا شرطية وكانهم يعنون بالشرطية ما يباحق فيه بقضية من القضايا زيادة تخبرنا عن أن تكون قضية وتجعلها جزء قضية . ألا ترى أنه كان قولك « الشمس طالعة » قولا صادقا وكاذبا . فاما ألحقت به الزيادة فقلت « ان كانت الشمس طالعة » فحرفت القضية فصارت غير قضية حين زال عنها أن تكون صادقة أو كاذبة ؟ وكذلك كان قولك « النهار موجود » قولا صادقا أو كاذبا فلما ألحقت به الزيادة فقلت « فالتهار موجود » فحرفت القضية فصارت غير قضية ، فان قولك « فكان كذا » - مع الفاء اذا لم تاف وعني بها معنى -- لا صادق ولا كاذب . وكذلك قولك « هذا العدد زوج » وقولك الاخر « هذا العدد فرد » قد حرف كل واحد منهما إلحاق لفظة « اما » به عن أن يكون صادقا أو كاذبا .

وكل واحد من هذه الاجزاء الاربعة قد تهيأ بما ألقى به لاني يكون جزءا قضية . يهوا يدور الفرس نازعة الى الجزء الآخر . فكان من شرط كل واحد من أجزاء هذه القضايا في أن يتم بها الكلام أن يردف بالآخر . لكن المقدم من المتصل مقدم في نفسه والتالي فيه تال في نفسه لا بالوضع . ولا كذلك في المتصل . بل ذلك في بالوضع . وقد عرفت أنهما وان كانا مؤلفين من أكثر من قضيتين قد امتثلت القنيتين فيهما عن أن تكون في نفسها قضية . فليس تأليفهما من قضائيا هي بالفعل قضائيا بل قد امتثلت فيها القضايا عن أن تكون قضائيا بالفعل . امتثلت صاحبها لاني قد عرفت أن

يكون في نفسه قضية واحدة بالفعل . وكل متصلة قضية واحدة بالفعل . وكل منفصلة أيضا قضية واحدة بالفعل . الا أن تركيبها من قضايا قد استحال بسبب التركيب عن كونها قضية ، وإذا أزيل عنها التركيب بقيت قضايا مجردة . ولا كذلك أجزء القسم الاول من أقسام القضية .

وذلك القسم الاول قد وجد بحسب لغة العرب اسما يابق به . فلنسم كما سموا ولنسم المتصل ( المجازي ) ولنسم المنفصل كما سموا . ونجد للحملي جزئين : أحدهما حامل واسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا « زيد » والثاني (محمول) كقولك في مثالنا « كاتب » .

ونجد للمجازي جزئين : أحدهما شرط واسمه المشهور (مقدم) كقولك في المثال « ان كانت الشمس طالعة » والآخر جزاء واسمه المشهور (تال) كقولك في المثال « فالنهار موجود » .

وفي كل واحدة من هذه الاجناس اثبات ونفي . فالاثبات يسميه قوم (إيجابا) والنفي (سلبا) . والاثبات في الجملة أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك « زيد كاتب » والنفي فيها أن تحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك « زيد ليس بكاتب » والاثبات في المتصلة المجازية أن تحكم باتباع جزاء لشرط مثل قولك « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » والنفي فيها أن تحكم بلا إنباع جزاء لشرط مثل قولك « ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود » .

والاثبات في المنفصلة أن تحكم بانفصال تال عن مقدم مثل قولك « اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون هذا العدد فردا » والنفي فيها أن تحكم بلا انفصال تال عن مقدم مثل قولك « ليس اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون متقسما بتساويين » .

وجميع ذلك قد يكون كلياً وقد يكون بضمياً وقد يكون مهنلاً . والكلي في الجملي هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكماً على كل واحد من الموضوع الحامل من قولك في الإيجاب « كل انسان جسم » وفي السلب

« ليس أحد من الناس بطائر » . وفي المجازي هو أن يكون الحزاء جزءا لكل فرض للشرط مثل قولك « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » وفي السلب بخلافه مثل أن تقول « ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود » وفي المنفصل هو أن يكون انفصال التالي في الموجب صادفا عند كل فرض لانه قد سلم مثل قولك « دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا » وفي السلب كذلك « عند كل وضع له كقولك « ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون منقسما بمتساويين » .

والبعض في الجزئي في الحلي هو أن يكون الحكم انما حكم به . . . ايجابا كان أو سلبا . . . على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك في الايجاب « بعض الناس كاتب » وفي السلب « بعض الناس ليس بكاتب » وفي المنفصل أن يكون الاتباع محكما به في الايجاب أو محكما بنفيه في السلب عن بعض أوضاع المقدم مثل قولك في الايجاب « قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالجو متين أو فالهوى طالع » وفي السلب « ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصبح » . وفي المنفصل على قياسه أيضا : أما الايجاب فمثل قولك « قد تكون الحلي إما دقا وإما بلفمية لازمة » وذلك في بعض الاحوال حين لا يشمل غير الوحيين ، وفي السلب مثل قولك « قد لا تكون الحلي إما دقا وإما ربعا » وذلك في بعض الاحوال حين تكون ثنائية وفي كل يومين مرة .

والحامل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميته المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة واحدة وقد تسمى (سورا) ، مثاله في الحلي : أما الموحبة فقولك « الانسان كاتب » وأما السالبة فقولك « الانسان ليس بكاتب » .

وفي الحليات قضية تسمى (مخصوصة) وهي أن يكون الموضوع أمرا شخصيا واحدا بالعدد مثل قولك في الايجاب « زبد كاتب » وفي النفي « زبد ليس بكاتب » ، ولأن الحلية أقل القضايا تركيبا لحري أن يقدم القول فيها ويحتقأ استواليا .

## في تحقيق الموضوع

في الحلبي

إذا قلت بـ جـ فعناه أن ما يوصف بأنه بـ وفيه ض أنه بـ سواء كان موجودا أو ليس بموجود ، يمكن الوجود أو تمتع الوجود ، بعد أن يجعل موصوفا بالفعل أنه بـ من غير زيادة كونه دائما بـ أو غير دائم — فذلك الشيء موصوف بأنه بـ . وعلى قياسه في السلب .

واعلم أن الموضوع قد يكون مفردا مثل « الانسان » وقد يكون مؤلفا مثل « الحيوان الناطق المسائت » وانما يكون كذلك إذا كانت قوته قوة المفرد . ومن المؤلفات ما يكون جزء منه حرفا في مل قولك « غير بصير » أو « لا بصير » فذلك أن تضع بدله لفظا مفردا كـ « الأعمى » وكذلك لك أن تجعله محكوما عليه بالايجاب والسلب .

## في تحقيق المحمول

في الحلبي

إذا قلت بـ جـ فعناه ان كل ما يوصف بـ بـ فذلك الشيء موصوف بالفعل أنه جـ من غير زيادة أنه موصوف به دائما أو غير دائم أو عندما يوصف بأنه بـ أو وقتا آخر ، معينا كان أحد الوقتين كالسكوف للفر أو غير معين كالنفس للانسان ، فان جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنه جـ لأن هذا أعم من كونه موصوفا دائما أو غير دائم ومن كونه موصوفا بذلك عندما يوصف بـ بـ أولا عند ذلك فقط ، وكل ما يزداد على هذا فهو أخص من هذا ، وان كان لفظ لغة ما يوجب ذلك أو يوجب أنه يكون للوقت ، الخاص فتكون تلك الالة ليس فيها حمل كما يستحقه المعنى نفسه ، بل أخص منه . وكذلك القول في السلب .

وتكاد اللغات تقضي في عاداتها اذا قيل ب ج أنه ج عند ما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه ( قضية مطلقة ) فان اشترط فيها في النفس ما يخرج الضرورية الحلقية التي نذكرها منه ويم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحا مادام الذات موجودة ، بل وقتا ما أو بشرط وحال ( وجودية ) .

والناس لا يفرقون في زماننا بين المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أن ب ج مادام موجود الذات ضرورية وما يكون المفهوم منه مادام موصوفا بأنه ب لازمة ، فان اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مباينة للضرورية ، فلنخص باسم ( الازمة المشروطة ) ، وبينهما فرق . فانه فرق بين قولك « المنتقل متغير ما دام موجود الذات » أي الشيء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير ما دام موجود الذات ، وبين قولك « ان الشيء الموصوف بأنه منتقل متغير مادام منتقلا » وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة ، ولنسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفا ب ب من غير دوام ذلك ( طارئة ) ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان ( مفروضة ) وما كان وقته غير معين ( منتشرة ) ولنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر ( وقائية ) لينسرك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي . وكذلك فافهم في السلب .

وقد يكون المحمول أيضاً مفردا ويكون مؤلفا ، على نحو ما قيل في الموضوع .

### في تحقيق القضية الحملية بأجزائها

القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى : أحدها معنى الشيء الذي هو ( الموضوع ) والآخر معنى الشيء الذي هو ( المحمول ) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي انما تؤلف منها قضية . فانه ليس كون الانسان انسانا هو كونه موضوعا ، ولا كون الحيوان حيوانا هو كونه محمولا ، بل ذلك لعلاقة بينهما ، وربما دل عليها لفظ ثالث قليل « الانسان هو حيوان أو يكون حيوانا » أو غير ذلك ، وقد سبق ( راجع ) .

وإذا كان المحمول ما يسميه النحويون (فعلا) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «يضرب» فإن هذا لا يجوز إلى ادخال رابطة ، وذلك لأنه يتضمن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معين ، ويقرب منه الاسم المشتق مثل «الضارب» و «القاتل» .

## في تحقيق إيجاب الحملي

قد فهمت ذلك في الأمثلة المذكورة .

## في تحقيق السلب الحملي

اعلم أنك تحتاج في السلب أن تسلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع ، فلذلك ان كانت القضية الالائية — اذ قد ذكر فيها الرابطة — تحتاج أن تاحق حرف السلب بالرابطة فتقول «زيد ليس هو بما قل» فان لم تفعل هذا بل قلت «زيد هو ليس بما قل» دخل هو بين «زيد» وبين «ليس بما قل» دخول رابطة الاثبات فجعل الحكم اثبات الداخلة فيه حرف النفي فأثبت الالاف عليه على زيد لان «هو» للربط لا لفصل الربط ، فهذا هو الذي نعرفه في هذا الموضع .

وأما هل هذا الاثبات يخالف في النفي لذلك السلب أولا يخالفه ويلزمه في الصدق والكذب فهو بحث آخر .

وليس يجب اذا كانت إحدى القضيتين مخالفة للأخرى في الاثبات والنفي أن لا يكون بينهما نصادق وتوافق وتلازم ، ولا التصادق والتلازم يقتضي أن يكون حكمهما في جميع الوجوه مختلفا ، فكثيرا ما تلزم موجبة سالبة وسالبة موجبة لروا مما كسا وغير مما كس .

اسكنك يجب مع ذلك أن تعلم أن المحال الوجود يكذب عليه مثل هذا الحكم الثاني ، فان محال الوجود لا يحكم عليه بآثبات البتة ، وهو وجود حكم له ، الا اذا فرض كأنه ليس ، بمحال الوجود ، وكيف يحصل للمحال حاصل أي حاصل كان ، بل إنما

يصح عنه سلب كل شيء ، وقد يقبل عليه مثل هذا الحكم لما يروم ذلك من مطابقتها  
للسلب الحق . لكن التحقيق يمنع ذلك .

وأمثال هذه القضايا التي يحكم فيها بالإيجاب معنى نفي يسهونها (معدوليات)  
ويسمى اللفظ الذي يدل على خلاف المعنى الوجودي متسل « عين الانسان »  
(لفظا غير محصل) وربما كان في اللغات لها مواضع استعمالات أخص مما ذكرنا  
فربما قيل « نايينا » (١) وعني به الأعمى عادم البصر ومن شأنه أن يبصر فلم يقع  
على كل مساوب البصر ، وربما قيل خلاف ذلك اصطلاحات مخصصة بحسب الوضع  
لا بحسب ما يوجب الطبع . والذي يوجب التابع ونفس الامر فهو ما قلناه .

وأما اذا كانت القضية غير ثلاثية ، أعني ثنائية فقط لم تذكر فيها الرابطة  
استثناء ، لأن محمولها كلمة أو اسم مشتق اشتقاقا يتضمن النسبة المذكورة على حسب  
اللغة أو لم تذكر اختصارا . فان حرف الساب لا يقرن الا بالمحمول . وليس مرادنا في  
هذا الموضع أنك يجب في كل موضع أن تقرر حرف الساب بالرابطة أو بالمحمول ،  
بل نقول ان النفي هو ذلك ، فاذا لم يكن لها تابع آخر قرنت بهما وان كان لها تابع  
قرنت بهما يكون قرنه به أولى على ما سنصفه ، فيكون قرناك بذلك الشيء رفعا وسابا  
للربط ولله عمل أيضا على الوجه الذي دل عليه الشيء الرائد الآخر ان قرن بالمحمول  
والموضوع ، فانك ستعلم من قريب أنه قد يدخل على هذه الأصول الثلاثة داخل  
آخر لا غرض ومكان .

(١) كلمة فارسية مركبة من « نا » النافية بمعنى « غير » ومن « يا » وهي مثل « بين »  
بمعنى « البصر » وكلاهما مما بمعنى « الأعمى » . وتأني مركبة في عالمي الله . والإيجاب بمعنى  
« الحامل » و« المعارف » على طريق المحاز.





في تحقيق الكلي الموجب

في الحملات

أما السكينة الموجبة المطلقة التي هي أعم في مثل قولنا كل ب ج فعنائه كل واحد مما يفرض أنه بالفعل ، من غير أن يشترط أنه دائماً بالفعل أو غير دائماً ، موصوف بأ ب فذلك بعينه موصوف بأنه ج بالفعل من غير بيان شيء .

وأما السكينة الضرورية فتتل قولك بالضرورة كل ب ج أي كل واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب سواء كان يوصف دائماً أنه ب أو غير دائم أنه ب فهو موصوف بأنه ما دام ذاته موجوداً فهو ج مثل قولك « بالضرورة كل متحرك جسم » .

وأما اللازمة فهو مثل قولك « كل ب ج » بضرورة قلت أولم تقل ، أي كل موصوف — دائما أو غير دائم — بأنه ب فما دام موصوفا بأنه ب — لا مادام ذاته موجودا — فإنه موصوف أيضا بأنه ج .

وأما الموافقة فمثل قولك «كل ب ج» أي عند ما يكون ب فيكون ج. من غير زيادة أنه يكون كذلك دائما مادام ب أو غير دائم.

وأما المفروضة فمثل قولك « كل قرينكسف » أو « كل كوكب يطالع » .

وأما المنتشرة فمثل قولك « كل انسان يتنفس » .

وأما الحاضرة فمشل قولك « كل انسان مسلم » في الوقت الذي يكون انتق  
ذلك فلا انسان كافر . ولا يبعد أن يصدق في أمثال هذه القضايا أن يقال « كل  
حيوان انسان » ، لو كان في وقت من الاوقات كذلك . وشروط هذه القضية الوقتية  
في الايجاب أن يكون الموضوع موجودا . وأما الوجودية فما يعم جميع المالا ضرورية  
فيها حقيقة .

## في تحقيق السكلي السالب

### في الحملات

اعلم أن المطلقة من السالب السكلي ليس له في لغتنا لفظ يطابقه ، وإن فهمنا له لفظاً وجدناه قولنا « كل انسان لا يكون كذا » و « كل ب لا يوجد ج » مع أن هذا يوهما أنه لا يوجد ج ما دام موصوفاً بأنه ب . وأما « لاشيء من ب ج » فهو شديد الابهام لذلك ، اذ كان السلب في القضايا يوم العموم في الاشخاص والازمان اذا كان منكراً ، وليس كذلك في الايجاب ، وما يجزي أن كان كذلك ، اذ كان السلب من حقه أن يكون طارئاً على الايجاب بعده وأن يطأ عليه رافعاً له ، ولا يرفعه مالم يقتض العموم ، فذلك قصد به التعميم في النيات والعادات ، اسكنا نعلم أن نفس السالب لا يوجب زيادة معنى على السلب الذي يعم الدائم وغير الدائم والموقت وغير الموقت .

فأما السالب السكلي الضروري سواء جعلته قولك « بالضرورة كل ب ليس ج » أوقات « لاشيء من ب ج » فعناه كل واحد مما يوصف ب ب كيف وصف وأي وقت وصف فانه مسلوب عنه مادام موجود الذات انه ج ، ولا يوهمك أن لفظ كل يوجب الايجاب ، بل يوجب العموم فقط ، فان أوجب به ذلك فهو ايجاب وإن سلب فهو سلب .

وأما اللازمة فمثل قولك « لاشيء من ب ج » اذا لم تكن مادام موجود الذات عنيت مادام موصوفاً بأنه ب فقط .

وأما الموافقة فان لا تشترط في السالب المذكور عموم أوقات كونه ب ، واللغة لا تطيع في ايراد المثال لهذا .

وأما الوقتية فكذلك في مثل الحال التي جعلنا منها مثال الموجبة « ليس أحدهم من الناس بكافر » وفي هذا الموضوع لا يجب أن يكون الموضوع موجوداً لامتناعه من سلب عنه ، فانه اذا اتفق في وقت من الاوقات مثلاً أن « لا يكون شيء من الناس كذا »

موجودا» فصحيح أن تسلب القمر عن المنكسف فتقول «ليس الى الآن شيء مما هو منكسف بقمر» من غير أن يكون ذلك عاما لكل وقت . وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك «ولا أحد من الناس بحيوان» اذا كان وقتا ما مثلا لا انسان فيه البتة ، فلم يكن حينئذ انسان حيوانا ، وكيف يكون حيوانا وهو غير موجود .

### في البعضيتين الجزئيتين

يجب أن يعلم أن البعضيتين الموجبة والسالبة على أحكام الكائنين في كل شيء .  
الا أن الحكم على جهته انما هو في البعض فقط ، وذلك لا يمنع أن يكون الباقي كذلك أو مخالفا له في الايجاب والسلب وفي غير ذلك من الضرورة والازم والموافقة والوقعية .

وتخص البعضيات أنه يكون فيها مقدمة دائمة الحكم ، وليست بضرورية الحكم لانها يكون اتفق لما سميت به الحكم الممكن مادام الموضوع موجود الذات لاسيما في السلب . وقد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة ، ولتسم (الدائمة مطلقا) و يكون مادام موصوفا بأنه ب مثلا ولتسم (الدائمة المشروطة) .

### فيما يلحق القضايا من الزوائد

ان كل قضية فاما أن تكون ذات موضوع وتحول فقط مهملة أو مخصوصة ، واما أن يكون هناك محصر وتدخل اللفظة المحصورة مثل «كل» أو «لا شيء» و «بعض» أو «لا بعض» .

وأیضا اما أن تكون لها في نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان مادفا أو كاذبا وتسمى (سببة) مثل أن نقول «ريد يجب أن يكون كاتباً» أو «يمكن» أو «يمنع» . واذا لحقت الجهة العضية سميت (رباعية) . ومن العبارة على

الجهات أن يقال « بالضرورة كذا » أو « ليس بالضرورة » و « بالامكان كذا » أو « ليس بالامكان » . أو يكون مطلقا بلا شرط .  
وكل واحد من الضرورة والروم والوقعية جهة لكنه ربما كان ترك الجهة من بعضها دليلا على الجهة .

ومعنى قولنا « بالضرورة » أن يكون الحكم مادام ذات الموضوع موجودا ، ومعنى « الامكان » أن يكون الحكم غير ضروري في نفسه ، لافي الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له ، ولا في عدمه عنه فيجوز أن يعدم عنه ثم سنفصل هذا .

### في تحقيق المقدمة المطلقة

المقدمة المطلقة « قد يقال للمقدمة اذا حكم فيها بالمجهول بإيجاب أو بسلب من غير زيادة شرط البتة » وهي أعم من الضرورية ومن التي ليست بضرورية وتنفرد الضرورية بمفارقة ما هو عام لها هو خاص ، فان الضرورية هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة . وتنفرد الممكنة التي هي أخص بالمنطق بأنه لا بد فيها من وجود اما دائما واما وقعا . وهما أو غير معين ، وهذه الممكنة يجوز أن لا يوجد موضوعها الحكم الممكن البتة مادام موجودا .

وقد يقال (معلقة) لما لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من محو أو خصوصه ضروريا مادام ذات الموجود موضوعا وان كان قد يكون في بعضه ضروريا مثل قولك « كل أسود فهو ذولون جامع للبصر » فنه ما هو أسود مادام موجود الذات فيكون ذالون جامع للبصر مادام موجود الذات ، ومنه لا يجب أن يكون أسود مادام موجود الذات ، فلا يجب أن يكون ذالون جامع للبصر مادام موجود الذات . وقد يقال (مطلقة) ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريا شي من موضوعات الموضوع ، أي ما يقال عامه الموضع ، بل يكون مخصصا لهذا .

مثل أن تقول « أن كل منكسف فهو فاقد للضوء المستعار » وليس شيء منكسفا دائما مادام موجود الذات ، أو مثل أن تقول « كل مريض فهو ناقص القوة » وهذا الوقت قد يكون وقت كون الموضوع موصوفا بما وصف به ، وقد يكون وقت ما معين ككون القمر منكسفا وقتا معينا وقد يكون وقتا غير معين ، مثل كون الانسان متمسكا . وأما الذي يقال في جانب المحمول بشرط مادام المحمول محسولا فهو كلام صحيح لا غنى له فيما نحن فيه .

وقد يذهب قوم في قولهم (المطلقة) الى الزمانية التي أشرنا اليها ويعملون وقتها زمانا ما يفرض ، لاسيما حاضرا ، ولا يمتدون غير ذلك ، لكنه قد يلزم مع وضعهم أن يكون قولنا « كل انسان حيوان » من حيث التصديق به ليس ضروريا ، فانه قد يكذب اذا كان الناس معدومين ، فحينئذ لا يكون ولا واحد مما هو انسان المحمول عليه أنه حيوان ، وكيف يكون حيوانا وليس موجودا وانسانا ، فنصير هذه القضية عندهم من القضايا الممكنة .

### في تحقيق المقدمة الممكنة

قد يقال (مقدمة ممكنة) اذا كان الحكم فيها غير ممتنع سواء كان مع ذلك ضروريا واجبا أو غير ضروري ولا واجب .

ويكون (الممكن) بحسب هذا الاعتبار تقسم الاشياء اليه والى مقابله (المتنع) فقط . وتقسم الى (الواجب) و (الممكن) الآخر ، ليس قسمة الاسم المشترك كما يظنه الذين لا يعلمون ، بل قسمة معنى جامع ، وهو ما اجتمعا فيه من البايئة في المعنى للممتنع .

وهذه المقدمة الممكنة تدخل فيها الضرورة والمطلقة بأصنافها والممكن الآخر الذي سيخبر عنه دخول الأمور التي هي أخص معنى في الأمر الذي هو أعم معنى . وهذا الممكن هو الذي اذا قيل ليس بممكن وعني بالممكن المساوب كان معناه هو ممتنع .

وقد يقال (مقدمة ممكنة) ويعنى بها أن الحكم فيها غير ضروري هو ولا تقيضه أعني الضروري الذي أو مانا اليه، فيكون هذا أخص من ذلك، ويخرج منه الواجب الضروري، ويدخل فيه المطلق وما فيه ضرورة بشرط وقت أو حال وليست ضرورية مطلقة، ويدخل فيه الممكن الذي هو أصدق من هذا حدا وهو الذي لا وجوب الوجود فيه أولتقيضه الوجود المطلق والوجود بحسب شرط أو وقت فيجوز أن يخلو الموضوع عن ذلك الحكم دائما من غير وجوب خلوه دائما وجواز أن يوجد لموضوع ما وقتا أو دائما وجودا اتفاقيا، مثل «ان يكتب زيد» .  
ويقال (ممكن) لأخص من الجميع وهو هذا الآخر الذي لا ضرورة فيه مطابقة ولا بشرط .

وقد يقول قوم (ممكن) ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت فيه الحكم على أنه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة اما مطابقة واما بشرط .  
وأما الحال ولا تبالي فيه سواء كان الشيء موجودا أو غير موجود، وهذا أيضا اعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه اسم (الممكن)، اسكن الأصول ما أشرنا اليه .  
وقد حسب قوم من ضغفاء النظر أن من شرط الممكن أن لا يكون موجودا في الحال فيكون قد وجب من حيث وجد في الحال، ولم يعلموا أنه ان صار وجوده واجبا . لأنه حصل موجودا في الحال . فيه سير لا وجوده واجبا لأنه حصل لا موجودا في الحال، فما بالهم يهربون عما يعطيه الوجود في الوجود ولا يهربون عما يعطيه الوجود في اللاوجود وهو الامتناع، وليس اذا صار الشيء موجودا فقد صار واجبا الا أن يؤلف فيقال «الموجود مادام موجودا فهو واجب أن يكون موجودا» أي بشرط مادام موجودا، وفرق بين أن تقول ان الموجود يجوز لو لم يكن موجودا أو ليس واجبا ان كان موجودا وبين أن تزيد فتقول مادام موجودا وكل ما هو ممكن الوجود فانه اذا وجد كان واجبا أن يكون مادام موجودا، وذلك لا يمنع كونه ممكنا في نفسه على أنه أيضا اذا كان موجودا وجب أن يصير واجبا، فليس يمكن أن يصير واجبا أبدا دائما بل واجبا في وقت، وذلك لا يمنع الممكن المدام ولا الممكن الخاص، اللهم الا

فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقفة ومشروطة ، ولا يمانع الممكن الذي هو أخص ، فانه يكون باعتبار نفسه ممكنا أخص وباعتبار شرط يضاف اليه واجبا ، فيكون ممكنا من غير الوجه الذي يكون منه واجبا : فيكون ممكنا من أنه لو ترك وطباعه وطباع الموضوع لم يجب أن يوجد له البتة وجاز أن يخلو عنه الموضوع البتة ، اذ ليس في طابع الموضوع ما يقتضي وجوده له ولا في طابع المحمول أن تكون ماهيته تقتضي وجودها دائما للموضوع أو وقتا ما ، لكنه قد يعرض شيء من خارج يوجب ، فضلا عن أن يوجد ، ويكون وجوبه من حيث أن ذلك المارض عرض فأوجب ، وقد علمت أن من علق الضرورة والامكان بمحصنة القضية وعاق الحصر بوقت ما جاز أن يكون قولنا « كل انسان جوهري » ممكنا أن يكذب ، وقولنا « كل لون سواد » ممكنا أن يصدق .

### في التناقض

اعلم أن من حق السلب أن يرفع الايجاب ولا يصدق معه ، وأنه اذا كذب الايجاب أن لا يكذب معه ، فان الشيء لا يخرج من الايجاب والسلب اذا وثقا على التقابل الحقيقي ، فكان السلب انما يسلب الشيء من جهة ما أوجب عليه .

اسكنه قد يتفق أن لا يقع السلب متساويا للايجاب من الجهة التي وقع عليها الايجاب ، فيتم حينئذ أن يكون الايجاب والسلب صادقين معا أو كاذبين معا ، واذا وقع الايجاب والسلب على ما ينبغي لهما من التقابل ، فوجب ضرورة اذا صدق أحدهما أن يكذب الآخر ، واذا كذب أحدهما أن يصدق الآخر ، وبالجمله امتنع أن يصدقا معا أو يكذبا معا ، فذلك هو التناقض .

فالتناقض - « هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب يلزم منه أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا » .

فالقضايا الخصوصية يمكن في شرط تناقضها أن تراعى أحوال الحل والوضع ، وأما غيرها فقد تراعى فيها أيضا أحوال معان داخلية عليها مثل الانفظة الحاصرة ومثل

الجهة . فأول ما يجب أن يراعى فيها هو شرائط الحمل من القوة والفعل والكل والجزء والاضافة والشرط والمكان والزمان وغير ذلك مما عددناه في الفن الذي فرغنا عنه .  
والهم أن تراعى لفظة المحمول والموضوع وغير ذلك ، ويحذر أن لا يكون وقوعه في التضييقين وقوع اللفظ المشترك ، بل وقوع اللفظ المتواطىء .

ووقوع اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشئتين أو على الاشياء بسموع واحد وتختلف مفهوماته في كل واحد ، مثل «النور» على المسموع والمفعول و«العين» على الديفار ومنبع الماء .

ووقوع اللفظ المتواطىء هو أن يكون الوقوع بالمسموع والمفعول معاً مثل وقوع لفظ «الحیوان» على الانسان والفرس .

فاذا اتفقت القضيتان في مفهوم الاجزاء التي منها تولف ، ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بعينه وضافة المحمول وزمانه ومكانه وكونه بالقوة أو بالفعل واحداً ثم أوجب أحدهما وسلب الآخر كان في المخصوصة تقابل حقيقي . ووجب أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر . وأما اذا خالف شيء من ذلك لم يجب ، مثل أن يقول أحدهما «زيد فاسخ» والآخر «ليس بناسخ» وعنى زيد غير ما عنى الآخر أو بالناسخ غير ما عناه ، أو قال الكأس الواحدة مسكرة وعنى بالقوة وقال الآخر ليس بمسكرة وعنى بالفعل ، أو قال فلان عبد أبي الله وقال مقابله ليس بعبد أبي لآدمي ، أو قال أحدهما الزنجبي أسود أي في بشرته وقال الآخر ليس بأسود أي في لحمه ، أو قال أحدهما ان النبي صلى إلى بيت المقدس وأراد في وقت وقال الآخر النبي لم يصل إلى بيت المقدس وأراد وقتاً آخر ، أو قل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان أو شرط إطلاق أو تقييد وغير ذلك . فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الایجاب والسلب ، وهو التناقض بالحقيقة .

فأما اذا كان هناك لفظة حاصرة ولم يكف ماؤها أنا إليه ، بل أحتجج أن تراعى أشياء أخر فانه اذا اتفقت القضيتان في كمية الحصر واختلفتا في كيفية الایجاب والسلب جاز أن تكذبا جميعاً ومجاز أن تصدقا جميعاً .



فأما كيف تكذبان جميعا فذلك اذا كانتا كليتين وكانت المادة ممكنة ، مثل قولنا « كل انسان كاتب » ، « ليس ولا واحد من الناس بكتاب » . وأما اذا كانت المادة واجبة فتكون السالبة لاحالة كاذبة ، مثل ما في قولك « كل انسان جسيم » « ليس ولا واحد من الناس بجسم » وان كُنت ممتعة فتكون المثبتة لاحالة كاذبة مثل ما في قولك « كل انسان حجر » ، « ليس ولا واحد من الناس بحجر » .  
وأما كيف يمكن أن تصدقا معا فذلك اذا كانتا جزئيتين وكانت المادة ممكنة أيضا ، مثل قولنا « بعض الناس كاتب » ، « ليس كل انسان أو ليس بعض الناس كاتباً » .

وأما الحال في الواجبة والممتعة فذل ما قيل .

ومن شأن الناس أن يسموا المكائين المختلفين في الايجاب والسلب مع وجود شرائط التقابل المذكورة في الخصوصات ( متضادتين ) ، والجزئيتين النظيرتين لهما داخلتين تحت انقضاء ، ثم يحسن لهم اعتبار التقسيم والتركيب أن يراعوا أقساماً أخرى لا يتنعم بها .

والمستبعد بما بيناه سرّيع التفتن للقضاء بالفصل بينهما وبين حال القضيةين المتفتتين في كيفية الايجاب والسلب المختلفتين في الحصر وتسمى ( متداخلتين ) . وأنت لا عذر لك في أن لا تقضي فيها بالفصل . فأما اذا صارت القضايا معتبرة من جهة الجهات ، وجب سينئد أن تعتبر لما في التناقض شروطا واعتبارات أخرى . وليس ما يظن أن هذا الذي قيل كاف فيما لاجهة ضرورة أو امكان معه ، بل هذا كاف في بعض ما يخرج عنهما .

ومن الواجب أن تنظر كيف يقع التناقض في الحالي عن الضرورة والامكان الذي لا ضرورة فيه ايجابا ولا سلبا . فان مراعاة التناقض في هذا الحالي وان رجع الى الشرائط المذكورة فان لذلك الرجوع تفصيلا لا يعني عنه البيان السالف المجهل . ولنبدأ ولنبين بالتناقض في المطلقة العامة المذكورة أولا .

## في تقييد المطلقة العامة الأولى

إذا كانت موجبة كلية

إذا قلنا كل ب ج بالاطلاق الاعم فليس كل ما يكون جزئيا سالبا مطلقا يكون مناقضا له . لانه لا يمكننا أن نراعي الزمان بينهما على ما يجب ، فانه يجوز أن يكون الكلبي الموجب صادق الحل في كل شخص زمانا ما أو حالا ما غير عام وأن تكون الأزمنة شتى ومختلفة في كل واحد . فإذا أوردنا الجزئية السالبة ودللنا به على سلب عن بعض ولم يشتمل الاعلى هذا جاز أن يكون ذلك السلب سلب مطلق غير دائم أو يكون في زمان غير شتى من الأزمنة التي كان فيها الايجاب حقا سواء كان الزمان في جميع الاشخاص واحدا أو كثيرا مختلفا . وإذا كان كذلك يجب أن يكذب هذا السلب ان صدق الايجاب . ولا يمكنك أن تفرض الزمان واحدا ، فليست الجزئيات المنضممة في قولك كل ب ج زمانها واحدا . وربما لم يمكنك أن تفرض الأزمنة متشابهة حتى تكون كلها متلا ربعا أو وقت كسوف القمر حتى تجعل السلب في الجزئي غير ذلك الواحد أو غير تلك المتشابهة ، فأن أمكنك ذلك فحينئذ تكون الجزئية المشروط فيها ذلك الزمان وذلك الحال تقيضا مثلا كما تقول كل شجرة جوز فانها في صميم الشتاء معتبرة . وكذلك ان كان شرط غير الزمان ، لكن هذه القضية اما أن تكون بعض القضايا المطلقة التي نحن في وصفها ولا يكون الحكم في التناقض فيها حكما في كل قضية مطلقة ، واما أن نكون قد عرفت وسمه لم حالها من بعد ، لكن غرضنا أن نعرف تقييد المقدمة المطلقة العامة غير مخصصة بشرط فنقول :

إنه لا يمكن مراعاة زمان جزئي مخصوص أو حال جزئية مخصوصة وجب أن يكون إرادنا التقييد مراعي فيه ما يشتمل على كل زمان وحال ، وذلك بأن تجعله جزئية سالبة دائمة السلب .

ودأمة السلب في الجزئيات غير الضرورية فيها ، وذلك أنه ليس بيسير في الجزئيات أن يسلب عنها ما ليس ضروري السلب سالبا دائما ، فانه من البائز أن

يخلو الجزئي عن شيء مما هو ممكن ، له الامكان الصرف ، حتى يوجدو بعدم ولا يعرض له ذلك الممكن ، مثل أنه يجوز أن يوجد بعض الناس ، وتسلب عنه الكتابة مادام موجود الذات فلا يوجد كاتباً البتة « فيكون حقاً أن » بعض الناس لا يكتب البتة » ومع ذلك هذا السلب لا يكون ضرورياً عنه ، فهذه السالبة مقابلة الموجبة المطلقة بالاطلاق العام ، كلا صدقت الموجبة المطلقة كذبت هذه السالبة ، وكلا كذبت الموجبة المطلقة صدقت هذه السالبة ، واقتسامهما الصدق والكذب دائم .

وأيضا فاعمل المغربيون حين اعتبروا — في تناقض الضروريات والممكنات — الجهة ولم يعتبروا في المطلق ، فإن الاطلاق أيضاً جهة من الجهات كيف أخذت المطلقا ويكونها بتلك الجهة تخالف الضرورية والممكنة ، وإن كان جهتها كونها خالية عن جبري الضرورة والامكان فهذا الخلو حكم .

وربما قال قائل منهم : يمكن السالبة المقابلة لهذه الموجبة أن « ليس بعض ج ب » في الزمان أو الحال الذي فرض فيه ذلك البعض حين قيل « كل ج ب » أو « ليس بعض ج ب » عند ما يكون « كل ج ب » فإن القول الاول يحيل على الفرض وليس في الفرض زمان أو حال معاودة ، والقول الثاني يحيل على الوجود ولكنه كاذب في كل حال صدقت الموجبة أو كذبت وفي ذلك وجهان من الحكم فاسدان : أحدهما أنه ليس يجب أن يكون السالب دائماً — في التقابل الذي إيجابه كلي مطلق — كاذباً لا محالة ، والثاني أنه إذا كذبت الموجبة فكذبت هذه السالبة اجتمع النقيضان في الكذب وهذا محال .

فتبين إذن أن الموجبة الكمية المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئية الدائمة ، وهي ضرب من المطلق : الاتناقية .



## في نقيض المطلقة التي تلي هذه العمارة

إذا كانت أيضاً كلية موجبة

وهذه هي المسماة باصطلاحنا ( وجودية ) التي لاضرورة حقيقية فيها إذا قلنا صادقين « كل ب ج بالوجود » أي بلا ضرورة حقيقية بته ، فقد تصدق معه المطالقات السالبة كعامات ، لكن ويصدق معه الممكن وان لم ينعكس ، وإنما تكذب معه الموجبة الضرورية وتكذب معه السالبة الضرورية ، وقد تكذب معه السالبة الجزئية الدائمة التي وصفناها ، فيجب أن يكون نقيضه غير خال عن الاشتمال على جميع ذلك ومقولا على جميع ذلك .

وليس يمكن أن توجد قضية سالبة تصدق على جميع ذلك الا أن تجعل سالبة الوجود فيقال « ليس دائما بالوجود كل ب ج » أي بل « كل ب ج بالضرورة » أو « بالضرورة ليس كل ب ج » أو « بعض ب يكون دائما ليس ب ج » وان لم يكن بالضرورة ، ولا يمكنك أن تجد لهذه الموجبة نقيضا غير هذه السالبة البتة أو ما هو في قوتها ، ولا لهذه السالبة وما في قوتها غير هذه الموجبة .

## في نقيض المطلقة اللازمة

إذا كانت كلية موجبة

نقيض هذه المطالقة هي السالبة الجزئية المشاركة للوجود في الوقت الموت وهو وقت محصل لانه الوقت أو الحال التي يكون موصوفا بأنه ب فإذا قال « كل ب ج » أي مادام موصوفا بأنه ب — كان نقيضه « ليس كل ب ج » أي ليس ما دام موصوفا بأنه ب فوج ، بل اما أن يكون ج واما أن يكون وقتا دون وقت ، وقد تمين الشرط فصيح التقابل .

## في تقيض اللازمة المشروطة

إذا كانت كلية موجبة

هذه القضية ليس تقابلها السالبة الدائمة ، وذلك لأنها تقابل ما هو أعم منها ، وقد تكذب إذا كانت الموجبة ضرورية ، وإذا كان كذلك لم يكن كذبها يوجب صدق الموجبة المشروطة فأمكن أن تكذب مقابل تقيضها التي تسلب اللزوم المشروط ولا تمنع الضرورة ولا توجبها واللفظة المتممة له التي تطابق « ليس كل ج إنما يكون ب » مادام موصوفا بأنه ج عارضا له ج أي بل دائما وأما لا في وقت البتة وأما في بعض أوقات كونه ج وأما في غير وقت كونه ج ، بل في وقت له آخر . ولا نظن أن قولنا « ليس دائما يوصف » يوجب أن يكون يوصف في غير ذلك الوقت لأن قولنا دائما تخصيص ، وسلب التخصيص ليس يوجب التعميم ، فإنه قد يسلب التخصيص حيث يسلب التعميم .

## في تقيض الطارئة من المطلقات

إذا كانت كلية موجبة

لأننا قض هذه القضية السالبة الجزئية اللازمة المشروطة فإنه إذا قيل « كل ب ج » أي في حال من أحوال كونه ب لم يكن تقاضيه أنه « ليس كل ب ج » في حال من تلك الأحوال ، بل « بعض ب ليس البتة مادام ب ج » ، وذلك أنه يمكن أن يكون كذب الطارئة الموجبة لصدق اللازمة الموجبة ، فيجب أن يكون التقيض ما يرفع ذلك كله ، والذي يرفع ذلك كله قولك « بعض ب لهدوام سلب ، أو إيجاب ج مادام ب » وهذا دوام لأي حال من الحالين كانا .  
وتخالف الدائمة المقابلة للمطلقة العامة بما تعرف .

## في تقيض المطلقة التي تعم اللازمة والطارئة

وهي الموافقة اذا كانت كلية موجبة

قد يسبق الى الوهم أن تقيض هذه المقدمة المطلقة هي السالبة الدائمة المشروطة ، وليس كذلك ، فان بعض ما يدخل تحت هذه الموافقة يكذب مع كذب هذه ، وهي اللازمة المشروطة اذا كانت كلية موجبة ، بل تقيض هذه سالبة الموافقة ، وهو ان « بعض جـ . ليس انما يوصف بأنه ب في وقت كونه جـ . » أي « بل في كل وقت » أو « ولا في شيء من الاوقات » أو « في وقت لا يكون فيه جـ . » ، واذا قلنا « انما يوصف بأنه ب في وقت كونه جـ » عم ما يوصف في الوقت كله وما يوصف في وقت منه ، فاذا قال « ليس انما يوصف انه في وقت كذا » سلب ما يعم الامرين فقط سلبا مقابلا .

## في تقيض الكلية الموجبة الوقتية

هذه يسهل ايراد التقيض لها ، لان الوقت معين .

## في تقيض السالبة الكلية المطلقة

على الوجوه المذكورة

قد يمكنك أن تستخرج شروط مناقضة السالبة الكلية في باب باب من أبواب من مضادتها ، فتقيض قولنا « لا شيء من جـ ب » بالاطلاق الأعم « بعض جـ ب » دائما ، وقد عرفت الفرق بينه وبين الضروريات ، وتقيض هذا القول اذا كان وجوديا « بعض جـ ب » بالوجود ، وتقيض هذا القول اذا كان لازما وكان معناه لا شيء من جـ يكون ب عند ما يوصف بأنه جـ « بعض جـ ب » عند ما يفرض جـ اما دائما واما وقتا ، وتقيض هذا القول اذا كان لازما « بعض جـ ب »

يكون ب » عند ما يفرض له ج دائما أو وقتا ، وتقيض هذا القول إذا كان طارئا  
 « بعض له دوام سلب أو إيجاب ب » ، وتقيض هذا القول إذا كان بالعمى  
 الذي يعم الطارئ واللازم المشروط « بعض ج ب ليس إنما يسلب عنه ب في حال  
 كونه ج » .

وأما الوقتية فتقيضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت .



### في تقيض الموجبة المطلقة الجزئية

قد يمكنك أن تعرف التناقض ها هنا أيضا مما قيل لك في الموجبة الكلية ،  
 فتقيض قولنا « بعض ج ب » بالاطلاق الاعم « ليس شيء من ج ب » إذا كان  
 المراد بهذا أن كل واحد مما هو ج لم يوجد ولا يوجد له ب ما دام موحود الذات  
 من غير أن تعني بذلك الضرورة ، فإن ذلك حينئذ يكون تقيض الممكنة العامة  
 لا المطلقة .

وأما أن قيل هذه القضية هل تكون صادقة حتى تكون مثالا طبيعية غير ضرورية  
 السلب يعرض لها أن لا توجد لشخص ما فليس على المنطقي أن يخوض فيه ، لكنه  
 ان كان لاصدق لمثل هذا السالب ولا كذب لمثل ذلك الموجب وقد حصل الاقسام  
 د ثما لكن الموجب ليس يجب فيه أن تشترط المادة الممكنة دون الضرورية ، لأن  
 المطلقة عامة جدا وكذلك السالبة التي تقابلها ليس بشرط فيها أن يكون دوامها  
 دوام ضرورة او غير ضرورة .

وأما اذا كانت هذه القضية وجودية فتقيضها « ليس بالوجود ولا شيء من ج  
 ب » أي « بل بالضرورة إيجابا أو سلبا » وليس قولنا « ليس بالوجود ولا شيء  
 من ج ب » هو قولنا « بالوجود ليس شيء من ج ب » ونعني سلبا عن كل واحد  
 غير ضروري ، فإن هذين قد يصدقان جميعا .

وأما اذا كانت لازمة فتقيضها ما يعم اللازمة والطارئة ، فإن الحال متعينة ، فإنه  
 اذا قال « بعض ج ب » أي ما دام موصوفا بأنه ج ، ضرورة كان ج أو غير ضرورة ،

فنتقيضه أنه « لا شيء من ج لا وليس بـ ب » أي عند ما يوصف بأنه ج من غير فرض دوام أو غير دوام .

وأما إذا كانت لازمة مشروطة فنتقيضها « لا شيء مما هو ج إنما هو ب مع كونه ج » أي « بل دائما » أو « لا البتة » أو « في حال منه دون حال » .

وأما ان كانت طارئة فنتقيضها « لا شيء مما هو ج إنما هو ب في بعض أحوال كونه ج » بل إما أن « لا يكون ب البتة » أو « يكون ب بالضرورة أو لازما » .

وأما ان كانت بحيث تعم اللازمة المشروطة والطارئة . اهـ

( تنبيه ) وجد في آخر نسخة الاصل المحفوظة في المكتبة الخديوية ما نصه :

« هذا مقدار ما يوجد من هذا الكتاب .

« والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين .

« فرغ من نسخه عبد الرارق بن عبد العزيز بن اسماعيل الفارابي الصفاحي .

« عورض بالاصل الذي انتسخ منه بفدر الطاقة والامكان .

« ولواهب القل الحمد بلا نهاية . » اهـ



منطق المشرقيين

و

القصيدة المزدوجة

صحيفة	
و	تصنيفه كتاب ( الشفاء )
ز	اختفاؤه في دار أبي غالب
ز	دخوله السجن في قلعة فردجان
ح	اتقاذه من السجن
ح	خروجه الى أصفهان متنكرا
ح	انصاله بالأمر علاء الدولة
ط	اشتماله بالرصد والملك
ط	مطالعة له للكتب
ط	ابن سينا وأمره منصور الجبائي
ي	تجاربه الطبية
ي	همته في التأليف
يا	اخذائه بعض الآلات الفلكية
با	مرضه
يب	وفاته
يب	علمه وفلسفته
يو	مصنفاته
كا	شعره
ل	وصيته

صحيفة

ابن سينا يترجم نفسه

الدور الاول:

أ	أبوه وأمه وأخوه الكبير
أ	قراءته على التالي
ب	انفراده بالقراءة والدرس
ج	صلته بالأمر نوح بن منصور
د	شروعه في التصنيف
د	انتقاله الى كركنج وغيرها
هـ	وصوله الى جرجان

روايات أبي عبد الجوزحاني

الدور الأخير:

هـ	تصنيفاته في جرجان
و	انتقاله الى الري
و	ذهابه الى قزوین وهمدان
و	تقلده الوزارة
و	ثورة الجند عليه
و	اعادة الوزارة اليه

صحيحة	صحيحة
١٢ السكلي والجزئي	التصيدة المردوجة :
١٢ المحمول على الشيء	٢ المقدمة
١٤ عدد دلالة اللفظ على المعنى	٤ الالفاظ المفردة
١٥ أصناف دلالة المحمول على الموضوع	٥ الالفاظ الخمسة
١٦ أصناف الدلالة على المساهية	٦ المفولات العشر
١٧ المقومات	٧ القضايا
١٨ اللازمات	٩ التقيض
١٩ العوارض الغير اللازمة	٩ العكس
٢٠ اللاحق العام والخاص	٩ القياس
٢٠ أصناف تركيبات المعاني المختلفة	١١ القياس المستثنى ( الشرطي )
في العموم والخصوص	١٢ الاستقراء
٢٥ تركيب أحوال المحمولات	١٣ التمثيل
٢٩ أصناف التعريف	١٣ مواد المقدمات
٣٤ الحد	١٤ البرهان
٤٦ امتحان المحمول	١٦ المطالب
٥٠ امتحان العام	١٦ الجدل ، الخطابة ، الشعر ، المغالطة
٥١ امتحان الذاتي المفهوم	١٧ الحد
٥٢ امتحان العرضي	مذائق المشرقين :
٥٢ امتحان الجنس	٢ المقدمة
٥٣ امتحان الفصل	٥ ذكر العلوم
٥٣ امتحان الخاصة المطلقة	٩ مقدمات التصور
٥٤ امتحان بعم الخاصة المفردة	١١ الالفاظ المفرد
٥٥ امتحان بعم الخاصة المفردة	والمعنى المفرد

صحيفة	صحيفة
٧١ تحقيق المقدمة المدللة	٥٦ امتحان الحد
٧٢ تحقيق المقدمة الممكنة	٥٧ تعريف الاسم والكامة والأداة
٧٤ التناقض	والقول
٧٧ نقيض المطلقة العامة الاولى	٦٠ التصديق
٧٩ نقيض المطابقة التي تلي هذه العامة	أصناف القضايا
٧٩ نقيض المطابقة اللازمة	٦٤ تحقيق الموضوع في الجملي
٨٠ نقيض اللازمة المسروطة	٦٤ تحقيق المحمول في الجملي
٨٠ نقيض الطارئة من المطلقات	٦٥ تحقيق القضية الجمالية بأجزائها
٨١ نقيض المطابقة التي تتم اللازمة	٦٦ تحقيق إيجاب الجملي
والطارئة	٦٦ تحقيق الساب الجملي
٨١ نقيض الكمية الموجبة الوقيية	٦٨ تحقيق الكلي الموجب في الجمليات
٨١ نقيض السالبة الكمية المطابقة	٦٩ تحقيق الكلي السالب في الجمليات
٨٢ نقيض الموجبة المطابقة الجزئية	٧٠ البعضيتان الجزئيتان
الفهرس	٧٠ ما يلحق القضايا من الزوائد



## مباديء الفلسفة القديمة

# Principles of ancient philosophy

تصنيف :

أبي نصر الفارابي

كتاب لطيف الحجم يقع في ٦٠ صفحة كبيرة بقيت فيه رساله ( ما ينبغي أن يقدم قبل تعلم فلسفة أرسطو ) ورسالة ( عيون المسائل في المنطق ومباديء الفلسفة ) كلاهما من تصنيف الفيلسوف الكبير ( أبي نصر الفارابي ) .

يبتدئ الكتاب بترجمة مسنوفة لحبان أبي نصر منقوله من أوثق المصادر في العربية والانكليزية ، وفيها شيء كثير من لسانه وبالله وسير الى العراق وغيرها من بلاد المشرق ومن حاله يعني ابن يونس وأعماله بسبب الدولة وكلام له في معنى الناس . وبعث تاريخها ومجلة هاشمية عن فلسفته ورأي الأوربيين فيها ، ثم اخصاه مؤلفاته وما هي من شعره ونسب دعاته .

وفي الرسالة الاولى شرح مطول عن كل واحد من كتب أرسطو ، الذي ترجمه الى العربية أو فسره أو لخصه ، وأسماه مرق الناصب اليونية ، ولها كتب استغرابها وأرائهم في العلم الذي يجب أن يبدأ به ، وسجلها تراجم متعددة اشاعت في بلاد من عرب وبنو نال .

وفي الرسالة الثانية فصول مختصرة حيلة في أتم ما كانت المادة كمنهج الدابة بين واجب الوجود والموجودات والمبدء الاول ، والثنائي والثالث الاعلى وتكون الكائنات واشتراكها في كل واحد منها وتقسيمها وأقسامها ولوازمها ولوازم الحزم وتقسيم المادة والحركة وعن الكائنات والواجب واللاحق وهو الانسان النبوة والبرهان والمعرفة والروح واللسان والحواس والجزاء والاعتناء . وفي آخره جدول في أسماء الاماكن والرسائل وفهرس مادة لا مواضع .

ويحاز الكتاب بأسلوب طبعه وبندجه . انتهى قال عنه ( المتأخر ) ( في حدود ) وواو من هذه السنة أنه يتوفى في النصف من وجوده السليم من تلك الكتب العربية القديمة الى مواد طبعها في هذا القطر . وقال ( المنار ) في الجزء السادس من هذه السفة ان هذا الكتاب كنز من كنز الفلسفة القديمة وسرح وبيز لا يؤولها وله فهرس ساو لاساء الاماكن والاعلام الواردة في الكتاب ، ومنها من جملة ما ، ومنها جودة الطبع والترتيب . وقال ( المقتبس ) ان ( المكتبة السامية ) أجادت في ابداء وتعليم حواسمه على الأسلوب الذي تطبع عليه كتب العربية في أوروبا .

وشو ببايع في ( المكتبة السامية ) في السكة الجديدة بقرية عين وندة ، وأراد البريد قرش واحد .

# المكتبة السلفية

## لمؤسسيها

محمّد بن الخطيب وعبدالمفتي النجدي

القاهرة : السكة الجديدة

هذه المكتبة أسست في غرة شعبان من السنة الماضية ومع ذلك فأنها قد تسنى لها في هذه المدة القليلة أن تخطو الى الامام خطوات واسعة وتأتي بفضل مالقيته من تنشيط أنصار الادب وتمهيد أهل العلم ، حتى لم يبق واحد من عشاق الكتب العربية الا وطرق مسامحه اسم ( المكتبة السلفية ) بنت هذا العام الواحد ، وحتى أخذت الرسائل ترد اليها من أنحاء هذا القلر وغيره من الاقطار العربية والشرقية في طالب ما يلزم من المؤلفات .

وقد كان من ثمرات ذلك التنشيط والتمهيد أن وفقت المكتبة الى نشر كتاب ( مبادئ الفلسفة القديمة ) للعلوف الكبير أبي نصر الفارابي ، وهذا الكتاب ( منطق المشرفين ) للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا ، وكتاب ( الصاحي ) في فنه اللغة وسنن العرب في كلامها للشيخ الجليل أحمد بن فارس من أئمة اللغة في القرن الرابع واستاذ ( الصاحب بن عباد ) و ( بديع الزمان الهمداني ) و ( مجد الدولة بن بويه ) وهذا الكتاب تحت الطبع وسيجر عما قريب . ولا تزال المكتبة سائرة في سبيل نشر النعمين من تراث السلف الماضين والنافع من كتب الخلف والمعاصرين . وهي الآن مستعدة لاجابة طلبات جميع زبائنها الكرام في خارج القطر ودخله وتقديم ما يرغبونه من مطبوعات مصر وسوريا والهند والاسنانة وغيرها . وفيها عندا ذلك الكتب المفردة في المدارس المصرية وأدوات الكتابة .

وعنوانها : المكتبة السلفية ، في السكة الجديدة بمصر .



RECEIVED. 17.

MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY  
ALIGARH

This book is due on the date last stamped. An  
over-due charge of one anna will be charged for  
each day the book is kept over time

13/10/51

924

